ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الثـانية

العدد «71»

الخميس
17 سبتمبر 2026م

https://decembernews.com

انهيار تاريخي للجنيه.. الدولار يتجاوز 8 آلاف جنيه.. والبرهان يتهرب ويحمِّل حكومته المسؤولية

«صمود»: تصريحات العطا «استهبال سياسي» ومحاولة لتطبيع نظام شمولي جديد

نقابة الصحفيين: لن ننحاز لأطراف الحرب ومتمسكون بثورة ديسمبر والحكم المدني الديمقراطي

تقارير 05 — ديمقراطية العطا كيف يريد الجيش احتكار السلطة لأكثر من عقدين؟

تقارير 06 — تداعيات القرارات السياسية بالدراسة الحضورية «جامعة الخرطوم» إذا سُئلت: بأي ذنب «خُطمت»؟!

قضايا 08 — السودان في اليوم العالمي للقانون القانون في مواجهة الفوضى — شيماء تاج السر، المحامية

رأي 09 — لا سلام تحت النيران: فرض وقف إطلاق النار هو المدخل الوحيد لإنقاذ السودان — يحيى ابنعوف

رأي 10 — من نهاية التحالف إلى سيادة المنعة — صفاء الزين

كتابات 13 — استرداد الأموال المنهوبة: هل تعود ثروة السودان إلى أصحابها؟ — د.العبيد أحمد العبيد

كتابات 14 — الهندسة المتناقضة في خطاب الجنرال ياسر العطا — وليد عنبور

17/16 — وداعاً عبداللطيف عثمان

سلطة قائد الجيش وحكمه العسكري يقودان السودانيين لكارثة اقتصادية «غير مسبوقة»

الخرطوم: (ديسمبر)

شهدت أسواق تبادل العملات الأجنبية داخل السودان وخارجه تراجعاً كبيراً في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، وفي مقدمتها الدولار الذي تجاوز سعره حاجز 8 آلاف جنيه، وسط توقعات بأن تتجاوز قيمته 9 آلاف جنيه خلال اليومين القادمين، بالتزامن مع ظهور أزمة في المشتقات النفطية بسبب فشل بنك السودان المركزي في توفير المبالغ المخصصة للموردين لشراء الوقود بالدرهم الإماراتي، وتحويل كل الأموال الموجودة لمنظومة الصناعات الدفاعية لصالح المجهود الحربي، واستمرار الفساد ونهب موارد البلاد من الذهب بواسطة الشبكات المرتبطة بقائد الجيش ومنظومة الصناعات الدفاعية وشركائه في الحرب.

وتصاعدت حملات إسفيرية من قبل مناصرين للجيش، خاصة من الإعلاميين بمنصات التواصل الاجتماعي، خلال يومي أمس الأول وأمس الأربعاء، نادى بعضها بإقالة رئيس الوزراء وحكومته الاقتصادية، وعلى رأسهم وزير المالية جبريل إبراهيم، بما عكس تنامي الصراع بين قائد الجيش وحلفائه في الكتلة الديمقراطية والحركات المسلحة التي تقاتل معه تحت لواء القوات المشتركة.

وشهد يوم أمس الأربعاء انطلاق حملة مضادة من مناصري القوات المشتركة ووزير المالية جبريل إبراهيم، حمّلت مسؤولية التدهور الاقتصادي لخطة مدبرة تسعى لاستهداف وزير المالية وإبعاده من موقعه.

حصاد «حكم العسكرية»

في ظل هذه الأجواء، تنصل قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان عن مسؤوليته، وألقى باللوم على الأداء الحكومي لسلطته التي يترأسها كامل إدريس، وعزز هذا التنصل بإشارته إلى عدم «الرضا عن الواقع الاقتصادي الحالي ومساعيهم لوقف هذه الأزمة»، خلال حديثه يوم الخميس الماضي لعدد من الإعلاميين بمقر القيادة العامة بالخرطوم، دون أن يعطي أي تفاصيل حول تلك الخطوات.

إلا أن مراقبين تحدثوا لـ(ديسمبر)، وطلبوا حجب أسمائهم، اعتبروا الواقع الاقتصادي الراهن، الذي يشهد انهياراً تاريخياً غير مسبوق لقيمة الجنيه وارتفاع التضخم إلى أرقام قياسية تاريخية غير مسبوقة، بعد، طبقاً لقولهم، «التجلي الأكبر والأوضح لفكرة ونتيجة انقلاب 25 أكتوبر الذي سعى لتقديم الحكم العسكري باعتباره الخيار الأجدى والأنفع للبلاد وعدم صلاحية الحكم المدني»، معتبرين أن ما تشهده البلاد من اندلاع الحرب والفشل الاقتصادي المتزايد منذ أكتوبر 2021م وحتى تاريخه هو نتيجة فشل الحكم العسكري عموماً وقائد الجيش شخصياً.

واستدلوا بإصرار البرهان، في حديثه أمام مجموعة الإعلاميين يوم الخميس الماضي، على وصف انقلابه المشترك مع قائد قوات الدعم السريع في 25 أكتوبر 2021م بأنه «إجراء تصحيحي وليس انقلاباً عسكرياً»، معتبرين ذلك «إنكاراً للحقائق التي أوضحت أن مقصد ذلك الانقلاب كان استبدال الحكم المدني بآخر عسكري شمولي»، وكانت أول نتائج ذلك الانقلاب قطع الطريق على الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي نفذتها الحكومة المدنية الانتقالية برئاسة رئيس الوزراء د.عبدالله حمدوك.

قائد الجيش خلال لقاء الاعلاميين يوم الخميس الماضي 10 سبتمبر بمقر القيادة العامة بالخرطوم

فشل الحلول الأمنية

تسببت الإجراءات الأمنية التي وجّهت بتعطيل التطبيقات البنكية خلال الفترة الأخيرة، بغرض الحد من التعاملات في شراء الدولار، في إحداث آثار سلبية، فتراجعت قيمة الجنيه وانخفضت بنسبة 25% في أقل من 72 ساعة، جراء شح السيولة بسبب تعطيل التطبيقات البنكية وارتفاع الطلب على الدولار.

وسجلت أسعار السوق الموازي خلال تعاملات يوم أمس أرقاماً غير مسبوقة، بوصول الدولار في مستهل تعاملات أمس الأربعاء إلى مبلغ 8441 جنيهاً، فيما توقعت مصادر أن يستمر في وتيرة الصعود وصولاً إلى مبلغ 9000 جنيه للدولار الواحد. وبلغ سعر الدرهم الإماراتي يوم أمس 2300 جنيه للدرهم الواحد، فيما تجاوز سعر الجنيه المصري 170 جنيهاً سودانياً.

وتوقع مراقبون استمرار وتيرة هبوط الجنيه وارتفاع أسعار العملات الأجنبية بسبب منهج الإدارة الأمنية للاقتصاد، واستشراء الفساد بصورة غير مسبوقة، وقيام منظومة الصناعات الدفاعية، التي يديرها الفريق أول ركن ميرغني إدريس، بتوجيه كل الموارد المالية المحلية لشراء كميات كبيرة من العملة الأجنبية، خاصة الدولار، لتغطية احتياجات تمويل الصفقات العسكرية العاجلة، بعد اشتراط الدول المصدرة للسلاح سداد قيمته كاملة، وتأثر تلك الصفقات بالفساد الذي يؤدي إلى رفع أسعار الطلبيات بنسبة لا تقل عن 50% من القيمة الحقيقية للفاتورة.

أزمة النفط والدرهم

تزامنت هذه التطورات مع أزمة كبيرة في المحروقات ومشتقات البترول من بنزين وجازولين، بعودة الصفوف الطويلة للمركبات أمام محطات الوقود لساعات طويلة، مع إعلان عدد من المحطات توقفها عن البيع في انتظار الأسعار الجديدة، بعد الزيادات الكبيرة الناتجة عن تراجع سعر صرف الجنيه.

وكشف مراقبون تحدثوا لـ«ديسمبر» عن أوجه جديدة للأزمة الحالية، الناتجة عن فشل بنك السودان المركزي في توفير تمويل شراء المشتقات النفطية بالدرهم الإماراتي، جراء الصعوبات التي تواجه المركزي في توفير الدرهم الإماراتي، بداية لأسباب سياسية، نسبة لتوتر العلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأشاروا إلى فشل مساع سابقة هدفت إلى إيجاد بديل لتمويل الاحتياجات النفطية وغيرها بمعزل عن الإمارات منذ اندلاع الحرب، «والتي شهدت فشلاً ذريعاً»، طبقاً لقولهم، نظراً لعدم إمكانية إكمال أي إجراءات تمويل خارجية إلا من خلال نافذة فرع بنك النيلين بأبوظبي، الذي باتت عملياته تتطلب سدادها بالدرهم الإماراتي لتجنب أي إجراءات أو تعقيدات أو تعطيل قد تنتج جراء السداد بالدولار الأمريكي، نظراً لوجود قيود أمريكية في التعامل مع سلطة قائد الجيش، مشيرين إلى أن هذا التعقيد يشرح أسباب اشتراط توفير الدرهم الإماراتي لتغطية تمويل المشتقات البترولية.

غياب الذهب

ذكر البرهان، خلال لقاء عقده بمقر القيادة العامة بالخرطوم مع الإعلاميين المناصرين للجيش المشاركين في مؤتمر قضايا الإعلام يوم الخميس 10 سبتمبر الجاري، أن حجم إنتاج البلاد من الذهب يقدر بحوالي 70 طناً، وأن عائد ما تمتلكه الدولة منه لا يزيد على 200 كيلو.

إلا أن المراقبين الذين تحدثوا لـ«ديسمبر» اعتبروا ما ذكره البرهان هو نصف الحقيقة، أما النصف الذي صمت عنه فهو احتكار الذهب وعائداته لصالح منظومة الصناعات الدفاعية والجهات المرتبطة بها وشبكات الفساد المرتبطة بسلطة قائد الجيش والمجموعات المتحالفة معه، مشيرين إلى أن عائدات الذهب «باتت خارج الميزانية العامة للدولة بحماية وغطاء من البرهان وشبكات الفساد والمجموعات المتحالفة معه، وأن الصراع في هذا القطاع يدور فعلياً حول الطرف الفاسد الأكثر استحواذاً على النسبة الأكبر من المال المنهوب».

زيادة الدولار الجمركي

في سياق متصل، أصدرت وزارة المالية قرارات قضت برفع سعر الدولار الجمركي مجدداً، وهي الخطوة التي سيترتب عليها، طبقاً لمراقبين تحدثوا لـ«ديسمبر»، زيادة أسعار السلع التي باتت تجابه زيادات إضافية جراء عوامل أخرى، من بينها انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع أسعار المحروقات والوقود في ظل شح الكميات المعروضة، وتقلص الكتلة النقدية الورقية والإلكترونية بعد القرارات الأمنية بتعطيل وإيقاف التطبيقات البنكية عن العمل.

كساد وارتفاع أسعار

أفادت متابعات صحيفة «ديسمبر» من عدة مدن واقعة في مناطق سيطرة الجيش بحدوث كساد كبير تعيشه الأسواق نتيجة لارتفاع الأسعار، وتوقف شبه تام لحركة البيع والشراء بسبب انهيار قيمة العملة وانعدام الأموال النقدية أو التطبيقات البنكية.

وذكرت مصادر تحدثت لـ«ديسمبر» عن عودة تعاملات على أساس «المقايضة» كوسيلة لشراء السلع بين عدد من الجهات المتعاملة في الأسواق، محذرين من التداعيات الناتجة عن استمرار وتفاقم هذه الأوضاع، ومخاطرها المتزايدة في تعميق فجوات الأمن الغذائي التي تعيشها مناطق واسعة بالبلاد.

لـ(ديسمبر) كلمة فلنبدأ بإيقاف الحرب — طالع ص (3)

مجلس نقابة الصحفيين يجيز الورقة السياسية وتوصياتها بخروجها ككيان من التحالفات السياسية التنظيمية

عواصم: (ديسمبر)

أعلن مجلس نقابة الصحفيين السودانيين إجازته للورقة السياسية التي أعدتها لجنة تطوير مسار العمل النقابي، وكل التوصيات الواردة فيها، على رأسها مغادرة النقابة ككيان لكل التحالفات السياسية ذات الطابع التنظيمي.

وشددت الورقة السياسية، التي أجازها مجلس النقابة خلال أعمال دورة انعقاده الرابعة عشرة، والتي جاءت بعنوان «الموقف السياسي لنقابة الصحفيين السودانيين ومهامها ودورها في التحالفات السياسية والنقابية»، على ضرورة خروج النقابة من كل التحالفات السياسية ذات الطابع التنظيمي، بما في ذلك «صمود»، مع اشتراط «أن يتم هذا الإجراء عبر تدابير تضمن عدم توظيفه أو استغلاله في إضعاف القوى المدنية الديمقراطية المناهضة للحرب».

وأشارت الورقة، التي جاءت في (74) ورقة واحتوت على ملخص تنفيذي ومقدمة وتسعة أقسام بالإضافة إلى القسم العاشر والأخير الذي يتضمن الخلاصة والتوصيات واطلعت عليها «ديسمبر»، إلى وجود دور لنقابة الصحفيين يتجاوز رعايتها لمصالح منسوبيها وحمايتهم، مرتبط بتعريفها كـ«سلطة رابعة» مكملة للسلطات الثلاث الكلاسيكية «التشريعية والتنفيذية والقضائية»، وهو ما جعلها، طبقاً لما ذكرته الورقة، «صاحبة دور مركزي في النظام الديمقراطي بالدفاع عن الحريات وحمايتها ومواجهة أي انتهاك أو تقويض، بوصفها معنية بالدفاع عن الحريات وصيانتها وحمايتها».

وأكدت الورقة تمسك النقابة بوحدة السودان، ورفض الانحياز لأي من أطراف الحرب، وتمسكها بثورة ديسمبر المجيدة بوصفها «مرجعية قيمية وسياسية لمسار التحول الديمقراطي في السودان»، ورفض ومناهضة أي توجهات تهدف لإنشاء أنظمة شمولية ديكتاتورية، تتجاوز مساعي إعادة إنتاج تجربة حزب المؤتمر الوطني المحلول بصيغ مماثلة، وعمل النقابة على وقف الحرب وتحقيق السلام الشامل وتأسيس حكم مدني ديمقراطي مستدام يكفل الحريات العامة ويصونها، على رأسها حرية الإعلام والتعبير.

واعتبرت الورقة قيام أي من أعضاء النقابة بالمشاركة في الحرب وحمل السلاح في المستقبل سبباً لإسقاط عضويته، ولوحت باتخاذ إجراءات وتدابير محاسبية تجاه كل عضو ينخرط في خطابات الكراهية وحملات المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة، وإحالة التوصيات الصادرة بخصوص تلك الخروقات للجمعية العمومية عند انعقادها، باعتبارها الجهة المخول لها البت في إجراءات إسقاط العضوية وفقاً لأحكام النظام الأساسي.

(تفاصيل أوفى في أعدادنا القادمة)

عبداللطيف عثمان في رحاب الله

القاهرة: (ديسمبر)

غيب الموت بالعاصمة المصرية القاهرة، مساء يوم الأحد 13 سبتمبر الجاري، الخبير الاقتصادي عبداللطيف عثمان محمد صالح، الذي شغل موقع المفوض العام للجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي خلال فترة حكومة ثورة ديسمبر الانتقالية برئاسة د.عبدالله حمدوك.

وأقيمت الصلاة على جثمان الراحل المقيم بعد صلاة الظهر يوم الاثنين الماضي بمسجد الرحمة في «مدينتي» بالقاهرة، ودفن جثمانه بمقابر «بلبيس»، وسط حضور كبير من السودانيين المقيمين بمصر، كما أقيمت مراسم العزاء يوم الثلاثاء الماضي بمسجد فاطمة الزهراء بمدينة نصر بالقاهرة.

وسارع العديد من القيادات السياسية والمدنية، والتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»، ولجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو، إلى نعي الفقيد الراحل، معددين مآثره ومواقفه الوطنية وإسهاماته الوطنية والاقتصادية بعد انتصار ثورة ديسمبر المجيدة، في كل من صندوق الضمان الاجتماعي وإدارة محفظة السلع الاستراتيجية ولجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو.

تخرج الراحل عبداللطيف عثمان من كلية الاقتصاد بجامعة الخرطوم في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وعمل في شركة سكر كنانة، وانتقل بعدها إلى دولة قطر، حيث عمل رئيساً لاستثمارات الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية بدولة قطر، ثم مديراً رفيعاً في إدارة الخزانة والاستثمار ببنك الدوحة لمدة تسع سنوات.

واختار بعد انتصار ثورة ديسمبر المجيدة العودة إلى السودان، وتقلد موقع مفوض الصندوق القومي للضمان الاجتماعي، كما تولى إدارة محفظة السلع الاستراتيجية. وشهدت حقبته بصندوق الضمان الاجتماعي محاربة أشكال الفساد السائدة خلال حكم النظام المدحور، وظل في موقعه لحين إبعاده بعد انقلاب البرهان/حميدتي في 25 أكتوبر 2021م.

وأسهم الفقيد مع صحيفتنا «ديسمبر» منذ عددها الأول في تسليط الضوء على الفساد الذي ضرب صندوق الضمان الاجتماعي بعد انقلاب 25 أكتوبر، خاصة بعد تولي مفوض الصندوق السابق، القيادي بحركة العدل والمساواة سيف الدين كوكو، إدارة الصندوق، وانتهت سلسلة التحقيقات تلك بإقالة وإبعاد كوكو من موقعه كمفوض لصندوق الضمان الاجتماعي جراء ما كشفته تلك التحقيقات.

وتتقدم أسرة تحرير صحيفة «ديسمبر» بخالص وصادق التعازي لأسرته وأصدقائه وزملائه، وتسأل الله تعالى له الرحمة والمغفرة، وأن يجعل فعله وقوله في ميزان حسناته أجراً ممتداً دون انقطاع، وأن يلهم أهله وذويه الصبر وحسن العزاء.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

بكري الجاك لـ(ديسمبر):

البرهان والعطا يسيران في ذات طريق البشير وسيبلغان ذات نهايته

خاص: (ديسمبر)

وصف الناطق الرسمي باسم التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»، د.بكري الجاك، الحديث الذي خص به رئيس أركان الجيش الفريق أول ركن ياسر العطا صحيفة «الشروق» المصرية خلال هذا الأسبوع حول أهمية استمرار قائد الجيش الحالي في قيادة الدولة لمدة ثلاث أو أربع دورات انتخابية، بأنه «استهبال سياسي واستثمار في حالة الضعف التي يعيشها السودانيون بسبب الحرب لتطبيع نظام شمولي جديد».

واعتبر الجاك، في تصريح لـ«ديسمبر» أن قائد الجيش البرهان ورئيس الأركان العطا ومساندهم في مشروع إنتاج نظام شمولي جديد «لا يمتلكون ما يمكن تقديمه أكثر مما فعله الرئيس المعزول عمر البشير»، وأردف: «لذلك فإن الطريق الذي يسيرون فيه سيقود دون أي شك لنفس النهايات التي انتهى إليها عمر البشير ونظامه، في أحسن الأحوال وأفضل النهايات»، مبيناً أن الأجدى كان التعلم من دروس الماضي لبداية مرحلة جديدة يتعافى فيها السودانيون، وتتوقف فيها الصراعات الداخلية، ويلتف الجميع حول رؤية مشتركة تتعلق بالنهضة والتنمية والمواطنة المتساوية.

واعتبر الجاك أن التصورات السائدة وسط تيار من العسكريين، الذين عبر العطا عنهم، ممن يعتبرون أنفسهم الجهة الوحيدة المخوّل لها تحديد ما يصلح للسودان وشعبه، بأنها ادعاء «هدفه احتكار السلطة مدفوعاً بشعور الاستحقاق المعرفي والمنهجي في التفكير... نتيجة تجربتهم واضحة للعيان بعد تقويض الحكومة المدنية الانتقالية، وتشكيل تحالف للسلطة والمال اختطف الدولة ووظفها لتحقيق مصالح آنية لمجموعة من الانتهازيين المتنفذين المتحلقين حول السلطة، وهو الواقع الذي تؤكده فترة حكم نظام الإسلاميين».

واعتبر الجاك أن ما ذكره العطا «لا مستقبل له»، وأضاف: «لو كانت قيادة القوات المسلحة قادرة على قيادة البلد نحو الاستقرار، فلماذا لم تفعل منذ انقلاب أكتوبر 2021 الذي أسمته تصحيح مسار كما يردد البرهان؟! على العكس، مضت بنا صوب المسارات الخاطئة، فعوضاً عن الحديث عن نظام سياسي مستقر وثبات سعر العملة ووقف المضاربات وآثار وثمار الإصلاح الاقتصادي، بتنا نتحدث الآن، بسبب تلك القيادة، عن إنقاذ الدولة نفسها ووحدتها».

وسخر الجاك من الحديث الذي يردده عدد من القادة العسكريين حول قيامهم بالدفاع عن الدولة، وقال: «إذا كانوا يدافعون عن الدولة بمفهومها السياسي المحدد، فنجد أن إقليمها مهدد بتقسيم البلاد، وأكثر من 20 مليوناً من سكانها يواجهون شبح المجاعة، وسيادتها متنازعة... أما إذا تحدثوا عن الدولة بمفهومها الوظيفي القائم على إنفاذ التعاقد واحتكار العنف واستخدامه وفق صيغ دستورية، وتنظيم المجتمع على أساس سياسات عامة وتقديم خدمات، يمكننا القول إن هذه الدولة المقصودة لا وجود لها على مستوى الواقع السوداني الراهن»، وفقاً لقوله.

مجلس الأمن يمدد العقوبات شهراً واحداً بعد تعثر توسيع حظر السلاح

نيويورك: (ديسمبر)

أجاز مجلس الأمن الدولي، الجمعة 11 سبتمبر 2026، بالإجماع مشروع قرار أمريكي بتمديد نظام العقوبات المفروض على السودان بموجب القرار 1591 لمدة شهر واحد، حتى 9 أكتوبر المقبل. واعتمد المجلس بالإجماع مشروع القرار الأمريكي بتأييد الدول الخمس عشرة. كما قرر المجلس تمديد ولاية فريق الخبراء الذي يدعم لجنة العقوبات الخاصة بالسودان لمدة شهرين، تنتهي في 9 نوفمبر 2026.

وجاء اعتماد القرار بعد أسابيع من المفاوضات على مشروع أمريكي كان يستهدف تعديل نظام عقوبات مضى على إنشائه أكثر من عشرين عاماً. وكانت واشنطن قد وزعت مسودة أولية على أعضاء المجلس في 13 أغسطس، بعد التشاور مع الأعضاء الدائمين الآخرين، نصت على توسيع حظر الأسلحة ليشمل كامل أراضي السودان وجميع الأطراف العاملة فيه، مع تأكيد شمول الطائرات المسيرة وأنظمتها ومكوناتها ذات الاستخدام المزدوج ضمن نطاق الحظر، ومطالبة الدول بوقف الدعم العسكري والمالي واللوجستي لأطراف الحرب.

وضمت الولايات المتحدة إلى مشروعها اقتراحات تقدم بها بعض الأعضاء، بينهم الدنمارك وفرنسا ولاتفيا وبنما والمملكة المتحدة، في صيغ منقحة لاحقة، شملت توسيع معايير إدراج الأفراد والكيانات على قوائم العقوبات لتشمل استهداف المدنيين والعنف الجنسي وعرقلة المساعدات الإنسانية وخطف الأفراد مقابل الفدية.

ثم أعقبت ذلك ثلاث مسودات منقحة، ودورتان من المفاوضات، وكسر إجراء الصمت مرتين. وانتهت الخلافات الحسيمة بين الأعضاء إلى أن تقترح واشنطن تمديداً تقنياً يتيح زمناً إضافياً للمفاوضات، ويحافظ على التدابير الحالية دون تعديل جوهري، وتشمل تجميد الأصول وحظر السفر على أفراد محددين، إلى جانب حظر للأسلحة يظل نطاقه الجغرافي محصوراً في دارفور.

SKY NEWS SCREEN GRAB

وقال المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة إن نظام العقوبات الحالي «عفا عليه الزمن بأكثر من عشرين عاماً»، ولم يعد كافياً للتعامل مع حقائق الحرب الراهنة، مؤكداً ضرورة توسيع حظر السلاح ليشمل كامل أراضي السودان.

وفي المقابل، أعلنت روسيا رفضها القاطع لفرض حظر شامل على السودان، ووصفت توسيع نطاق العقوبات بأنه «خط أحمر». وأيدت الصين التمديد التقني، وحذرت من أن التوسع غير المدروس في التدابير القسرية قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وإضعاف مؤسسات الدولة وزيادة مخاطر تفكك السودان. وشددت بكين على احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه، معتبرة أن العقوبات يجب ألا تتحول إلى بديل عن الدبلوماسية أو أداة للضغط السياسي.

وعارضت الدول الأفريقية الثلاث في المجلس، وهي الكونغو الديمقراطية وليبيريا والصومال، إضافة إلى باكستان، توسيع النطاق الجغرافي، وفضلت الإبقاء عليه والتركيز على تنفيذ حظر دارفور بصورة أكثر فاعلية.

ومن جانبها، دعت دولة الإمارات العربية المتحدة مجلس الأمن الدولي إلى توسيع نطاق حظر توريد الأسلحة ليشمل جميع أنحاء السودان، وتطبيقه على جميع الأطراف المتحاربة والشبكات التي تزودها. وأوضحت البعثة الدائمة لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة في نيويورك، في بيان، السبت، أن «من شأن مثل هذا الإجراء أن يساعد في الحد من تدفق الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة وحماية المدنيين ودعم الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع».

ويمثل القرار المجاز تسوية مؤقتة حالت دون انهيار آلية مراقبة العقوبات، لكنها أرجأت الحسم في الخلاف الجوهري حول توسيع نطاق حظر الأسلحة ليشمل كامل الأراضي السودانية، وأبقت كذلك على مفارقة واضحة: فالحرب أصبحت شاملة، بينما لا يزال حظر السلاح محصوراً في دارفور. وتقول مصادر دبلوماسية إن هذا التفاوت بين الجغرافيا القانونية والجغرافيا العسكرية يفرغ حظر السلاح من مضمونه العملي، إذ تتدفق الأسلحة والطائرات المسيرة عبر مسارات إقليمية متعددة لا تتوقف عند حدود دارفور، وتستخدم في عمليات عسكرية تمتد من الخرطوم إلى الفاشر وكادوقلي.

ويخشى مراقبون أن يؤدي التمديد القصير، الذي لا يتجاوز الشهر، إلى إبقاء الملف في حالة من المراوحة، خاصة مع استمرار الانقسام بين الدول الداعمة للتوسيع، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، والدول المتحفظة التي تقودها روسيا والصين، ومعها الأعضاء الأفارقة. ويرى هؤلاء أن الفشل في تجاوز هذا الانقسام قبل 9 أكتوبر قد يدفع المجلس إلى تمديد تقني آخر، مما يعني عملياً استمرار الحظر الجغرافي المحدود في ظل حرب لا تعرف حدوداً.

سويسرا تنضم إلى عقوبات الاتحاد الأوروبي على تجارة ذهب السودان

بيرن: (ديسمبر)

أعلنت الحكومة السويسرية، الأربعاء 9 سبتمبر، فرض حظر على شراء واستيراد وعبور الذهب الآتي من السودان وما يتصل به من خدمات الوساطة والمساعدات المالية والفنية المرتبطة بهذه الأنشطة، إلى جانب منع بيع وتوريد جملة من المركبات الكيماوية المستخدمة في استخلاص الذهب وتنقيته، (الزئبق والسيانيد)، وذلك في خطوة تتماشى مع العقوبات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في الثالث عشر من يوليو الماضي على خلفية الحرب في السودان.

وقال المجلس الاتحادي، الذي يمثل السلطة التنفيذية في سويسرا، إن هذه الخطوة تأتي في ظل القلق البالغ من استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان، واصفاً الذهب بأنه «مورد رئيسي يغذي الصراع ويوفر السيولة اللازمة لاستمرار الحرب». وأضاف المجلس أنه قد جرى في سويسرا سلفاً إلزام المستوردين بـ«شروط التحري الدقيق» على واردات الذهب وسائر المعادن النفيسة، لمنع الاتجار بالموارد المرتبطة بالصراعات. ويحمّل هذا القرار المصارف والتجار والمصافي وشركات النقل مسؤولية التحقق من مصادر الذهب ومساراته والجهات المستفيدة منه.

وقال المجلس إن سويسرا ستدرج هذه التدابير في الأمر القائم في سويسرا بالعقوبات على السودان، الذي يشتمل أيضاً على حظر للأسلحة وعقوبات مالية وسفرية موجهة إلى ستة وثلاثين فرداً وكياناً وشركة.

وقالت سويسرا إنها بهذا القرار تنضم إلى القيود المماثلة التي فرضها الاتحاد الأوروبي على تجارة الذهب القادم من السودان، لتستهدف «اقتصاد الحرب في السودان» وللحد من مصادر تمويل الصراع، ذلك لأن الذهب أصبح «مصدرًا رئيسياً للإيرادات التي تدعم استمرار الحرب».

وتكتسب الخطوة السويسرية أهمية خاصة، نسبة لأن سويسرا تُعتبر مركزاً رئيسياً لتكرير الذهب وتجارته، وتضم عدداً من أكبر مصافي الذهب في العالم. ويقول مراقبون إن فاعلية هذه التدابير الأوروبية مرتبطة بقدرة الدول المعنية على تعقّب الذهب الذي يُهرّب عبر بلدان وسيطة أو يُعاد تصديره بعد تغيير وثائق المنشأ.

إطلاق سراح الدكتور عطية عبدالله عطية

الخرطوم: (ديسمبر)

كشفت اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان عن إطلاق السلطات الأمنية يوم السبت 12 سبتمبر 2026 سراح الدكتور عطية عبدالله عطية، اختصاصي الصحة العامة وسكرتير عام اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان، بعد اعتقاله أثناء عمله في مشروع لمسح الكلازار بولاية القضارف من قبل جهاز الأمن والمخابرات.

وطالبت اللجنة التمهيدية بأن تنعم كل الكوادر الطبية وكل مواطن بالأمان أثناء أداء عمله، وأن تظل كل المؤسسات الصحية وكل مؤسسات الدولة آمنة لتخدم الشعب السوداني العظيم.

وتقدمت اللجنة بالشكر لكل الجهات التي سعت وطالبت بإطلاق سراحه، ولكل الأطباء وكل أفراد الشعب السوداني الذين دعموا ذلك.

محكمة بورتسودان تدين برير التوم وتطلق سراحه

بورتسودان: (ديسمبر)

في تطور جديد يثبت إخضاع النيابة والقضاء لسلطة قائد الجيش، عقدت المحكمة المكلفة بالنظر في قضية المناضل برير التوم، عضو لجان مقاومة بورتسودان، جلستها الختامية في يوم 14 سبتمبر 2026، وأصدرت حكمها بالإدانة بموجب المادة 14 من قانون المعلوماتية، مع الاكتفاء بالفترة التي قضاها في الحجز.

كما أدانت المحكمة المناضل برير التوم تحت المادة 24 من القانون نفسه، وحكمت عليه بعقوبة السجن لمدة 5 سنوات مع وقف التنفيذ. ولم تكتفِ المحكمة بذلك، بل أضافت عقوبة الغرامة 5 ملايين جنيه بموجب المادة 26 من قانون جرائم المعلوماتية.

ونشير إلى أن المحكمة سبق أن أسقطت الاتهامات بموجب المادتين 50 و51 من القانون الجنائي، وهما المادتان المتعلقتان بتقويض النظام الدستوري وإثارة الحرب ضد الدولة، واللتان تصل عقوبتهما إلى الإعدام، والمادة (3) من قانون الطوارئ.

إيصال تسديد غرامة برير التوم

المنظمة الدولية للهجرة (IOM) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) يحذران :

نظـام المسـاعدات الإنسـانية قـد ينهـار في غضـون أسـابيع

بورتسودان/ جنيف: (ديسمبر)

حذرت المنظمة الدولية للهجرة، الاثنين، من اقتراب نفاد مخزون الإمدادات الإغاثية الطارئة في السودان عبر نظام الإمداد الإنساني المشترك، في وقت لا يزال فيه مئات الآلاف من النازحين يواجهون نقصاً حاداً في المأوى ومخاطر متصاعدة من استمرار القتال وموسم الأمطار.

وقالت المديرة العامة للمنظمة، إيمي بوب، إنه لا يمكن ببساطة أن ندير ظهورنا لشعب السودان في أشد لحظات حاجته، وسط نزاع محتدم ونزوح متزايد، محذرة من أن النظام الإنساني بأكمله قد ينهار خلال أسابيع إذا لم يتم التحرك الآن. وأضافت أنه «بدون تمويل جديد، لن تتمكن المنظمة من إيصال المساعدة إلى حيث تشتد الحاجة إليها».

وأوضحت المنظمة» أن عدد النازحين داخلياً يبلغ حالياً 8.6 مليون شخص، فيما سُجل 4.9 مليون عائد وفقاً لمصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة. ويعيش ما يقرب من 70%من النازحين داخلياً مع أسر مضيفة أو في مستوطنات غير رسمية، بينما يواصل العنف المستمر والفيضانات والأمطار الغزيرة إلحاق الضرر بالمأوى وإجبار الناس على التنقل.»

وبدوره حذر برنامج الغذاء العالمي من الوضع الغذائي المتردي في السودان. وقال كارل سكاو- مدير المنظمة بالإنابة- وفي أعقاب زيارة تقديرية للخرطوم والفاشر والأبيض استغرقت ثمانية أيام، « إن السودان لا يحظى بالاهتمام الذي تستحقه على الإطلاق». وأضاف أن برنامج الأغذية العالمي يتمتع بالحضور والقدرة على تقديم استجابة إنسانية فعالة، لكنه مقيد في الغالب بالتمويل. « مشكلتنا الرئيسية هي التمويل. هناك خطر يتمثل في أننا سنضطر إلى تقليص حجم أعمالنا بشكل كبير خلال الأسابيع القليلة المقبلة ما لم يتم توفير المزيد من التمويل."

وأوضح سكاو «إن نحو خمسة ملايين شخص يواجهون مستويات الطوارئ من الجوع، المصنفة ضمن المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، بينما يعاني نحو 200 ألف شخص من مستويات المرحلة الخامسة، وهي المجاعة. وأوضح أن الوصول إلى المحتاجين أصبح صعبا للغاية أيضا، مشيرا إلى أن رحلة من الأبيض إلى الفاشر كانت تستغرق نحو ست ساعات قبل الحرب وتتطلب الآن ثلاثة أيام. "وأضاف أن العاملين في المجال الإنساني غير قادرين على عبور خطوط المواجهة للوصول إلى المجتمعات على الجانب الآخر. ولكن ورغم المخاطر يوفر البرنامج حالياً المساعدات إلى ما بين 4 و5 ملايين شخص شهريا. واختتم سكاو حديثه بالقول "نحن بحاجة إلى تكثيف الجهود. لا يمكننا أن نستمر في خذلان هؤلاء الناس."

وتقول وكالات الأمم المتحدة أنه وبدون دعم فوري من المانحين، يُتوقع نفاد مخزون المأوى والمرافق الصحية ومواد الإغاثة المنزلية الطارئة بحلول نهاية سبتمبر 2026. أما القدرة التخزينية والتشغيلية التي تُبقي نظام المساعدات قائماً، فلن تصمد إلا حتى ديسمبر 2026. وتحصل الأسر حالياً على نصف الحصص فقط، وهو ما يوفر لها ما يكفي من الغذاء لمدة أسبوعين تقريبا.

وباعتباره نظاماً لوجستياً مشتركاً للأمم المتحدة وشركائها، وأحد المحركات الرئيسية للاستجابة الإنسانية في السودان، يتيح نظام الإمداد المشترك الإرسال السريع والمنسق والفعال لمواد الإغاثة الطارئة إلى المحتاجين. وسيؤدي تعطله إلى إضعاف قدرة المجتمع الإنساني بشكل كبير على الإيصال السريع وتعبئة المساعدات المنقذة للحياة عبر شبكة تضم أكثر من 100 شريك مسجل. كما أن إعادة بناء النظام بعد أي انقطاع ستكون عملية معقدة ومكلفة ومستنزفة للوقت وتتطلب موارد كبيرة لإعادة إنشاء سلاسل الإمداد والأنظمة التشغيلية وشبكات تنسيق الشركاء.

تحرير السودان والشعبي يواصلان مشاوراتهما

أديس أبابا: (ديسمبر)

التقى وفد من المؤتمر الشعبي بالأستاذ عبد الواحد محمد نور، رئيس حركة تحرير السودان، وقد جاء هذا اللقاء ضمن الحوارات الممتدة بين الجانبين، في ظروف إنسانية مأساوية وسياسية معقدة تمر بها البلاد نتيجة للحرب العبثية ومآلاتها المدمرة.

وأفاد بيان صدر بتاريخ 14 سبتمبر 2026 بأن الجانبين استعرضا سلسلة من اللقاءات والحوارات السابقة، والتي كان آخرها اللقاء الإسفيري بين الأمين العام للمؤتمر الشعبي، الدكتور علي الحاج محمد، ورئيس حركة تحرير السودان، الأستاذ عبد الواحد محمد أحمد النور، والتي أكدت أن الأزمة السودانية ليست نتيجة ظرف طارئ، بل نتاج إخفاقات وتحولات تاريخية ممتدة في بنية الدولة، يتطلب مناقشتها بشجاعة ووضوح وشفافية لإحداث تغيير شامل وحقيقي، لأجل تجاوز الحلول الجزئية، وسعياً نحو تسوية تاريخية تنهي دوامة الحروب بصورة نهائية، وتقود إلى بناء دولة مواطنة متساوية بين جميع السودانيين.

وأكد الوفدان التزامهما بمبدأ السلام الشامل بوصفه خياراً استراتيجياً لمعالجة جذور المشكلة عن طريق حوار سوداني—سوداني شفاف يشارك فيه الجميع على أساس المشاركة الوطنية وإبعاد المؤتمر الوطني وواجهاته من عملية الحوار، كما أكدا دعمهما لجهود القوى المدنية المناهضة للحرب الساعية إلى وقف القتال الفوري عبر أدوات سياسية جادة تعيد بناء الثقة وتفتح الطريق أمام انتقال ديمقراطي حقيقي ومستقر.

كما أكد البيان على عمق العلاقة بين الطرفين وضرورة التواصل وتوسيع المشاورات حول القضايا العالقة، والتي تؤكد حرص الجانبين وسعيهما الحثيث لمعالجتها بما يخدم قضايا التغيير والوطن، وإيجاد معالجات حقيقية للأزمات والقضايا الجوهرية التي تعاني منها البلاد، وخاصة بعد حرب 15 أبريل المدمرة والحروب التاريخية المستفحلة التي أقعدت الدولة وشردت أبناءها داخلياً وخارجياً.

وخلص الاجتماع إلى ضرورة تطوير التواصل بين حركة تحرير السودان والمؤتمر الشعبي لمواصلة الحوارات حول القضايا المشتركة والعلاقة المتطورة بينهما.

لجنة المعلمين السودانيين تدين اعتقال الأستاذ علي الزبير

الأبيض: (ديسمبر)

دانت لجنة المعلمين السودانيين بأشد العبارات اعتقال الخلية الأمنية بولاية شمال كردفان للأستاذ علي الزبير، واقتياده من منزله يوم الأربعاء 9 سبتمبر 2026 إلى مباني الخلية الأمنية، في سلوك يتنافى مع أبسط حقوق الإنسان وحرية التعبير والمطالبة بالحقوق.

وأشار بيان للجنة بتاريخ 13 سبتمبر 2026 إلى أن الاعتقال يُرجّح ارتباطه بنشاط الأستاذ علي الزبير ومطالباته بحقوق المعلمين، وفي مقدمتها صرف المتأخرات، وتنفيذ القرارات والمنشورات الخاصة بتحسين شروط خدمة المعلمين، ووضع حد لمماطلة ولاية شمال كردفان في تنفيذ هذه الاستحقاقات.

وحذرت لجنة المعلمين السلطة من اتخاذ التكميم والاعتقال وسيلةً لإسكات صوت المعلمين، بدلاً من التوجه إلى معالجة المشكلات الحقيقية التي يعيشها المعلمون، وعلى رأسها ضعف الأجور، وتراكم المتأخرات، وتعطيل القرارات والمستحقات المالية.

وحمل البيان الجهات الأمنية بولاية شمال كردفان المسؤولية الكاملة عن سلامة الأستاذ علي الزبير، وطالب بإطلاق سراحه فوراً ودون شروط، والكشف عن أسباب اعتقاله ومكان احتجازه، وضمان عدم تعرضه لأي انتهاك.

كما دعت الحقوقيين والنقابيين ومنظمات المجتمع المدني وكافة القوى المناصرة للحقوق والحريات إلى الوقوف مع الأستاذ علي الزبير، وإطلاق حملة واسعة للمطالبة بإطلاق سراحه، باعتبار أن اعتقاله جاء على خلفية مطالبته بحقوق زملائه المعلمين.

العمليات العسكرية تجبر (100) ألف مواطن على النزوح في النيل الأزرق

الدمازين: (ديسمبر)

يشهد إقليم النيل الأزرق أوضاعاً أمنية وإنسانية بالغة التعقيد، متأثراً بتصاعد المواجهات والهجمات بالطائرات المسيّرة وتفاقم موجات النزوح الجماعي، واتساع نطاق العمليات العسكرية بين الجيش السوداني وحلفائه من جهة، وقوات الدعم السريع وقوات حركة عبدالعزيز الحلو من جهة أخرى، حيث تركزت الاشتباكات والاستهدافات في عدد من مناطق ومحافظات الولاية، مثل قيسان والكرمك وباو، وسط تعزيزات عسكرية ميدانية للأطراف المتحاربة، فيما كشفت منظمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة عن نزوح قرابة (100) ألف مواطن في إقليم النيل الأزرق خلال العام الحالي.

وذكرت منظمة الهجرة الدولية في بيان لها يوم الاثنين، أن نحو (99277) شخصاً، يشكلون حوالي (19497) أسرة، نزحوا من مناطق مختلفة بولاية النيل الأزرق منذ تصاعد النزاع في 11 يناير 2026 وحتى 23 أغسطس، وأظهرت بيانات تقييم الاحتياجات -التي جُمعت بين يوليو وأغسطس 2026 ونشرتها المنظمة- أن نحو 60% من الأسر النازحة أفادت بأن فرداً واحداً على الأقل من أفراد الأسرة احتاج إلى خدمات صحية خلال الأشهر الثلاثة السابقة، وتعتبر فئة النساء والأطفال من أكثر الفئات تضرراً، ويمثل الأطفال والفتية دون سن الـ18 عاماً حوالي 47% من إجمالي النازحين.

وتشير تقارير المنظمات الدولية إلى أن معظم النازحين قدموا من محافظات قيسان (نحو 39 ألفاً)، والكرمك (32 ألفاً)، وباو (27 ألفاً)، بينما توجهت الكتلة الأكبر منهم إلى محافظة الدمازين التي استقبلت أكثر من 45 ألف نازح، ومحافظتي الروصيرص وود الماحي. ويواجه الفارون ظروفاً بالغة القسوة، حيث يلجأ 58% منهم إلى مواقع تجمع غير رسمية وعشوائية، و33% يقيمون في المدارس والمباني العامة، بينما تستضيف العائلات المحلية نحو 9% فقط، في وقت يعاني فيه الإقليم من نقص حاد وفادح في الغذاء والدواء ومياه الشرب النظيفة، وسط تحذيرات أممية مستمرة من تدهور الرعاية الصحية وتفشي الأمراض والأوبئة بالتزامن مع فترات الخريف.

وصول (1000) نازح جديد إلى طويلة هرباً من المجاعة والمعارك العسكرية

طويلة: (ديسمبر)

تشهد محلية طويلة بولاية شمال دارفور موجة نزوح جديدة بالغة الصعوبة تفاقمت خلال شهر سبتمبر الحالي، حيث وصل نحو (1000) نازح جديد، يضمون ما بين (193) إلى (216) عائلة، إلى مخيمات منطقة طويلة هرباً من الجفاف والمجاعة والأوضاع الأمنية المتردية، مع استمرار المعارك العسكرية بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في مناطق متفرقة بإقليمي كردفان ودارفور، ويعاني الوافدون الجدد، وفقاً لتقارير وبيانات غرف الطوارئ والمنسقية العامة للنازحين واللاجئين تحصلت عليها (ديسمبر)، من نقص حاد في الغذاء والدواء والمياه النظيفة ومقومات الحياة الأساسية، فيما تؤوي منطقة طويلة نحو (600) ألف نازح وسط موارد شحيحة وخدمات متدهورة.

ويعيش النازحون الجدد في فقر مدقع، ويفتقرون لأبسط مقومات الحياة كالغذاء والمأوى والمياه النظيفة والرعاية الصحية والحماية، فيما حذرت منسقية النازحين من مخاطر صحية ونفسية بالغة تواجه الأطفال والنساء الحوامل في ظل غياب الدعم الإنساني. وأشارت المنسقية إلى أن وصول هذه العائلات إلى طويلة يؤكد على حجم الأزمة الإنسانية المتفاقمة، ويُبرز الحاجة الملحة إلى استجابة مُنسقة من السلطات المعنية والمنظمات الإنسانية، مبينة أن هذه الاستجابة تُعد حيوية لضمان تقديم الدعم اللازم وحماية كرامة النازحين وسلامتهم في ظل هذه الظروف القاسية.

وذكرت غرفة طوارئ طويلة أن دائرة طويلة شهدت خلال الأيام الأخيرة وصول أعداد جديدة من النازحين القادمين من مناطق مختلفة، من بينها منطقة خزان كلكل، وذلك نتيجة للظروف الإنسانية والأمنية الصعبة التي تشهدها مناطقهم، وقالت إن النازحين الجدد يواجهون أوضاعاً إنسانية صعبة، ويحتاجون بصورة عاجلة إلى الغذاء والمياه الصالحة للشرب، ومستلزمات الإيواء والخدمات الصحية والحماية، إلى جانب الاحتياجات الأساسية الأخرى، ودعت غرفة طوارئ طويلة كافة المنظمات الإنسانية والشركاء والجهات الداعمة إلى تعزيز تدخلاتهم والاستجابة للاحتياجات المتزايدة للنازحين الجدد، خاصة في ظل محدودية الموارد واتساع حجم الاحتياجات الإنسانية، مؤكدة استمرارها في متابعة أوضاع النازحين والتنسيق مع الجهات ذات الصلة لتقديم ما يمكن من خدمات ومساعدات وفق الإمكانيات المتاحة.

إلى ذلك، اختتمت غرفة طوارئ طويلة تنفيذ مشروع المطبخ الجماعي للنازحين في معسكر دبة نايرة، ضمن جهود الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والغذائية للنازحين، بدعم من منظمة الإغاثة الكاثوليكية (CRS). وذكرت الغرفة في بيانها الختامي أن (300) أسرة نازحة استفادت من المشروع الذي استمر تنفيذه لمدة 14 يوماً، حيث أسهم في توفير الوجبات الغذائية للأسر المستفيدة في ظل الظروف الإنسانية الصعبة التي يعيشها النازحون وتزايد الاحتياجات الأساسية. وتقدمت غرفة طوارئ طويلة بجزيل الشكر والتقدير لمنظمة الإغاثة الكاثوليكية (CRS) على دعمها واستجابتها، كما أشادت بالجهود الكبيرة التي بذلها المتطوعون والعاملون في تنفيذ المشروع، وبالتعاون والتفاعل الإيجابي من المجتمع والنازحين المستفيدين.

وأشارت الغرفة إلى أن الفجوة الغذائية والإنسانية لا تزال كبيرة، وأن أعداداً واسعة من الأسر النازحة لا تزال بحاجة ماسة إلى الغذاء والمياه والصحة والحماية والمأوى وغيرها من الاحتياجات الأساسية، وناشدت كافة المنظمات الإنسانية والجهات المانحة والشركاء مواصلة وتوسيع تدخلاتهم الإنسانية، ودعم المطابخ الجماعية والمشروعات الغذائية، والعمل على سد الفجوات المتزايدة التي تواجه النازحين في معسكر دبة نايرة والمناطق المستضيفة.

لـ(ديسمبر) كلمة

فلنبدأ بإيقاف الحرب

شهدت أسواق تبادل العملات الأجنبية، داخل السودان وخارجه، تدهوراً جنونياً في قيمة الجنيه السوداني في مقابل العملات الرئيسية (الدولار، الريال السعودي، الدرهم الإماراتي واليورو)، ووصلت قيمة تبادل الدولار في مقابل الجنيه السوداني إلى أكثر من 8000 جنيه في مقابل 6000 جنيه قبل أقل من أسبوع، للحد الذي دفع الكثيرين إلى التوقف عن استبدال العملات التي بحوزتهم لحين اتضاح الرؤية.

وكعادته، لجأ بنك السودان، ومن خلفه حكومة قائد الجيش، إلى الحلول المؤقتة التي لا تسمن ولا تغني، كما أثبتت تجارب السودان منذ ثمانينات القرن الماضي. حيث عمدت السلطة إلى تعطيل التطبيقات البنكية، وفي مقدمتها تطبيق (بنكك)، في محاولة للحد من عمليات شراء الدولار، وهو حل لا يأخذ في الاعتبار أن المعضلة الرئيسية هي شح العرض وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لتغطية الاحتياجات الرئيسية، كما أن ذلك انعكس مزيداً من المعاناة على المواطن الذي لم يعد قادراً على دفع قيمة احتياجات الأساسية بعد تعطيل التطبيقات البنكية.

وتعالت أصوات دعاة الحرب المطالبة باللجوء للحل الأمني عبر اعتقال المضاربين في أسعار العملة وتجار السوق الأسود، ونسي هؤلاء أن تجار العملة لم يعودوا بحاجة للوقوف في «برندات» شارع الجمهورية، أو حول عمارة الذهب في الخرطوم، لإنجاز عملهم في زمن المعاملات غير الورقية عبر التطبيقات البنكية وأنظمة التحويل الالكترونية.

وانعكست أزمة شح الدولار وانخفاض سعره بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطن، حيث ارتفعت أسعار الأساسيات بشكل غير مسبوق، ليصل سعر رغيف الخبز إلى 400 جنيه، وسعر جوال الذرة إلى 550 ألفاً، وجوال الدخن إلى 650 ألفاً وتراصت صفوف المركبات أمام محطات الوقود التي توقفت عن بيع القليل المتوفر في انتظار تحديد السلطات لأسعار جديدة للمحروقات.

وبغضّ النظر عن صحة المعلومات المتداولة بشأن تحرك «منظومة الصناعات الدفاعية» لشراء الدولار من السوق الأسود لتغطية قيمة صفقة لشراء معدات عسكرية من الصين، إلا أن الشيء المؤكد هو أن بنك السودان أصبح عاجزاً عن توفير العملات الأجنبية لتغطية عمليات الاستيراد ما يؤدي إلى تدهور سريع في قيمة الجنيه السوداني.

ولن نكلف أنفسنا بالسؤال عن عائدات صادر الذهب التي تعجز الحكومة عن استرداد الجزء اليسير منها الذي يمر بالقنوات الرسمية، فضلاً عن الجزء الأكبر الذي يتم تهريبه - ويعلم السلطة - ليذهب إلى جيوب تجار الحرب وقادة المليشيات. ويضاف إلى ذلك الفساد الموثق الذي يصاحب عمليات الاستيراد من قبل المحسوبين على سلطة قائد الجيش.

المدخل السليم للتعامل مع هذه الأزمة المتكررة، والتي ستصل إلى مرحلة تصبح فيها قيمة الورقة التي تطبع عليها العملة أغلى من قيمة العملة نفسها، هو وقف الحرب لأنها تسببت في تسارع مؤشرات تدهور الاقتصاد. ونظرة إلى الأرقام تؤكد ذلك: منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023 انخفض الإنتاج الزراعي بواقع 50%، وتوقفت وتضررت حوالي 70% من المنشآت الصناعية، وتوقف ثلث الشركات الخاصة عن العمل، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي من 51 مليار دولار في العام 2022 إلى 30 مليار دولار في العام 2025.

إذن أي حلول لا تبدأ بوقف الحرب لن تقود إلا إلى مزيد من الأزمات ومزيد من التدهور في قيمة العملة، وما زالت تجربة الحكومة الانتقالية ماثلة، حيث كان وقف الحرب وتخفيض الانفاق عليها هو المدخل لتطبيق إجراءات اقتصادية جذرية أدت إلى استقرار سعر الصرف وتحسن احتياطيات بنك السودان من الذهب والعملات الأجنبية بعد رفع العقوبات الدولية عن السودان واستعادة علاقاته مع المؤسسات المالية الدولية.

لا للحرب.

وقفة احتجاجية للعاملات بسوق «النسوان» بكسلا

كسلا: (ديسمبر)

نظمت بائعات وعاملات في سوق النساء «النسوان» بمدينة كسلا وقفة احتجاجية يوم الأحد الموافق 13 سبتمبر 2026، رفضاً لقرارات الإزالة التي طالت الجانب الشرقي من السوق في يناير الماضي، بعد بيعه لجهات غير معلومة، الشيء الذي تسبب في فقدان مصدر رزقهن الوحيد.

ورفعت المحتجات لافتات تطالب الحكومة بالتدخل العاجل وإعادة الجزء الشرقي الذي يعتبر مصدر رزقهن، مؤكدات أنهن يُعِلن أسرهن، وأن السوق يمثل شريان حياتهن الاقتصادي، كما طالبن بتخصيص مواقع بديلة بأسعار رمزية وإنصافهن عبر تدخل والي الولاية. ويُعد سوق النساء «النسوان»، المعروف محلياً بـ«سوق السكسك»، من أقدم أسواق كسلا، ويختص ببيع مستلزمات النساء والعطور والأعشاب، وتعمل فيه أعداد كبيرة من النساء منذ سنوات طويلة. غير أن حملات الإزالة المتكررة ضد البائعات والفريشة أدت إلى أوضاع مأساوية، وصلت حد محاولة أحد الباعة الانتحار الأسبوع الماضي، فيما أُجبرت بعض البائعات على الانتقال إلى سوق «العامرية» قبل أن يعدن مجدداً بسبب ضعف القوة الشرائية هناك.

وقد سلطت هذه الاحتجاجات الضوء على معاناة النساء في كسلا، حيث يواجهن خطر فقدان مصدر رزقهن وسط حملات متواصلة من السلطات، ما اعتبره المحتجون ظلماً وقطعاً للأرزاق دون حلول عادلة.

نُذُر مجاعة وشيكة في كردفان ودارفور

عواصم: (ديسمبر)

حذرت شبكة الإنذار المبكر من خطر مجاعة وشيكة في ولايات كردفان ودارفور بسبب نقص الأمطار واستمرار المعارك والحصار وانقطاع الطرق والإمدادات.

وكشف استطلاع لـ(ديسمبر) مع مواطنين من ولايات كردفان أكدوا فيه عدم هطول الأمطار في كثير من المناطق، مما أدى إلى تلف المحاصيل، خاصة الذرة، مما يجعل المجاعة وشيكة والجوع على الأبواب في ظل أوضاع معقدة.

وأكدت الشبكة أن هناك احتمالاً موثوقاً بحدوث مجاعة حتى يناير المقبل في سبع مناطق بشمال دارفور، إضافة إلى الدلنج وكادقلي بجنوب كردفان.

وأوضحت الشبكة أن هذه المناطق تشهد عجزاً كبيراً في استهلاك الغذاء وارتفاعاً في معدلات سوء التغذية الحاد، فيما يؤدي تصاعد الصراع أو عودة الحصار وانعدام المحاصيل إلى تفاقم الأزمة. وأشارت إلى أن موسم الأمطار جاء أقل من المتوسط، ما تسبب في تأخير الزراعة ونمو المحاصيل، وبطء تعافي المراعي ومصادر المياه، بينما لم يبدأ كثير من المزارعين في شمال دارفور وشمال كردفان وبعض مناطق النيل الأزرق والقضارف الزراعة إلا بعد أمطار أغسطس، ما جعل نمو المحاصيل متأخراً عن المعدلات المعتادة.

وتوقعت الشبكة أن يؤدي توسع القتال وضربات الطائرات المسيّرة وتصاعد النزاعات المجتمعية إلى قطع طرق التجارة وعزل السكان عن الغذاء والخدمات، مما يفاقم خطر المجاعة في هذه المناطق.

شكاوى من انقطاع الكهرباء في الخرطوم

الخرطوم: (ديسمبر)

يجأر المواطنون في الخرطوم بالشكوى من انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة خلال اليوم، مما يتسبب في تعطيل أعمالهم ومصالحهم.

وقال المواطن أيمن محمد، صاحب ورشة حدادة، لـ(ديسمبر) إن انقطاع الكهرباء لساعات طويلة يتسبب في كثير من المضايقات مع العملاء، خاصة أن استخدام المولدات الكهربائية يزيد من تكلفة التشغيل، خصوصاً مع الزيادات المضطردة في أسعار الوقود.

وفيما اتجه بعض أصحاب المحال التجارية لاستخدام الطاقة الشمسية كبديل وحل مؤقت، إلا أن الموردين ليس في مقدورهم توفير المعدات المطلوبة، بالرغم من قرار رئيس مجلس الوزراء بإعفاء معدات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية من الرسوم.

وفي السياق، أصدر بنك السودان المركزي توجيهاً للمصارف بتمويل أنظمة الطاقة الشمسية للاستخدام المنزلي، وبرر ذلك بالسعي لدعم التحول إلى الطاقة النظيفة والمحافظة على البيئة، ودون الإشارة إلى عجز الحكومة وشركة الكهرباء في إعادة صيانة شبكتي التوليد والتوزيع وتشغيلها بحيث تغطي احتياجات المواطنين المتزايدة بعد عودة أعداد كبيرة من النازحين إلى مناطقهم الأصلية.

بنك السودان المركزي
Central Bank of Sudan
Banking Regulation & Development Department
الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

التاريخ: 28 ربيع الأول 1448هـ
الموافق: 10 سبتمبر 2026م

السيد / مدير عام .....
معنون لكافة المصارف العاملة

الموضوع: تمويل الطاقة الشمسية للاستخدام المنزلي

في إطار مساعي بنك السودان المركزي للمحافظة على البيئة والتحول إلى الطاقة النظيفة، ودعماً للعودة الطوعية وإعادة الإعمار وفق موجهات الدولة، وبالإشارة إلى ضوابط منح التمويل المصرفي الصادرة بموجب منشور بنك السودان المركزي رقم (2026/1)، والصادر بتاريخ 5 يناير 2026م، على المصارف تسهيل الحصول على التمويل والالتزام بالآتي:

1. تسهيل اعتماد الضمانات المقبولة بما في ذلك الاستقطاع من الراتب وفقاً للضوابط المصرفية السارية.
2. تمديد فترة سداد التمويل إلى ثلاث سنوات كحد أقصى.
3. اعفاء طلبات تمويل الطاقة الشمسية للاستخدام المنزلي من كافة الرسوم البنكية.
4. تخصيص نافذة أو مسار سريع لمعالجة طلبات تمويل أنظمة الطاقة الشمسية وسرعة تنفيذها.

ع/ بنك السودان المركزي

إيمان مأمون عبد الحميد
ياسر عبد الرحمن الناس

إدارة الشؤون المصرفية
الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

09 SEP 2026

عام دراسي عسير..

لجنة المعلمين: الحكومة تحمِّـــل الأسر عبء تعليـــم أطفـــالها

وقفة احتجاجية للمعلمين للمطالبة بزيادة المرتبات

تقارير – (ديسمبر)

يبدأ العام الدراسي (2026) في ظل أزمة عميقة يعيشها التعليم الحكومي في السودان، في مناطق حكومة الأمل التي يديرها رئيس الوزراء المعيّن كامل إدريس. وسبب البداية المتعثرة الحرب التي كان (التعليم) عموماً أبرز ضحاياها، بعدما تسببت في نزوح الأطفال وأسرهم، وتدمير المدارس، ونقص المعلمين والكتاب المدرسي والإجلاس، وضعف تمويل التعليم إلى حد غير مسبوق.

سألنا عن ميزانية التعليم، ولا توجد جهة تملك إجابة. وتشير اليونيسف إلى أن أكثر من (8) ملايين طفل في سن الدراسة خارج المدرسة، وأن نحو نصف مباني المدارس لم تعد صالحة للعمل كفصول دراسية، بعد أن توقفت الدراسة فيها لما يزيد عن العامين، ولم تخضع للصيانة لأكثر من أربع سنوات في أحسن الأحوال. وفوق هذا وذاك، يتأثر العام الدراسي الجديد بالانهيار الاقتصادي والتضخم الذي أفرز واقعاً معيشياً بالغ الصعوبة، تعاني منه الأسر والمعلمون على حد سواء.

نظام تعليمي منهار

في العام الدراسي السابق (2025-2026)، وعلى الرغم من عدم انتظامه بشكل كبير، إلا أنه كان بمثابة اختبار للنظام التعليمي. الملاحظة الأولى، وبالذات في التعليم الأساسي، أن الأسر عادت إلى التعليم الحكومي مضطرة، بعد أن توقفت مدارس خاصة كثيرة بسبب الحرب، كما أن النزوح إلى الولايات أجبر الأسر على إلحاق أبنائها بالتعليم المتاح في الولايات (المستقرة)، غير أن الأمر الأكثر وضوحاً تمثل في ضعف النظام التعليمي، إذ ظهرت وزارات التعليم في الولايات كجزر معزولة فيما يتعلق بظروف المعلمين وبيئة التعليم وإدارة العملية بشكل عام. ولم يكن للمعلمين سبيل سوى الاحتجاج على عدم اهتمام الحكومة بإدارة التعليم، وكان الاحتجاج في شكل إضرابات متكررة في الولايات. نظمت لجنة المعلمين السودانيين هذه الإضرابات في محاولة للفت انتباه الحكومة حتى تهتم، وبالذات بمعاش المعلم الذي هو العنصر الرئيسي في التعليم.

الناطق باسم لجنة المعلمين سامي الباقر، في تصريح لـ(ديسمبر)، قال: «الإضرابات والاحتجاجات لم تكن محصورة فقط في حقوق ورواتب المعلمين، على الرغم من أهميتها، ولكن كانت تشمل النظام التعليمي بشكل شامل».

وشهدت معظم الولايات إضرابات وتوقف التعليم العام الماضي، الأمر الذي دفع الحكومة، عبر وزير التربية ووزارة المالية، إلى إطلاق وعود عديدة للمعلمين حتى يعودوا للعمل، وأكدت أنها استجابت لكل المطالب، وعلى الرغم من عودة المعلمين للعمل، إلا أن الوعود لم تنفذ بحسب لجنة المعلمين.

وقال سامي: «التحدي الأساسي هو أن الدولة مطالبة بإعادة بناء نظام التعليم وتمويله، بينما الواقع يشير إلى تراجع الإنفاق وتحميل الأسر أعباء تعليم أطفالها».

معركة الكتاب: على أولياء الأمور الاستعداد

أشار عدد من الخبراء التربويين إلى أن المناهج التعليمية في السودان دخلت المعترك السياسي بامتياز. وعلى الرغم من اتباع حكومة الفترة الانتقالية نظاماً متفقاً عليه في وضع المنهج، إلا أنها واجهت حملة شرسة من النظام الذي أسقطته الثورة الشعبية.

بعد اندلاع الحرب، شكل رئيس الوزراء المعيّن كامل إدريس لجنة لمراجعة المناهج برئاسة وكيل وزارة التربية والتعليم، وأطلق عليها (اللجنة العليا لمراجعة المناهج)، ولم يتضح عمل اللجنة حتى اليوم، بعد أن مضى على تشكيلها عام كامل. إلا أن صحيفة (ديسمبر)، ومن متابعاتها، حصلت على منهج جديد للغة العربية للصف الأول أساس، وفي درس الحرف (كاف) ورد (ك: كوز)، وهو ذو دلالة سياسية معلومة للجميع.

وبخصوص توفير الكتاب، قال عدد من المعلمين في المدارس الحكومية في ولاية القضارف إنهم لم يتسلموا الكتب المدرسية حتى اليوم. وهذا الحال متطابق في عدد من الولايات، من بينها مدارس في ولاية الخرطوم.

الناطق الرسمي: في طريقنا إلى طبقية فادحة في التعليم؛ من يملك سيعلّم أبناءه، والسواد الأعظم لن يفعل. يبدأ العام الدراسي في ظل أزمة عميقة يعيشها التعليم الحكومي

سامي الباقر

وقال مدير مدرسة حكومية في الخرطوم: «الكتاب المدرسي غير متوفر بالصورة التي تضمن حق الطالب في التعليم، وقد تركت الدولة توفيره بدرجة كبيرة على مسؤولية ولي أمر التلميذ والطالب».

وقالت معلمة: «على الأسر أن تستعد لتوفير الكتاب والإجلاس وكل شيء». وهذا يعني فعلياً نقل جزء من تكلفة التعليم إلى الأسر التي تعاني أصلاً من آثار الحرب والغلاء وتراجع الدخول وانهيار القيمة الشرائية للجنيه.

وبحسب تربويين، هذا الوضع يؤثر في معدلات التسرب المدرسي ويدفعها للزيادة، بعد أن تعجز الأسر عن توفير متطلبات أبنائها.

المعلم والطالب في بيئة رديئة؛ مع ظروف الحرب، تم استخدام كثير من المدارس في العاصمة الخرطوم والولايات دوراً لإيواء النازحين من مناطق الحرب، وبعضها لا يزال يستخدم لهذا الغرض في المناطق المتأثرة بالنزاع، من بينها في مدينة الدمازين في ولاية النيل الأزرق، والأبيض بولاية شمال كردفان، فضلاً عن عدم صيانة المدارس لسنوات مع ظروف الحرب ومواسم الأمطار، كما تعرضت الأثاثات للتخريب والنهب.

وقال الناطق باسم لجنة المعلمين: «الإجلاس جزء أساسي من تمويل التعليم والإنفاق عليه، وليس مسؤولية المجتمع، لكن الحكومة رفعت يدها عنه، وأصبح توفير المقاعد وتجهيز الفصول يعتمد بدرجة كبيرة على الجهد المجتمعي، وهو جهد، مهما بلغ، لا يمكن أن يغطي حجم الحاجة».

وينظر كثيرون إلى بيئة المدارس على أنها أحد مظاهر الانهيار الذي يشهده التعليم الحكومي. والبيئة المدرسية لا تعني الإجلاس وحده، وإنما تشمل الكتاب، والمياه، والصرف الصحي، والمعينات التعليمية، وتأهيل المدارس، وتوفير الظروف التي تسمح للمعلم والطالب بالقيام بالعملية التعليمية؛ لذا ترى لجنة المعلمين السودانيين أن تحسين البيئة المدرسية من أولويات المطالب التي رفعتها للحكومة؛ لأن تأثيرها مباشر على الطالب والمعلم ومستوى تحصيل الدروس.

لجنة المعلمين تخاطب والي الخرطوم: كُفُّوا عن المتاجرة والهروب إلى الأمام، فقضايا المعلمين ليست للاستهلاك وإرسال الأقاويل

معركة الحقوق

وجهنا سؤالاً للجنة المعلمين السودانيين: هل تتوقعون أن تستجيب الحكومة لمطالب المعلمين المتعلقة بالأجور والحقوق؟ واضعين في الاعتبار أن الحكومة وعدت مرات عديدة بالإيفاء بمطالب المعلمين المتمحورة حول صرف المتأخرات (راتب 10 أشهر)، ورفع الحد الأدنى للأجور، وتحسين بدلات السكن والإعاشة، وتعاملت مع هذه الوعود بالتسويف والمماطلة، على حد تعبير اللجنة، التي قال إنابةً عنها سامي الباقر:

«المطلوب الآن ليس تقديم وعود جديدة، وإنما تنفيذ الحقوق والقرارات القائمة، المعلم لا يستطيع الاستمرار في أداء رسالته براتب لا يتناسب مع تكاليف المعيشة، ونتوقع أن تتفهم الحكومة الوضع مع التضخم القائم، ووفقاً لدراسة تقديرية أعدها المكتب الاجتماعي في اللجنة، تبين أن الحد الأدنى لتكلفة معيشة أسرة من خمسة أشخاص يبلغ نحو (3) ملايين و(435) ألف جنيه شهرياً، بينما يغطي راتب معلم في الدرجة الثالثة نحو 4.2% فقط من هذه التكلفة، لذلك بات استقرار العام الدراسي رهيناً بقضية الأجور وإيفاء الدولة بمطالبات معاش المعلم وأسرته ولو في الحد الأدنى».

ولكن في حال لم تستجب الحكومة للمطالب المقدمة من المعلمين عبر اللجنة؟ الإجابة على هذا السؤال في الفقرة اللاحقة.

لجنة المعلمين: خيارات التصعيد مفتوحة

وإذا لم تستجب الحكومة لهذه المطالب، ما موقف اللجنة؟ طرحنا هذا السؤال على الناطق باسم اللجنة، الذي قال: «في حال تجاهلت الحكومة مطالبنا، خيارات التصعيد مفتوحة».

ومضى سامي قائلاً: «ستواصل اللجنة الضغط من أجل تنفيذ حقوق المعلمين، عبر لجانها في الولايات وبالوسائل التي يحددها المعلمون وفق تطورات كل ولاية، نحن لا نعتبر تجاهل حقوق المعلمين أمراً طبيعياً يمكن الاستمرار فيه».

وعن خيار الدخول في إضراب عن العمل وتعطيل العام الدراسي، قال: «الإضراب وسيلة من وسائل الضغط النقابي، وليس هدفاً في حد ذاته. ولا يمكن أن نقول مسبقاً إن جميع الولايات ستدخل في إضراب، لأن القرار يرتبط بواقع كل ولاية واستجابة حكوماتها لمطالب المعلمين».

وشهد عام 2026 إضرابات وتوقف الدراسة في عدد من الولايات، ووجه البعض انتقادات للمعلمين بحجة أنهم لم يهتموا لمصلحة التلاميذ والطلاب، ونظر آخرون إلى أن النظام التعليمي المتبع من حكومة الأمر والإضرابات المتكررة وعدم استقرار العام الدراسي تصب في مصلحة التعليم الخاص.

قال الباقر: «المشكلة ليست في إضراب المعلمين، وإنما في الأسباب التي تدفعهم إليه. فعندما يكون المعلم عاجزاً عن توفير الحد الأدنى من احتياجات أسرته، والمدرسة تفتقر إلى الكتاب والإجلاس والبيئة المناسبة، فإن الأزمة تكون أعمق من مسألة الإضراب».

المعركة بدأت مبكراً من الخرطوم

والي الخرطوم، وفي محاولة للالتفاف على مطالب المعلمين، التقى أمس الأول اتحاد المعلمين الذي يتبع للنظام البائد، في محاولة لشق صف المعلمين استباقاً للعام الدراسي، وفي اللقاء بذل وعوداً جديدة.

بدورها، لجنة المعلمين أصدرت بياناً شديد اللهجة رفضت فيه منهج والي الخرطوم ومحاولة الالتفاف والتسويف، جاء فيه:

«تابعنا في لجنة المعلمين التصريحات الأخيرة الصادرة عن والي ولاية الخرطوم بحكومة الأمر الواقع، خلال اجتماعه بما يُسمى «اللجنة التمهيدية للاتحاد العام للمعلمين السودانيين»، والتي حاول من خلالها تجميل الواقع المأساوي عبر حديث مكرر ومستهلك عن «استمرار مساعي الدولة للوفاء بحقوق المعلمين»، وإطلاق اتهامات مرسلة ممجوجة، محاولاً اختزال نضالات المعلمين المشروعة في شماعة «الأجندة الخارجية»».

وتناول البيان الأوضاع المعيشية المتردية في البلاد، وطالب الوالي بعدم الاستخفاف بحقوق المعلمين والإيفاء بمطالبهم. وورد في نص البيان:

«أعطوا المعلمين حقوقهم الكاملة والناجزة أولاً، وسددوا متأخرات الـ10 أشهر، إضافة للعلاوات والبدلات والمنح منذ بداية الحرب فوراً، ونفذوا القرارات الصادرة والتوجيهات من أعلى هرم تنفيذي، وكُفُّوا عن المتاجرة والهروب للأمام، فقضايا المعلمين ليست للاستهلاك وإرسال الأقاويل».

عام عسر

كل الشواهد تشير إلى أن العام الدراسي سيكون في غاية العسر، استناداً إلى مظاهر التردي المريع في أداء حكومة الأمر الواقع بقيادة كامل إدريس، إضافة إلى تداعيات الحرب على التعليم التي لا تزال ماثلة ومحسوسة ومعاشة، ثم فوق هذا وذاك انهيار النظام التعليمي بعد فقدان الحكومة المركزية السيطرة على أجزاء واسعة من البلاد، جراء سيطرة الدعم السريع عليها أو جراء استمرار النزاع فيها، ووفقاً للمعطيات وما ورد، فإن المواجهة بين السلطة والمعلمين بدأت فعلياً وفي وقت باكر جداً من عمر العام الدراسي.

خلفية: الحرب والتعليم

منذ اندلاع الحرب، أُدرج التعليم في السودان ضمن القضايا المهملة، وتوقفت الدراسة نحو 484 يوماً (أكثر من 16 شهراً)، وصنفتها منظمة (اليونيسف) بأنها أطول فترة متواصلة لإغلاق المدارس في العالم.

في النصف الأخير للعام 2024، بدأت المدارس تفتح أبوابها تدريجياً، وتحديداً في المناطق التي لم تتأثر بالنزاع مباشرة، وفي عام 2025، بعد سيطرة الجيش على الخرطوم وولاية الجزيرة وسنار، شرعت وزارة التربية والتعليم الاتحادية في العودة إلى العمل.

وفي الجانب الآخر، وبعد الإعلان عن حكومة (تأسيس)، بدأت الدراسة في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، لكنها حصرت في المناطق الحضرية في المدن الكبرى، إلا أنها عملية تعليمية لا تحظى بالتنسيق مع الإدارات في مناطق سيطرة الجيش.

لذا يعد العام الدراسي الحالي (2026-2027) بالغ الأهمية، ومناطاً به معالجة الاختلالات التي خلفتها الحرب في الأعوام الماضية، في ظل ظروف اقتصادية سيئة للغاية، ومطالبات من المعلمين بتحسين معاشهم للحد الذي يمكنهم من أداء دورهم، فضلاً عن بيئة تعليمية منهارة، إن لم تكن خطرة.

لجنة المعلمين السودانيين
Sudanese Teachers' Committee

المشكلة تتعدى الإجلاس والكتاب والبيئة المدرسية إلى النظام التعليمي الذي انهار

ديمقراطية العطا

كيف يريد الجيش احتكار السلطة لأكثر من عقدين؟

البرهان والعطا صورة ارشيفية

تقرير: (ديسمبر)

ترفض قيادة الجيش رسمياً فكرة الحكم، لكنّ خطاباً يتكرر على لسان رئيس هيئة الأركان الفريق أول ياسر العطا يرسم نظاماً مختلفاً تماماً: حكومة مدنية منتخبة تدير الشؤون التنفيذية، بينما يبقى القائد العام للقوات المسلحة رأساً للدولة لثلاث أو أربع دورات انتخابية. وفي حديث لصحيفة «الشروق» المصرية، لم يربط العطا هذه الصلاحية بشخص البرهان، بل جعلها سمةً للموقع نفسه، مؤكداً أن «القائد العام أياً كان اسمه» يجب أن يتولى رئاسة الدولة، بل إن الجيش قد «يجبر» القائد على البقاء لمنع انهيار الدولة.

هذا التحول من الشخص إلى المؤسسة هو جوهر المسألة. فالخطاب يتجه من طموح فردي إلى محاولة لتحويل النفوذ العسكري من سلطة انتقالية إلى ركيزة دستورية دائمة. وبذلك ينتقل السؤال من: «هل سيرشّح البرهان نفسه؟» إلى إشكالية أعمق: هل تريد المؤسسة العسكرية تثبيت موقعها في قمة النظام السياسي، حتى بعد أن تُفتح صناديق الاقتراع وتُطوى صفحة الحرب؟.

المسألة الأهم: من يملك حق تحديد من يشغل القصر؟. «القائد العام أياً كان اسمه» يجب أن يتولى رئاسة الدولة، بل إن الجيش قد «يجبر» القائد على البقاء لمنع انهيار الدولة

رئيس الاركان خلال حواره مع صحيفة الشروق المصرية

مَأسسة الرئاسة

يمكن قراءة موقف العطا بطريقتين. الأولى، باعتباره محاولة لحماية البرهان من الضغوط السياسية، وإبقائه في السلطة لفترة انتقالية طويلة بحجة صون الدولة. والثانية، وهي الأهم سياسياً، أن التصور يتجاوز البرهان نفسه. فعبارة «أياً كان اسمه» تنقل الفكرة من شخص إلى منصب: القائد العام، بحكم موقعه، هو من ينبغي أن يتولى الرئاسة.

وليس هذا تصوراً ظهر في 2026 فجأة. ففي سبتمبر 2024، أكد العطا بقاء القائد العام رأساً للدولة بصلاحيات سيادية بعد الانتخابات، لثلاث أو أربع دورات. ويجعل تكرار الفكرة، بفاصل زمني يقارب عامين، من الصعب اختزالها في موقف عابر أو استجابة لحملة ترشيح. لكن ذلك لا يكفي للقول إنها «عقيدة رسمية» للقوات المسلحة. الدليل المتاح يثبت شيئاً أضيق: أن أحد أبرز قادة الجيش يطرح علناً وباستمرار تصوراً لموقع المؤسسة في النظام السياسي المقبل. وهنا تكتسب الفكرة وزناً يتجاوز الموقف الشخصي.

ديمقراطية إجرائية

يربط العطا الديمقراطية بالانتخابات: الشعب ينتخب البرلمان، والأغلبية تشكل الحكومة، والحكومة تمارس سلطاتها التنفيذية. لكن هذه الصيغة تترك السؤال الأصعب معلقاً: من يملك السلطة النهائية عندما تتعارض الحكومة المنتخبة مع رئيس الدولة الذي هو في الوقت نفسه القائد العام؟.

الديمقراطية نظام لتوزيع السلطة ومساءلتها. وتأتي آلية اختيار الحكومة ضمن هذا النظام. وقد أشارت تحليلات دولية، مثل مؤسسة كارنيغي، إلى أن إحدى مشكلات الانتقال السوداني تمثلت في اتساع النفوذ السياسي والاقتصادي للمؤسسة العسكرية مع محدودية الضوابط التي تحكمه، إلى جانب ضعف المؤسسات المدنية.

وبمعنى آخر، يمكن أن تجتمع الانتخابات والحكومة والبرلمان داخل نظام سياسي تظل فيه مراكز أساسية من السلطة خارج المجال المدني. ومن هنا ينتقل الخلاف الحقيقي من موعد الاقتراع إلى السؤال عما تستطيع الانتخابات تغييره فعلياً.

فإذا كانت الصناديق تغيّر البرلمان والحكومة، بينما يبقى رأس الدولة مرتبطاً مسبقاً بالقيادة العسكرية، فإن الانتخابات تصبح آلية لتداول جزء من السلطة. وهنا يظهر الفارق بين انتخاب الحكومة وانتخاب النظام نفسه.

وصاية مؤسسية

لغة الوصاية حاضرة منذ وقت مبكر في الخطاب العسكري. في أعقاب فشل انقلاب بكراوي في سبتمبر 2021، وقبل انقلاب أكتوبر بشهر، قال البرهان: «كلنا شركاء في حماية البلاد. نحن أوصياء على البلد وتحقيق أحلام شبابه»، مضيفاً إن أي جهة «لن تتمكن من إبعاد القوات المسلحة عن المشهد».

جاء ذلك الخطاب قبل انقلاب أكتوبر، وهو ما يجعله دالاً على تصور مبكر لدور الجيش، من دون أن يكفي وحده لإثبات وجود تخطيط مسبق للانقلاب. فالمؤسسة هنا تقدم نفسها بوصفها حامية للدولة وصاحبة دور مستمر في تحديد مسارها السياسي.

وقد رصد المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية هذا الإشكال، مشيراً إلى أن انقلاب 2021 أنهى المسار نحو الديمقراطية المدنية، فيما وثقت تحليلات أخرى تغلغل المؤسسة في قطاعات اقتصادية وسياسية رئيسية.

الفارق اليوم أن الفكرة تظهر بصورة أكثر تحديداً. في 2021 كان الخطاب يضع الجيش داخل «المشهد». أما في تصور العطا، فالمطلوب الاحتفاظ بموقع مؤسسي في قمة الدولة.

تزداد المسألة تعقيداً عندما يتحدث العطا عن الأحزاب السياسية. فهو يقول إن الجيش يريد «تقوية ودعم» الأحزاب لتصبح «وطنية»، وإشراك الشباب لاكتساب الخبرة، ثم «تسليمهم السلطة». قد تبدو هذه اللغة دعماً للانتقال، لكنها تطرح سؤالاً مختلفاً: من يملك تعريف الحزب «الوطني»؟ ومن يقرر أن الطبقة السياسية أصبحت جاهزة للحكم؟.

في الديمقراطية، لا تمنح المؤسسة العسكرية شهادات الجاهزية. الأحزاب تتنافس، والناخبون يقررون. أما إذا ظل الجيش هو المحدد لنضج القوى السياسية، ويحتفظ برأس الدولة طوال فترة «التأهيل»، فإن العلاقة تتحول من منافسة ديمقراطية إلى وصاية سياسية.

وهنا لا يعود الجيش مجرد حام للدستور، بل يصبح طرفاً في تحديد شكل النظام وحدود السلطة داخله.

إكراه البقاء

الأكثر دلالة في التصريحات هو احتمال أن «يُجبر» الجيش البرهان على البقاء، لا مجرد القول باستمراره في السلطة. هنا تنتقل استمرارية الحكم من رغبة الشخص إلى «حاجة المؤسسة». ووفق رواية العطا، قد يرفض البرهان الترشح، بينما ترى الدولة حاجتها إليه، وتكلفه المؤسسة العسكرية بالاستمرار.

وقد صرح البرهان بأن الحديث عن ترشّحه سابق لأوانه، من دون أن يعلن موقفاً نهائياً بشأن الترشح بعد سبع سنوات من الحكم. ومع ذلك، تنسجم هذه المواقف داخل الرواية التي يقدمها العطا: القائد لا يطلب استمرار السلطة، وإنما تأتيه من المؤسسة بوصفها تكليفاً. وهكذا تتحول الاستمرارية من قرار فردي إلى واجب مؤسسي.

وتكشف هذه الصياغة تصوراً أوسع لدور المؤسسة العسكرية؛ فهي تضع لنفسها موقعاً في تحديد من ينبغي أن يتصدر المشهد السياسي، وتربط بقاء القائد العام بما تعتبره ضرورة للدولة. عند هذه النقطة يصبح السؤال أكبر من شخص البرهان: من يقرر أن بقاء القائد العام ضرورة للدولة؟

ثلاث أو أربع دورات انتخابية ليست فترة انتقالية قصيرة. وبحسب طول الدورة الدستورية، قد تعني نحو عقدين من وجود القائد العام في الرئاسة. وهنا تظهر أسئلة لا تجيب عنها التصريحات: متى تنتهي هذه الفترة؟، من يقرر زوال خطر الانهيار؟، هل يستطيع البرلمان المنتخب عزل رئيس الدولة؟، وهل تستطيع حكومة منتخبة تغيير القيادة العسكرية إذا اختلفت معها؟، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما الذي تستطيع الانتخابات تغييره فعلياً؟.

أظهرت تجربة 2019–2021 أن وجود حكومة مدنية داخل نظام مختلط لا يضمن الحكم المدني. وفي أكتوبر 2021، أطاح الجيش بالشراكة وحل المؤسسات المدنية. وتكشف هذه التجربة فارقاً أساسياً بين مشاركة المدنيين في الحكم وخضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية؛ فوجود المدنيين داخل مؤسسات الدولة لا يكفي وحده لإعادة توزيع مراكز القوة.

ومن هذه الزاوية، فإن جعل القائد العام رأساً للدولة لعدة دورات قد ينقل إشكالية 2019–2021 من ترتيب انتقالي إلى قاعدة دستورية طويلة الأمد.

شرعية الحوار

يدخل الحوار السوداني - السوداني في المعادلة هنا. يرى منتقدو الحوار أن المسألة تتجاوز إنهاء الحرب إلى منح سلطة الأمر الواقع مخرجاً سياسياً يعيد إنتاج شرعيتها. وقد ذهبت الصحفية والمحللة السياسية رشا عوض إلى قراءة شديدة الحدة، معتبرة أن الحوار قد يُستخدم لإعادة إنتاج سلطة عسكرية بواجهة مدنية ومنحها شرعية سياسية وإقليمية.

يبقى هذا توصيفاً صادراً عن خصم، ويحتاج التعامل معه إلى أدلة مستقلة، لكنه يطرح سؤالاً محورياً: هل سيكون الحوار آلية لإنهاء الحرب؟، أم المسار الذي يحدد شكل السلطة التي ستخرج منها؟.

يصبح السؤال أكثر إلحاحاً إذا دخلت القيادة العسكرية الحوار وهي تحمل تصوراً مسبقاً عن موقع القائد العام. فالحوار قد ينهي الحرب ويعيد في الوقت نفسه توزيع الشرعية. وعندها تنتقل المعركة إلى قواعد النظام نفسه.

تطور الخطاب

قد يبدو خطاب العطا مختلفاً عن خطاب البرهان في سبتمبر 2021. لكن المقارنة الزمنية تكشف تحولاً أعمق. في ذلك التاريخ، وصف البرهان أنفسهم بأنه «أوصياء»، ورفض إبعاد الجيش عن المشهد. بعد شهر وقع الانقلاب. وبعد سنوات، يطرح العطا بقاء القائد العام رأساً للدولة لثلاث أو أربع دورات، مؤكداً أن الأمر لا يتعلق بالبرهان وحده. ليس المطلوب إثبات خطة واحدة متصلة، بل رصد تطور في صياغة الدور السياسي للمؤسسة: من رفض الانسحاب من المشهد، إلى تصور لموقع ثابت في قمة الدولة. وهذا التطور يفسر لماذا تبدو التصريحات الحالية أكبر من حديث عن مستقبل قائد معين.

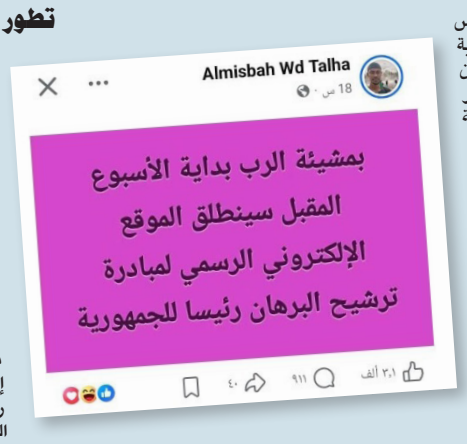

في المقابل، يطرح القيادي بتحالف القوى الثورية الديمقراطية «صمود»، خالد عمر، تفسيراً مختلفاً؛ فهو يرى أن المشكلة تكمن في طموح البرهان الشخصي، ويضع مساره منذ المرحلة الانتقالية وانقلاب أكتوبر وصولاً إلى الحرب في إطار محاولة لترسيخ السلطة. هذه قراءة سياسية لخصم، ولا تعامل كحقيقة مثبتة، لكنها مفيدة لأنها تكشف الفرق بين تفسيرين. وفق عمر، المشكلة شخص يريد الحكم. أما في تصريحات العطا، فالمشكلة مؤسسة ترى أن موقع قائدها جزء من بنية الدولة. والفارق جوهري: لأنك تستطيع تغيير الشخص، لكن إذا أبقيت القاعدة نفسها، فقد يبقى النظام الذي أنتج المشكلة. وهنا يعود السؤال: هل سينتخب السودانيون حكومة فحسب، أم سينتخبون أيضاً من يملك السلطة العليا عليها؟. إذا كان البرلمان يشكل الحكومة، لكنه لا يغيّر رئيس الدولة المرتبط بالقيادة؛ وإذا كان الجيش يحدد من هم «الوطنيون»؛ وإذا كان البقاء يُبرَّر بحماية الدولة، ويمتد لثلاث أو أربع دورات، فإن الانتخابات ستغيّر جزءاً من السلطة، لكنها لن تجيب عن السؤال الأهم: من يخضع لمن؟.

المسألة التي يطرحها العطا تتجاوز سؤال مشاركة الجيش المباشرة في السياسة. السؤال الأعمق هو: هل تستطيع المؤسسة مغادرة الحكومة مع احتفاظها بمركز السلطة؟.

مؤتمر صحفي لمساندين لترشيح قائد الجيش لرئاسة الجمهورية

قد تغيّر الانتخابات الحكومة، بينما يظل مركز القرار في المكان نفسه. الصناديق تغيّر البرلمان والحكومة، بينما يبقى رأس الدولة مرتبطاً مسبقاً بالقيادة العسكرية، فإن الانتخابات تصبح آلية لتداول جزء من السلطة

المسألة التي يطرحها العطا تتجاوز سؤال مشاركة الجيش المباشرة في السياسة. السؤال الأعمق هو: هل تستطيع المؤسسة مغادرة الحكومة مع احتفاظها بمركز السلطة؟

يستطيع الجيش ترك الوزارات، والسماح للأحزاب بالفوز، وقيام برلمان منتخب. لكن احتفاظه برأس الدولة، ووضعه شروطاً لـ«وطنية» الأحزاب، وتحديده موعد نضج الطبقة السياسية، يُبقي جوهر المشكلة قائماً، وإن تغيّرت بنيتها. فالخلاف الحقيقي بعد الحرب سيتعلق أيضاً بما تستطيع الانتخابات تغييره، حين يكون رأس الدولة محجوزاً سلفاً لمن يشغل القيادة العسكرية.

ديسمبر حرية - سلام - وعدالة
الخميس 17 سبتمبر 2026م
https://decembernews.com

تداعيات القرارات السياسية بالدراسة الحضورية

«جامعة الخرطوم» إذا سُئلت: بأي ذنب «حُطمت»؟!

تقرير: (ديسمبر)

قدم تقرير أعدته اللجنة التي شكلتها الهيئة النقابية لأساتذة جامعة الخرطوم صورة قاتمة للغاية عن الأوضاع التي تعيشها الجامعة وطلابها بعد القرار السياسي الذي يقف خلفه كل من قائد الجيش ورئيس الوزراء ووزير التعليم العالي لسلطته، والذي نص على إغلاق المراكز الخارجية وإجبار الطلاب على الانتظام قسراً في الدراسة الحضورية بمجمعات وكليات الجامعات السودانية المختلفة، وعلى رأسها جامعة الخرطوم.

تستعرض «ديسمبر» في السطور القادمة أبرز محتويات تقرير لجنة نقابة الأساتذة الصادر خلال هذا الشهر، بعد ما تحصلت على نسخة منه، وتهدف من هذا النشر إلى دق ناقوس الخطر الذي يجابه جامعة الخرطوم من طلاب وأساتذة جراء تنفيذ هذا الإجراء السياسي المطبق من إدارة الجامعة امتثالاً للتوجيهات الصادرة عن مؤسسات حكم سلطة قائد الجيش، إذ تهدف تلك السياسات إلى استخدام وتوظيف «حطام وخراب ومآسي الحرب» للحصول القسري على المشروعية السياسية، دون اكتراث بأي مخاطر مستقبلية تهدد السودان وشعبه في الحاضر والمستقبل.

الخطوة الأولى

أعلن رئيس اللجنة التسييرية للهيئة النقابية لأساتذة جامعة الخرطوم، البروفيسور حسن عبدالحليم عبدالله، بتاريخ 4 أغسطس 2026م، تشكيل لجنة أطلق عليها «لجنة ضمان استمرار العملية التعليمية»، إنفاذاً للتوصيات الصادرة عن الاجتماع التشاوري للجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 20 يوليو 2026م.

تشكلت اللجنة من (12) عضواً، ثلثهم من النساء. ترأست إحداهن اللجنة، وهي الدكتورة منال السيد عبدالرحمن (كلية العلوم)، وشغل الرئيس المناوب، البروفيسور علي رباح (كلية الهندسة)، موقع الرئيس المناوب، وكُلِّفت الدكتورة ريان إبراهيم محمد (كلية الطب) بمهام المقرِّرية، ومثلت المجمعات الأربعة الرئيسية (الوسط، الطبي، شمبات والتربية) ضمن عضوية اللجنة.

طبقاً لتقرير اللجنة، فإن الجامعة ضمت قبل اندلاع الحرب (23) كلية، و(12) معهداً بحثياً، و(10) مراكز أبحاث، و(4) مستشفيات جامعية، ومجمعات سكنية وفرت السكن الملائم لـ20% من أعضاء هيئة التدريس وكبار الموظفين، ودوراً لضيافة الزوار، ومجمعات سكنية للطلاب (داخليات)، وأبرمت الجامعة نحو 1400 مذكرة تفاهم واتفاقية تعاون مع مؤسسات دولية وخارجية، بجانب بنية تحتية تقنية.

بلغ عدد طلاب الجامعة في العام 2025م 44 ألف طالب في مرحلة البكالوريوس والدبلوم الوسيط، و10 آلاف طالب في مجال الدراسات العليا، وبلغ عدد العاملين 5501 موظفاً، يشكل الأكاديميون منهم 36%، في ما يشكل غير الأكاديميين 64%. وقامت خلال فترة الحرب بتخريج 8 آلاف طالب وطالبة، وتأمين الانتقال السلس والمستمر لجميع طلاب المستويات الدراسية المختلفة.

العوامل الثلاثة

أوضح التقرير أن إدارة الجامعة أعلنت في مطلع العام 2025م استئناف الدراسة الحضورية لطلاب السنة الأولى بكلية التربية، فيما شهد مطلع العام 2026م إعلان العودة الكاملة للتعليم الحضوري والتخلي عن التعليم الإلكتروني والإغلاق الكامل لكافة المراكز الداخلية والخارجية.

وكشف أن تطبيق قرار إقامة امتحانات الدور السابعة حضورياً، إنفاذاً لقرار التخلي التام عن التعليم الإلكتروني والمراكز الخارجية والعودة بنسبة 100% للتدريس الحضوري، يصطدم في الوقت الحالي بثلاثة عوامل؛ بعد أولها «ندرة الأساتذة والأطر المساعدة بمقرات الجامعة»، نتيجة لاستمرار أعداد كبيرة من أعضاء هيئة التدريس والكوادر الإدارية والفنية المساعدة في الوجود في دول الجوار، وثانيها «هشاشة البنية التحتية» جراء الدمار الذي لحق بالمنشآت والمرافق التعليمية، مع بطء وتأخر مشروعات إعادة الإعمار، أما ثالثها فهو الغياب فوق العادة للطلاب.

الواقع الطلابي الصادم

تناول التقرير الظروف التي يعيشها طلاب الجامعة جراء تأثرهم بالحرب وتداعياتها، من خلال نزوح ولجوء أعداد كبيرة منهم مع أسرهم، والتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب، بجانب صعوبة الحصول على بيانات من مصادر صلبة حول الإحصائيات الخاصة بالطلاب. وأوضحت اللجنة في تقريرها حرصها على التواصل مع عدد كبير من الروابط الأكاديمية والأساتذة والإداريين، وخصوصاً مع الطلاب.

استدلت اللجنة بالمعلومات المستخلصة من استبيان رابطة طلاب كلية الطب عن استئناف الدراسة بتاريخ 10 أغسطس 2026م، والذي أظهر أن 42% من طلاب الكلية لاجئون خارج السودان، وأن حوالي 54% يتحلون بالثقة في المعرفة النظرية، في ما يعاني أكثر من 75% من فجوات كبيرة في المهارات السريرية. وأبدى أكثر من 90% من الفئة التي شملها الاستبيان قلقهم من الدراسة السريرية المعملية، إما بسبب نقص أعضاء هيئة التدريس والمشرفين، أو زيادة الأعباء الواقعة عليهم، أو لعدم جاهزية المرافق الطبية ذات الصلة لإكمال مقتضيات التدريب العملي.

كما أظهرت نتائج الاستبيان الذي أجرته الجمعية الهندسية التسييرية وأرفقت نتائجه لعميد كلية الهندسة بالجامعة بتاريخ 5 أبريل 2026م، بمشاركة 1351 طالباً، أن أكثر من نصف العينة لاجئون خارج السودان، وأن 27% منهم يقيمون بالسودان لكن خارج ولاية الخرطوم، ولا يمتلك 74.7% من العينة سكناً داخل ولاية الخرطوم بعد انقضاء الامتحانات، في ما أعرب 57% من العينة عن عدم قدرتهم بشكل مطلق على تحمل تكاليف السفر.

تلقت اللجنة تقارير شفاهية من بعض الكليات أظهرت التراجع الكبير في أعداد المقبولين بالجامعة بعد الحرب مقارنة بالفترة السابقة لها، بالإضافة إلى النسبة القليلة جداً للطلاب المنتظمين بالدراسة قياساً بالعدد الكلي المقبول، مشيرةً إلى الغياب المشهود بين الطلاب في الامتحانات الأخيرة التي عقدت حضورياً بالجامعة، والتي عقدت بمقرات الجامعة بولاية الخرطوم.

أوضح التقرير أن الطلاب المسجلين لكلية الصيدلة بالجامعة قبل الحرب، والذين بلغت نسبتهم 90% من المقاعد المخصصة، بالمقارنة بالتسجيل الحالي للدفعة المؤجلة 2023م، والتي بلغت 46%، والدفعة المؤجلة 2024م، والتي بلغت 41%. وبلغ عدد الطلاب المقبولين في دفعتين بكلية التربية بعد الحرب ما يساوي عدد طلاب دفعة واحدة قبل اندلاع الحرب بشكل تقريبي، كما أن عدداً من طلاب كلية التربية تركوا الدراسة وقرروا الانقطاع عنها.

> **وصف طلاب الجامعة قرار الدراسة والامتحانات الحضورية بـ«الانفصال عن الواقع»، فعدد كبير من الطلاب القاطنين بالخرطوم قبل الحرب «باتوا حالياً غير قادرين على الدراسة الحضورية بالجامعة إلا بتوفير سكن في الداخليات».**

تجريف العقول

أورد التقرير أرقاماً صادمة إضافية متصلة بأساتذة الجامعة، بالاستناد إلى الاستبيان الذي أجرته اللجنة التسييرية لنقابة أساتذة جامعة الخرطوم بتاريخ 19 يونيو 2026م، بمشاركة 381 من أعضاء جمعيتها العمومية، إذ كشف أن 71% من عينة الأساتذة يوجدون خارج السودان، و29% داخل السودان.

أما الأرقام التي قامت نقابة الأساتذة بتجميعها في 22 أغسطس 2026م بشكل تقريبي لعدد العائدين، فإن النسبة باقسام إحدى كليات مجمع الوسط بلغت 20%، أما متوسط العائدين بأحسن ثلاثة أقسام بإحدى كليات مجمع شمبات فبلغ 50%، أما بمجمع التربية فإن نسبة الحضور حتى 15 أغسطس 2026م بلغت 68%.

خلص التقرير إلى أن هذه النسب «صالحة لأن تكون عينة معتبرة في هذا المنحنى، يتضح أن حجم الضرر الذي سيطول الجامعة من فقدان أساتذتها إن أصرت إدارة الجامعة وتمادت في اتخاذ قراراتها التي لا تعير للعودة المرنة للأساتذة أي اهتمام».

تدمير البنية التحتية

أظهر التقرير التدمير الكامل لسكن أساتذة الجامعة بحي المطار بشكل كامل، في ما فقدت أكثر من 50% من الإجمالي الكلي للسكن المخصص للأساتذة والموظفين في عدة مواقع بالخرطوم. كما تعرض الجزء الشمالي من المبنى القديم لكلية الصيدلة لأضرار إنشائية كبيرة تتطلب إزالة طابق كامل، وتعرضت قاعات الامتحانات وقاعة البروفيسور عبدالله الطيب للتدمير الكامل، وفقدت كلية العلوم (12) مختبراً، من بينها سبعة بشكل كلي.

فقدت الجامعة كل أسطول النقل الخاص بها من المركبات، بما في ذلك باصات الرحلات العلمية، وأكثر من 50% من السعة التشغيلية للقاعات والمختبرات والمستشفيات، وما يزيد عن 90% من بنية تقنية المعلومات والاتصالات، نتيجة لتعرض المباني وشبكات الكهرباء والألياف الضوئية والمياه والصرف الصحي لتدمير واسع.

شملت تلك الخسائر فقدان السجل الإلكتروني ممثلاً في (صفحة الجامعة)، بالإضافة إلى أنظمة (الشهادات، إدارة التعليم، الموارد البشرية والبطاقة وغيرها)، والأجهزة التي تضمنت سجل شهادات التسجيل ونتائج الطلاب والأبحاث وغيرها من الأصول المهمة.

> **دمرت الحرب كل سكن أساتذة الجامعة بحي المطار، وقاعات الامتحانات وقاعة البروفيسور عبدالله الطيب، وأفقدتها 90% من بنية تقنية المعلومات والاتصالات التي تضمنت أجهزة سجل شهادات التسجيل ونتائج الطلاب والأبحاث.**

مذكرات بدون استجابة

أعرب كثير من الطلاب، طبقاً لما ورد في التقرير، عن قلقهم بخصوص انفصال قرار مجلس العمداء القاضي بإغلاق المراكز الخارجية للجامعة واعتماد الدراسة والامتحانات الحضورية، لكونه، طبقاً لوصفهم، «أغفل مناقشة القضايا المرتبطة بالطلاب وواقعهم، وعلى رأسها توفيق أوضاع الداخليات»، بالاستناد إلى أن عدداً كبيراً من الطلاب القاطنين بالخرطوم قبل الحرب «باتوا لا يمتلكون القدرة على الدراسة الحضورية دون توفير سكن داخلي يتبع للجامعة».

أظهر استبيان رابطة كلية الطب مخاوف من الطلاب، خاصة الطالبات، من الصعوبات التي تجابه التنقل في الصباح الباكر أو حتى عند نهاية اليوم الدراسي في وقت متأخر من اليوم الدراسي، بجانب المخاوف المرتبطة بالسلامة والأمن.

كشف التقرير عن تقديم عدد من المذكرات من عدة جهات، قُدِّر عددها بما لا يقل عن (15) مذكرة، للمطالبة بمراجعة القرار الخاص بإغلاق المراكز الخارجية للجامعة، قُدمت من أولياء الأمور أو الجهات الطلابية، ورُفعت إلى عمداء الكليات أو وزير التعليم العالي ورئيس وزراء سلطة قائد الجيش، بجانب مذكرة بتاريخ 22 أبريل 2026م من الأجسام الطلابية لقائد الجيش شخصياً، أشارت إلى أن قرار إغلاق المراكز الخارجية يترتب عليه حرمان 80% من الطلاب من الجلوس للامتحانات.

مقترحات مستقبلية

اقترح التقرير عدداً من التوصيات، على رأسها اعتماد التعليم المدمج للدراسة القائم على الأنشطة الحضورية والأنشطة غير الحضورية، بحيث تشمل الأنشطة غير الحضورية (المحاضرات النظرية، والتقييم المستمر للأعمال الفصلية، والإشراف العلمي على البحوث)، في ما تقتصر الأنشطة الحضورية على (التدريب العملي، والتدريب السريري، والزيارات العلمية، والامتحانات النهائية).

وطالب باعتماد التعليم المدمج المرن لمدة عام دراسي كامل، بحيث يصبح مرتبطاً بخطة العودة وليس بديلاً عنها، والاستفادة من التجارب العالمية في مجال التعليم الإلكتروني الذي انتهجته جامعات عديدة، خاصة بعد جائحة كورونا، أو التجربة الأوكرانية والسورية والفلسطينية التي استمرت في التعليم الجامعي من خلال تبني (التعليم المدمج)، الذي يحقق عدة فوائد، وأبرزها المحافظة على الكفاءات التي أصبحت موجودة خارج السودان، وسد النقص في بعض التخصصات النادرة، واستمرار برامج الدراسات العليا والبحث العلمي.

ودعا إلى ضرورة مراجعة قرار إغلاق المراكز الخارجية والاستجابة لمطالب العديد من المذكرات بإعادة فتح المراكز الخارجية وتطويرها، عبر إصدار قرار بإعادة فتح المراكز الخارجية لخدمة الأساتذة والطلاب المتأثرين بالحرب، والاستفادة من الأساتذة الموجودين خارج السودان، مع إمكانية جعلها أحد مصادر الدخل المالي للجامعة.

وطالب بإجراء العودة التدريجية للأساتذة لمدة عام دراسي، والتجديد التلقائي لعقود المشاهرة لهذا العام الدراسي، على أن يتم خلال هذه الفترة -أي العام الدراسي الحالي- الإيفاء بعدة متطلبات، على رأسها صيانة المجمعات السكنية وإعدادها، وتحسين الوضع الاقتصادي لأساتذة الجامعة.

واقترح اعتماد ما أطلق عليه «النموذج المتدرج» كبرنامج تجريبي لمدة عام واحد، يتم بمقتضاه تقسيم العاملين إلى ثلاث فئات؛ الأولى (أ)، وهي المجموعة التي تعود بشكل كامل إلى مقر العمل، والتي تتطلب مساعدتها في توفير السكن وتخصيص منح انتقال؛ والفئة الثانية (ب)، والتي تشارك في أعمال مباشرة داخل الحرم الجامعي لفترة تمتد من أربع إلى ستة أسابيع في كل فصل دراسي، وتتطلب هذه الفئة توفير تذكرة سفر واحدة لكل فصل دراسي ممولة من الجامعة، وتوفير إعاشة أثناء الإقامة؛ أما الفئة الثالثة (ج)، فتقوم بمباشرة مهامها ودورها عن بُعد، حيث تمنح هذه الفئة مكافأة معيارية متفقاً عليها.

وشدد في ذات الوقت على أهمية مراعاة تأثيرات الحرب اقتصادياً ونوعياً، والظروف العامة التي تمر بها الأسر السودانية والطلاب والطالبات، الذين باتوا لا يمتلكون القدرة على العودة والاستقرار بمعزل عن أسرهم، وضرورة إعادة إعمار الداخليات لاستقبال الطلاب وتهيئة البنية التحتية للعملية التعليمية من قاعات ومعامل ومرافق خدمية، وتوفير البيئة الآمنة داخل الحرم الجامعي، والتقليل من المظاهر العسكرية داخل حرم الجامعة.

بيّن التقرير أن مشروع إعادة الإعمار «هو مشروع متكامل يحتاج لتنسيق الجهود بين إدارة الجامعة والكليات والخريجين ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمنظمات والجهات الداعمة»، مشيراً إلى أهمية إجراء تقييم هندسي وفني تفصيلي لجميع الأصول والمنشآت المتضررة، بوصفه مهماً لإجراءات السلامة وتصنيف درجة الضرر والأولوية وتقدير التكاليف، بما يساعد في إعداد خطة مرحلية واضحة لإعادة الإعمار.

ودعا لوحدة المبادرات الحالية الخاصة بإعادة الإعمار وتجميعها ضمن خطة شاملة لتوجيه الموارد المتاحة نحو الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، بجانب وضع رؤية لإعادة الإعمار وتحديد ما إذا كانت تهدف لإعادة الحالة لما كانت عليه قبل الحرب أم برؤية جديدة.

> **اعتبرت لجنة نقابة الأساتذة أن نسبة عدد العائدين بالكليات منذ تنفيذ قرار الدراسة الحضورية تصلح» كعينة تظهر حجم الضرر الذي سيطال الجامعة من فقدان أساتذتها في حال اتخاذ إدارة الجامعة لقرارات لا تعير العودة المرنة للأساتذة أي اهتمام».**

البرهان يجتمع بإدارة جامعة الخرطوم تحت ظلال الأشجار

خبراء ومنظمات حقوقية في جنيف يطالبون بإجراء تحقيق دولي مستقل في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية

المحققون السابقون لديهم «كل الأسباب للاعتقاد» بأن الأسلحة الكيميائية استخدمت في السودان

جنيف: (ديسمبر)

عقد نادي الصحافة في جنيف، الثلاثاء 15 سبتمبر 2026، ندوة افتراضية حول التطورات الأخيرة في النزاع في السودان، وبصفة خاصة الاتهامات باستخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب الدائرة في السودان، وعلى هامش الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان.

تحدث في الندوة كلٌ من:

1. مارك ألبون، المدير السابق للتعاون الدولي والمساعدة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والرئيس السابق لوحدة التحقيق في آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وعضو فريق القيادة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي مُنحت جائزة نوبل للسلام عام 2013؛

2. روبرت فيرويذر، الرئيس السابق لمكتب رئاسة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ودبلوماسي بريطاني سابق وممثل خاص للمملكة المتحدة لدى السودان وجنوب السودان.

وسبق النقاش عرض فيلم وثائقي مدته خمس دقائق، يتضمن شهادات لضحايا وشهود على الاستخدام المزعوم لعوامل كيميائية.

وقال مارك ألبون إن مراجعة أجراها فريقه لمجموعة من شهادات الشهود والصور ومقاطع الفيديو والأدلة الرقمية أظهرت قرائن قوية تشير إلى احتمال استخدام مادة كيميائية كسلاح في حادثة واحدة على الأقل في مصفاة الجيلي شمال الخرطوم في سبتمبر 2024. وأضاف أن محدودية الوصول إلى الموقع، ومرور فترة زمنية على الحادثة، حالا دون إجراء فحوص جنائية ميدانية أو تحديد المادة المستخدمة بصورة قاطعة.

وأوضح ألبون أن هذه المعطيات، في تقدير فريقه، تستدعي تحقيقاً أكثر شمولاً من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، يكون قادراً على الوصول إلى المواقع وجمع الأدلة المادية والتحقق منها وفق الإجراءات المعتمدة دولياً. وشدد في الوقت نفسه على أن التحقيق الذي شارك فيه لم يحدد الجهة المسؤولة عن الاستخدام المزعوم، سواء القوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع أو أي طرف آخر، داعياً إلى عدم استباق نتائج تحقيق رسمي.

من جانبه، وصف روبرت فيرويذر الحرب في السودان بأنها من الأزمات التي لم تحظَ بالاهتمام الدولي والإعلامي المتناسب مع حجم تداعياتها، مشيراً إلى الخسائر البشرية الواسعة والنزوح وتفاقم أزمات الغذاء والرعاية الصحية. ودعا المجتمع الدولي إلى تحويل المواقف السياسية إلى إجراءات عملية، من خلال ممارسة الضغط الدبلوماسي على أطراف النزاع واستخدام الأدوات المتاحة لدفعها نحو وقف القتال واستئناف الحوار.

وقد اتفق الخبيران الدوليان في الدعوة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل وذي مصداقية في مزاعم استخدام مواد كيميائية كسلاح في النزاع الدائر في السودان، مؤكدين ضرورة إخضاع الأدلة المتاحة لفحص فني وقانوني وفق المعايير الدولية، مع التحذير من استباق نتائج التحقيق أو نسبة المسؤولية إلى أي طرف قبل استكماله.

ورفض الخبيران مقترحات بجمع الأدلة بصورة سرية، مؤكدين أن أي تحقيق ينبغي أن يجري عبر آليات دولية رسمية تضمن سلامة الأدلة وسلسلة حفظها وإمكانية استخدامها لاحقاً في إجراءات المساءلة. كما أشارا إلى أهمية الصور ومقاطع الفيديو والأدلة الرقمية، شريطة التحقق من أصالتها ومكان وتوقيت تسجيلها.

وتطرقت المناقشات كذلك إلى تقارير بشأن استخدام غاز الكلور. وأوضح ألبون أن الكلور مادة شائعة الاستخدام في المجالات المدنية، ومن بينها معالجة المياه والصناعة، وأن إنتاجها أو تداولها لا يمثل في حد ذاته انتهاكاً، فيما يصبح استخدامها محظوراً عندما تُستغل خصائصها السامة عمداً كوسيلة من وسائل الحرب.

وشهدت الندوة مداخلات من ممثلين عن شبكات حقوقية أفريقية، ركزت على ضرورة توسيع الاهتمام الدولي بالأزمة السودانية وتحويل جهود المناصرة إلى تدابير ملموسة لحماية المدنيين وتعزيز المساءلة.

وقالت ميلاني سونهاي كومباتي، ممثلة شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في غرب أفريقيا (WAHRDN/ROADDH)، إن النقاش أتاح لها الاطلاع بصورة أعمق على خطورة الأوضاع في السودان، محذّرة من أن تداعيات النزاع قد تتجاوز حدود البلاد وتمتد إلى مناطق أخرى في القارة. وأشارت في هذا السياق إلى حالة عدم الاستقرار القائمة في منطقة الساحل وشمال نيجيريا، مؤكدة أهمية تعزيز التضامن الأفريقي ورفع مستوى الوعي بما يجري في السودان.

روبرت فيرويذر

من جانبها، أعربت ماكسيميليان نغومبي، المديرة التنفيذية لشبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في وسط أفريقيا (REDHAC)، عن تضامنها مع الشعب السوداني، مشيدة بجهود التضامن والمناصرة الدولية. وركزت مداخلتها على ضرورة الانتقال من إثارة الاهتمام بالقضية إلى تحقيق نتائج عملية، متسائلة عن السبل الكفيلة بتحويل جهود المجتمع المدني إلى إجراءات ملموسة تكفل حماية السكان المدنيين ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات.

كما أثار عدد من المشاركين قضايا تتعلق بتسريع التحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية، وحفظ الأدلة الرقمية، ودور الصور ومقاطع الفيديو في عمليات التوثيق، إلى جانب الحاجة إلى تحرك دولي أكثر فاعلية لحماية المدنيين ووقف الانتهاكات.

وخلصت الندوة إلى التأكيد على أهمية الحفاظ على الأدلة المتاحة، وتعزيز الاهتمام الإعلامي والدبلوماسي بالأزمة السودانية، والدفع باتجاه تحقيق دولي مستقل يحدد ما إذا كانت مواد كيميائية قد استخدمت بالفعل كسلاح، وطبيعتها والجهة المسؤولة عنها، مع التشديد على أن أي مساءلة يجب أن تقوم على أدلة يمكن التحقق منها وتحقيق رسمي مستقل، وليس على الافتراضات أو الاتهامات المسبقة.

المعطيات تستدعي تحقيقاً أكثر شمولاً من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، يكون قادراً على الوصول إلى المواقع وجمع الأدلة المادية والتحقق منها وفق الإجراءات المعتمدة دولياً

هناك ضرورة للانتقال من إثارة الاهتمام بالقضية إلى تحقيق نتائج عملية، وتحديد السبل الكفيلة بتحويل جهود المجتمع المدني إلى إجراءات ملموسة تكفل حماية السكان المدنيين ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات

خلفية الاتهامات الدولية

شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في التقارير الدولية التي تتهم أطرافاً في النزاع السوداني باستخدام غاز الكلور في هجمات عسكرية، ولا سيما خلال عام 2024، وهو ما أشارت إليه تقارير إعلامية وحقوقية متعددة. كما أعربت منظمات مثل «هيومن رايتس ووتش» عن قلقها من هذه التقارير، معتبرة أن استخدام غاز الكلور محظور بموجب القانون الدولي. وطالبت منظمات حقوقية إقليمية ودولية بنشر فرق تحقيق تابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية داخل السودان لضمان تحقيق شفاف ومستقل.

والسودان دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ عام 1999، وهي الاتفاقية التي تحظر استخدام المواد الكيميائية السامة كوسيلة من وسائل الحرب.

وعلى الصعيد الدولي، أعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات على السودان بعد تقديرات فنية تشير إلى استخدام أسلحة كيميائية عام 2024، في حين نفت الخرطوم هذه الاتهامات، مؤكدة التزامها باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي مطلع هذا الشهر، نشرت صحيفتا «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» تقريرين استناداً إلى معلومات استخباراتية شرق أوسطية، وتضمنا أدلة على استخدام الجيش السوداني لغاز الكلور في عدة هجمات عسكرية.

منظمات حقوقية تطالب بالتحقيق في مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في السودان

وفي سياق متصل، كان نادي الصحافة في جنيف قد استضاف في 8 سبتمبر الحالي ندوة أخرى حول أوضاع المدنيين في السودان بالتزامن مع أعمال الدورة الثالثة والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تناولت مزاعم استخدام أسلحة كيميائية، والأوضاع الإنسانية في المدن المتأثرة بالقتال، ومسألة وصول المدنيين إلى الممرات الآمنة.

ونُظمت الندوة بدعوة من منظمة «كاب – حرية الضمير» (CAP Liberté de Conscience)، وبمشاركة منظمة «حقوق الإنسان بلا حدود» (Human Rights Without Frontiers)، وجمعت ممثلين عن منظمات حقوقية ودولية، من بينهم ويلي فوتره، مدير منظمة «حقوق الإنسان بلا حدود»، وويمكو إيبستر من منظمة «الأبواب المفتوحة»، إلى جانب عضو البرلمان الأوروبي ماتيج تونين. كما شارك عبر الاتصال المرئي الأب خورخي نارانجو من بورتسودان، فيما أدار النقاش تييري فالي، رئيس منظمة «كاب – حرية الضمير».

وشكلت مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية أحد المحاور الرئيسية للنقاش. وقال ويلي فوتره إن عدم إجراء تحقيق دولي فني مستقل حتى الآن يثير مخاوف المنظمات المشاركة، داعياً إلى إشراك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أي تحقيق مستقبلي. كما شدد المتحدثون على ضرورة التمييز بين التقارير والاتهامات المتداولة وبين النتائج التي يمكن أن يتوصل إليها تحقيق دولي مستقل وذي مصداقية.

واختُتم النقاش بثلاثة مطالب رئيسية رفعتها منظمة «حقوق الإنسان بلا حدود» لمجلس حقوق الإنسان:

- إجراء تحقيق دولي مستقل في اتهامات استخدام الأسلحة الكيميائية بمشاركة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مع تحديد إطار زمني واضح لتقديم النتائج؛
- إخضاع نقل الأسلحة والالتزام بحظرها من جانب جميع الجهات الخارجية الداعمة للحرب، ضمن مناقشات وقرارات مجلس حقوق الإنسان؛
- ضمان ممرات آمنة للمدنيين المحاصرين في الأبيض والفاشر، مع إنهاء استخدام المدنيين دروعاً بشرية.

وتأتي هذه الدعوات في وقت يواصل فيه مجلس حقوق الإنسان وآلياته المعنية متابعة تطورات النزاع والانتهاكات المرتبطة به، وسط مطالب متزايدة من منظمات المجتمع المدني بتعزيز آليات التحقيق والمساءلة الدولية، بما في ذلك إجراء تحقيق مستقل وشفاف في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في السودان وبالتنسيق مع الجهات الدولية المختصة. كما تشدد تلك المنظمات على ضرورة ضمان ألا تؤدي إطالة أمد الحرب وتشابكاتها الإقليمية إلى إضعاف حماية المدنيين أو عرقلة جهود توثيق الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها ومكافحة الإفلات من العقاب.

اليـــوم الـــدولي للديمقـــراطيـــة

تقرير: (ديسمبر)

يحتفل العالم في الخامس عشر من سبتمبر من كل عام باليوم الدولي للديمقراطية، وهو مناسبة أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف تسليط الضوء على أهمية الديمقراطية كأحد الأسس الرئيسية لتحقيق السلام والتنمية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

ويأتي احتفال هذا العام وسط تأكيد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على أن الديمقراطية تتجاوز مجرد كونها انتخابات، فهي ممارسة يومية تضمن حقوق الإنسان وسيادة القانون والمشاركة الفعالة لجميع المواطنين في الحياة المدنية والسياسية. وشدد غوتيريش على «أهمية الجمع بين أناس من شتى فئات المجتمعات لإثراء صنع القرار، وترسيخ الثقة، وبناء مجتمعات أكثر سلاماً وشمولاً وقدرة على الصمود». وقال: «في كل مرة نختار فيها الحوار بدلاً من الانقسام والتعاون بدلاً من المواجهة، فإننا نوطد دعائم الديمقراطية.»

وفي سبتمبر 1997، تبنى الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) الإعلان العالمي للديمقراطية. ويؤكد هذا الإعلان مبادئ الديمقراطية وعناصر الحكم الديمقراطي وممارسته والنطاق الدولي للديمقراطية. وفي سبتمبر 2007، اعتمدت الجمعية العامة القرار 7/62 باعتبار يوم 15 سبتمبر يوماً دولياً للديمقراطية، حيث يتيح فرصة لاستعراض حالة الديمقراطية في العالم. فالديمقراطية عملية بقدر ما هي غاية، ولا يمكن تجسيد مثالها وجعله واقعاً ينعم به الجميع في كل مكان إلا بمشاركة المجتمع الدولي والهيئات الوطنية الحاكمة والمجتمع المدني والأفراد مشاركة كاملة، وبدعمهم جميعاً.

وتركز احتفالات هذا العام على إبراز الكيفية التي يمكن أن تتحول بها المشاركة الديمقراطية من مجرد صوت انتخابي إلى فعل ملموس، حيث ينظم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية فعالية خاصة في المقر الرئيسي بنيويورك لإبراز أن الديمقراطية قوة نابضة بالحياة تُعطي الناس القدرة على الفاعلية والرجاء والتعاون.

إن تعريف الديمقراطية بأبسط ما يمكن هو «حكم الشعب بالشعب ولأجل الشعب»، فهي تعبر عن حالة تمثيل شعبي للحكم وتداول السلطة وممارسة الحريات الأساسية. والديمقراطية هي إحدى المثل العليا المعترف بها عالمياً، كما أنها إحدى القيم الأساسية للأمم المتحدة. وتهيئ الديمقراطية بيئة مناسبة لحماية حقوق الإنسان وإعمالها على نحو فعال.

وتبذل الأمم المتحدة جهوداً كبيرة لدعم الديمقراطية وتعزيزها في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك: تعزيز الحكم الرشيد، ومراقبة الانتخابات، ودعم المجتمع المدني، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والمساءلة، وضمان حق تقرير المصير في البلدان المستعمرة، وتقديم المساعدة على صياغة دساتير جديدة في دول مراحل ما بعد النزاع. فالديمقراطية ليست فقط حق التصويت؛ إنها أيضاً حق في التعليم والصحة والعمل والعدالة والمساواة والعيش بكرامة. فالجوع لا يصنع مواطنة حرة، والخوف لا يصنع مشاركة حقيقية، والإقصاء لا يصنع ديمقراطية مستدامة.

وتُعتبر حرية التعبير حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، منصوصاً عليه في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي: «لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودون اعتبار للحدود.»

وفي السودان، يتزامن هذا اليوم مع استمرار الأزمة السياسية والإنسانية المعقدة التي تعصف بالبلاد منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023. وعلى الرغم من الواقع المرير الذي تعيشه البلاد والأوضاع والمعاناة الإنسانية الكارثية، مع استمرار النزوح والجوع وانعدام الأمن، وفي ظل انسداد أفق التسوية السياسية وتقويض فرص الانتقال الديمقراطي المنشود، ظل الشعب السوداني متمسكاً بمبادئه وتطلعه لرايات الحرية والديمقراطية. كما ظل الشعب السوداني والأطراف الدولية والإقليمية يؤكدون دعمهم الصريح لمسار سياسي سوداني يقوده المدنيون، وأن إنهاء الحرب وتحقيق الاستقرار المستدام يمران عبر انتقال ديمقراطي شامل تقوده سلطة مدنية مستقلة.

السودان في اليوم العالمي للقانون

القـــانـــون فـي مواجهـــة الفـــوضى

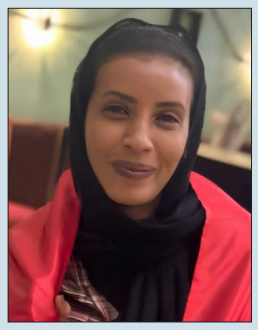

شيماء تاج السر، المحامية

في الثالث عشر من سبتمبر من كل عام يقف العالم وقفة تأمل ومراجعة أمام مبدأ سيادة القانون؛ الذي يشكل حجر الزاوية في بناء المجتمعات المستقرة وضمان الحقوق. بالنسبة للسودان تأتي الوقفة هذا العام مثقلة بآلام الحرب المستعرة منذ أبريل 2023، وبمشاهد انهيار مؤسسات العدالة، وبتقارير دولية موثقة عن انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. بينما يغرق السودان في أزمة حقوقية خانقة، أصبح القانون في كثير من المناطق مجرد نص مكتوب بلا جهة تنفذه أو تحميه.

اليوم العالمي للقانون: مناسبة عالمية وتحدٍّ سوداني خاص

اليوم العالمي للقانون مناسبة دولية تهدف إلى تسليط الضوء على أهمية سيادة القانون ودورها المحوري في تحقيق العدالة والسلام والتنمية المستدامة. ويؤكد اليوم أن القانون ليس مجرد نصوص وتشريعات، بل منظومة متكاملة تتطلب مؤسسات فاعلة ومستقلة قادرة على حماية الحقوق وإنفاذ العدالة.

إن الاحتفاء بهذه المناسبة في السودان يتخذ هذا العام طابعاً مختلفاً، إذ تأتي هذه الوقفة في ظل حرب مستمرة منذ أكثر من ثلاثة أعوام خلفت دماراً هائلاً في البنية التحتية القانونية والقضائية، وانتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الصراع أضعف بشدة سيادة القانون ومؤسسات العدالة مما قوّض آليات الحماية الأساسية للمدنيين. وتقول لي فونغ ممثلة مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان إن حجم ووحشية الانتهاكات الموثقة حطمت حياة الملايين، وأدت إلى أكبر حالة طوارئ إنسانية ونزوح جماعي في العالم.

سيادة القانون في السودان: مسار متعثر وإرث من الإفلات من العقاب

يمثل مبدأ سيادة القانون في السودان قضية شائكة ومعقدة، إذ يتشابك مع تاريخ طويل من عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية والصراعات المسلحة. ويؤكد السودان في المحافل الدولية التزامه بهذا المبدأ، حيث أعلن في بيانه أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2025 أن سيادة القانون تمثل أحد الركائز الأساسية للحكم الرشيد وللنظام الدولي القائم على العدالة والمساواة بين الدول، مشيراً إلى استمرار جهود الحكومة لمراجعة وتطوير القوانين الوطنية لتتسق مع المعايير الدولية.

غير أن الفجوة بين الخطاب الرسمي والواقع العملي تظل واسعة. فوفقاً لمؤشر سيادة القانون الصادر عن مشروع العدالة العالمية احتل السودان المرتبة 134 من أصل 142 دولة على المستوى العالمي في عام 2024، والمرتبة 33 من أصل 34 دولة على المستوى الإقليمي في أفريقيا جنوب الصحراء، وقد انخفضت الدرجة الإجمالية لسيادة القانون في السودان بنسبة 2.6% في مؤشر ذلك العام. وفي عام 2025 تفاقم هذا التراجع بشكل أكبر، فقد صنّفت منظمة مراسلون بلا حدود السودان في المرتبة 156 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمي. كما سجلت تقارير حقوقية متعددة أن السودان يعيش أسوأ أزمة حقوقية مع الانهيار الكبير في مؤسسات العدالة المحلية.

وقد بذلت الحكومة السودانية بعض الجهود التشريعية لمعالجة هذا الوضع. ففي نوفمبر 2025 أعلن وزير العدل عبد الله محمد درف أن وزارته أنهت تعديلات على 17 قانوناً للمواءمة مع المبادئ الدستورية والاتفاقات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان، كما عُقد في مدينة كسلا مؤتمر «العدالة وسيادة حكم القانون» تحت شعار «نحو دولة القانون والمؤسسات»، بمشاركة واسعة من الأجهزة العدلية والقضائية والمستشارين القانونيين. وقد أكد الوزير في كلمته أمام المؤتمر أن سيادة حكم القانون تمثل الركيزة الأساسية لبناء دولة القانون المستقرة والمتطورة لمجتمع تحميه العدالة.

غير أن هذه الجهود التأسيسية تظل محدودة الأثر في ظل استمرار الحرب وتفكك مؤسسات إنفاذ القانون. فالصراع الذي اندلع في منتصف أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع أدى إلى تدمير واسع النطاق للأجهزة العدلية والقضائية، حيث تعرضت المحاكم والنيابات ومراكز الشرطة لعمليات نهب وتخريب، مما جعل من المستحيل على ملايين السودانيين الوصول إلى العدالة. ويقول نائب رئيس القضاء السوداني د. منير محمد الحسن إن عمليات النهب والتدمير التي تعرضت لها الأجهزة العدلية لن تثنيها عن القيام بدورها في إقامة العدل وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، لكن الواقع يشير إلى أن هذه الأجهزة أصبحت عاجزة عن توفير أي حماية قانونية للمواطنين.

كيف انتهك القانون في السودان؟

في ظل هذا المشهد برز الكثير من أنماط الانتهاكات التي تكشف حجم خروقات القانون في السودان، وتوضح كيف تحولت حياة المواطنين إلى ساحة لانتهاك أبسط حقوقهم القانونية والإنسانية.

الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، العبث بأقدار الأبرياء

يُعد الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري من أكثر الانتهاكات انتشاراً في السودان منذ اندلاع الحرب، وتمارسه أطراف النزاع المختلفة من جيش وقوات دعم سريع وميليشيات متحالفة معها دون أي اعتبار للضمانات القانونية الأساسية التي تكفلها القوانين الوطنية والمواثيق الدولية. وتشير تقارير هيومن رايتس ووتش إلى أن هذه الممارسات تشمل القمع والاحتجاز التعسفي والاستهداف الإثني إلى جانب التعذيب وسوء المعاملة وحرمان المحتجزين من حقوقهم الأساسية بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة.

في واقعة موثقة تعكس بشاعة هذا الانتهاك رصدت لجنة العدالة تعرض ثلاثة أشقاء عبدالرحمن ومحمد وبدري إبراهيم بدري لانتهاكات جسيمة شملت الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري على يد طرفي النزاع في السودان. فقد اعتقلت الخلية الأمنية التابعة للجيش عبدالرحمن في مايو 2025 من منزله في أم درمان قبل أن يتم إخفاؤه قسرياً داخل موقع بكنيسة، ثم نُقل لاحقاً إلى سجون مختلفة حيث استمر إخفاؤه لمدة 11 شهراً قبل الإفراج عنه وهو في حالة صحية ونفسية متدهورة.

وفي السياق ذاته اعتقلت قوات الدعم السريع شقيقه محمد في أغسطس 2025 من مدينة بارا بولاية شمال كردفان حيث أُخفي قسرياً قبل نقله إلى مدينة نيالا ولا يزال مصيره مجهولاً حتى الآن. كما اعتقلت الشقيق الأكبر بدري في الشهر نفسه من منطقة أم قرفة بشمال كردفان ونُقل إلى مدينة نيالا، حيث يُحتجز في ظروف تفتقر للحد الأدنى من المعايير الإنسانية دون توفر معلومات عن وضعه حتى اللحظة.

وفي نموذج آخر على استخدام القانون كأداة للقمع وثقت لجنة العدالة اعتقال الناشط منيب عبد العزيز في ديسمبر 2025 من مدينة دنقلا دون إبراز أي مذكرة قانونية صادرة عن جهة مختصة، في مخالفة صريحة للضمانات الإجرائية الأساسية التي تكفلها القوانين الوطنية والتي تحظر تقييد الحرية إلا بأمر قانوني مسبب. وتكشف الواقعة عن نمط ممنهج من استخدام الإجراءات العدلية كأداة للتضييق وتقييد الحريات، حيث أُعيد تدوير احتجازه عبر فتح بلاغات أشد خطورة دون الاستناد إلى وقائع جديدة أو أدلة مستجدة في ممارسة تمثل شكلاً من التحايل على القانون لتمديد الحبس التعسفي.

وتشير التقارير إلى أن ما يُعرف بالخلايا الأمنية وميليشيات موالية للجيش، تقف خلف جزء كبير من هذه الانتهاكات، وتعمل عبر مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية تشمل قواعد عسكرية ومنازل خاصة بعيداً عن أي إشراف قضائي. وفي ولاية الجزيرة وحدها وثّق مرصد الجزيرة لحقوق الإنسان للكثير من حالات الاعتقال تعسفي خلال الفترة من أبريل 2023 وحتى سبتمبر 2025 بالإضافة إلى أكثر من 160 حالة اعتراف قسري وأحكام قاسية بحق 950 معتقلاً شملت السجن المؤبد والإعدام.

انتهاكات حرية التعبير والصحافة: تكميم الأفواه تحت غطاء القانون

يمثل انتهاك حرية التعبير والصحافة في السودان نموذجاً آخر على الانتهاكات التي تمارس في ظل غياب سيادة القانون. فالصحفيون والإعلاميون والناشطون والمدونون أصبحوا هدفاً مباشراً لأطراف النزاع الذين يستخدمون التشريعات والقوانين كأداة لإسكات الأصوات المستقلة وتكميم الأفواه. وتشير إحصاءات لجنة العدالة إلى أن عام 2025 شهد تصاعداً خطيراً في الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي في السودان حيث قُتل 14 صحفياً وإعلامياً، كما شملت الانتهاكات 6 حالات إخفاء قسري و4 حالات اعتقال طويل الأمد، و9 حالات اعتقال واحتجاز تعسفي مؤقت، إلى جانب 4 حالات ملاحقات قضائية في نمط يعكس استهدافاً ممنهجاً للعمل الصحفي.

وتكشف تقارير نقابة الصحفيين السودانيين عن تصعيد نوعي في الانتهاكات حيث ارتفع مجمل الانتهاكات منذ اندلاع النزاع في أبريل 2023 إلى 590 حالة مع تصاعد الخطورة والانتشار الجغرافي بشكل ملحوظ في عام 2025 وتبرز مدينة الفاشر كواحدة من أخطر بؤر الانتهاكات بحق الصحفيين في ظل القصف المتواصل وانعدام الأمان والانقطاع شبه الكامل للاتصالات والإنترنت مما أعاق عمليات التوثيق وقيّد قدرة الصحفيين على نقل الوقائع وخلق بيئة معتمة يُرجّح أن ما تم توثيقه لا يمثل سوى جزء محدود من حجم الانتهاكات الفعلية.

وفي ظل هذه البيئة القمعية أثارت التعديلات الجديدة على قانون مكافحة جرائم المعلوماتية مخاوف واسعة في أوساط الصحفيين والمدونين وصناع المحتوى، حيث حملت عبارات فضفاضة يمكن استخدامها لتقييد حرية التعبير والنشر وتداول المعلومات وتعزز تكميم الأفواه. وقد منحت هذه التعديلات التي صادق عليها مجلس الوزراء في أكتوبر 2025 سلطات أوسع لجهات إنفاذ القانون بما في ذلك التفتيش الإلكتروني وضبط الأجهزة والمحتوى الرقمي، وأعطت النيابة سلطات تقديرية في ملاحقة الجرائم المعلوماتية حتى دون إذن قضائي عاجل. إن ما يثير المخاوف بشكل خاص هو إدخال تعريفات موسعة للجرائم الإلكترونية وعبارات فضفاضة متعلقة بهيبة الدولة وحماية الأمن القومي وتهديد السلم الاجتماعي حيث يمكن استخدامها ذرائع لتجريم وملاحقة الصحفيين والناشطين والسياسيين ورواد مواقع التواصل الاجتماعي.

وتضاف إلى ذلك الانتهاكات التي طالت الصحفيات بشكل خاص حيث وثقت لجنة العدالة تعرضهن للاستهداف المركب الذي شمل الاعتقال والتشهير والتهديد في ظل قيود اجتماعية وأمنية إضافية فاقمت من هشاشة أوضاعهن وقلّصت فرص الوصول إلى الحماية والدعم، كما رُصدت 8 حالات انتهاكات عابرة للحدود طالت صحفيين سودانيين في دول اللجوء، إضافة إلى 19 حالة تهديد وخطاب كراهية وحملات تشهير.

انتهاكات القانون الدولي الإنساني في النزاع: جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

يُعد النزاع المسلح في السودان نموذجاً صارخاً على انتهاك القانون الدولي الإنساني، حيث ارتكب طرفا القتال الجيش السوداني وقوات الدعم السريع انتهاكات جسيمة ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتشير بعثة تقصي الحقائق المشكلة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى أن طرفي الحرب ارتكبا انتهاكات صارخة للقانون الإنساني الدولي شملت قصف المناطق السكنية والبنية التحتية والقتل خارج القانون والهجمات بدوافع عرقية والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وتبرز أحداث مدينة الفاشر كنموذج صارخ على هذه الانتهاكات. فبعد حصار استمر أكثر من 540 يوماً سقطت المدينة في أيدي قوات الدعم السريع في 26 أكتوبر 2025 لتشهد بعد ذلك فظائع وانتهاكات ذات دوافع عرقية شملت - وفقاً لخبراء الأمم المتحدة - عمليات قتل بدوافع عرقية وتعذيباً وإعدامات ميدانية واحتجازاً تعسفياً للمدنيين واستخداماً واسعاً ومنهجياً للاغتصاب وأشكالاً أخرى من العنف الجنسي والجنساني كسلاح في الحرب وهجمات على المرافق الصحية بما في ذلك قتل المرضى والجرحى. وثقته أيضاً جمعية ضحايا التعذيب في جنيف نقلاً عن شهادات ميدانية موثوقة.

وفي السياق ذاته كشفت تقارير هيومن رايتس ووتش عن انتهاكات واسعة بحق المدنيين في مناطق سيطرة الجيش السوداني، حيث احتُجز مدنيون بزعم تعاونهم مع قوات الدعم السريع خاصة في المناطق التي استعادها الجيش استناداً إلى الهوية الإثنية أو الانتماء السياسي. كما وثقت المنظمة احتجاز معتقلين بمعزل عن العالم الخارجي ما حال دون معرفة أسرهم بمصيرهم أو التواصل معهم، مع تسجيل حالات إخفاء قسري إضافة إلى ضعف الرقابة القضائية وحرمان المحتجزين من الوصول الكافي إلى محامين، فضلاً عن تسجيل وفيات داخل مراكز الاحتجاز نتيجة التعذيب وسوء المعاملة.

وفيما يتعلق بأوضاع النساء سلطت تقارير المنظمات الحقوقية الضوء على احتجاز مئات النساء بتهم تتعلق بالتعاون مع قوات الدعم السريع استناداً إلى خلفياتهن الإثنية أو أماكن إقامتهن، مع صدور أحكام بالإعدام بحق ما لا يقل عن 25 امرأة. كما وثقت منظمة العفو الدولية تعرض نساء وفتيات لعنف جنسي مرتبط بالنزاع بشكل واسع ومنهجي إلى جانب عمليات نهب وتدمير لممتلكات ذات طابع مدني في انتهاك للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتشريد جماعي للمدنيين، حيث لجأ العديد منهم إلى دول الجوار في ظروف بالغة الصعوبة.

انهيار مؤسسات العدالة وكيف تحول القانون إلى ضحية؟

في خضم هذه الانتهاكات يعاني نظام العدالة السوداني من انهيار شبه كامل مما فاقم من حالة الإفلات من العقاب التي تغذي مزيداً من الانتهاكات. وقد أشارت ممثلة مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان إلى أن الصراع أضعف بشدة سيادة القانون ومؤسسات العدالة مما قوّض آليات الحماية الأساسية للمدنيين، محذرة من أن المساءلة هي التحدي الأكثر إلحاحاً لكسر الحلقة المفرغة من الإفلات من العقاب التي غذّت دورات العنف في السودان.

وقد أدى تدمير المحاكم والنيابات ومراكز الشرطة إلى حرمان ملايين السودانيين من حقهم في الوصول إلى العدالة مما جعل الكثير منهم عرضة للانتهاكات دون أي وسيلة للانتصاف. وفي هذا السياق أشار نائب رئيس القضاء السوداني إلى أن عمليات النهب والتدمير التي تعرضت لها الأجهزة العدلية لن تثنيها عن القيام بدورها.

وفي ظل هذا الفراغ القانوني تلجأ بعض الجهات إلى آليات دولية لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات. فقد أكدت الأمم المتحدة أنها تعكف حالياً على توثيق وجمع المعلومات اللازمة حول الانتهاكات التي استهدفت المدنيين في السودان خلال الحرب المستمرة المتواصلة تمهيداً لاتخاذ إجراءات قضائية دولية. كما أن المحكمة الجنائية الدولية - بناءً على إحالة من مجلس الأمن - مُكلفة بالتحقيق في الجرائم المرتكبة في دارفور، وسط دعوات متزايدة لمساءلة المسؤولين عن الانتهاكات بغض النظر عن مواقعهم أو انتماءاتهم.

بين نصوص القانون وواقع الفوضى

في اليوم العالمي للقانون يقف السودان في مفترق طرق خطير؛ فمن جهة هناك إرادة رسمية معلنة لتعزيز سيادة القانون وإصلاح التشريعات وتطوير مؤسسات العدالة، كما تجلى في مؤتمر كسلا وتعديلات القوانين المختلفة. ومن جهة أخرى هناك واقع مرير تتحكم فيه الحرب والفوضى، حيث تنتشر الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وحيث أصبح ملايين السودانيين محرومين من أبسط حقوقهم القانونية والإنسانية.

إن استعادة سيادة القانون في السودان ليست مجرد مهمة قانونية أو قضائية، بل هي عملية شاملة تتطلب وقف الحرب أولاً، وبناء سلام مستدام، وإعادة بناء مؤسسات العدالة المدمرة وضمان المساءلة عن الانتهاكات التي ارتكبت. فالقانون ليس مجرد نصوص وتشريعات، بل الإطار الناظم للعلاقات والضامن للثقة بالمؤسسات والمحفز لبيئة تمكّن الإنسان والاقتصاد من النمو والازدهار، ولكن في السودان اليوم هذا الإطار منهار وهذه الثقة مفقودة وهذا النمو مستحيل في ظل استمرار القتال.

وفي اليوم العالمي للقانون، القانون الذي لا يُنفذ ولا يُحترم هو مجرد حبر على ورق وأن سيادة القانون في السودان لن تتحقق إلا بوقف الحرب وإعادة بناء مؤسسات العدالة ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات وضمان المساءلة الكاملة عن الجرائم المرتكبة فالقانون ليس ترفاً فكرياً بل هو شرط أساسي لبقاء أي مجتمع وكرامة أي إنسان وفي السودان حيث يدفع المدنيون ثمن الإفلات من العقاب فإن استعادة سيادة القانون ليست خياراً بل ضرورة وجودية.

إن الطريق إلى العدالة في السودان طويل وشاق لكنه ليس مستحيلاً. فالتاريخ يخبرنا أن الشعوب التي رفضت الخضوع للفوضى وأصرت على الاحتكام إلى القانون هي وحدها التي تمكنت من بناء دول مستقرة ومجتمعات مزدهرة. والسودان بتاريخه العريق وثقافته الغنية وشعبه الصامد قادر على تجاوز هذه المحنة، بشرط أن يضع القانون فوق الجميع وأن يقطع مع ثقافة الإفلات من العقاب التي غذت دورات العنف لعقود في اليوم العالمي للقانون تبقى هذه هي الرسالة الأهم لا سلام بدون عدالة ولا عدالة بدون سيادة القانون.

إن استعادة سيادة القانون في السودان ليست مجرد مهمة قانونية أو قضائية، بل هي عملية شاملة تتطلب وقف الحرب أولاً، وبناء سلام مستدام، وإعادة بناء العدالة المدمرة وضمان المساءلة عن الانتهاكات التي ارتكبت

القانون ليس ترفاً فكرياً بل هو شرط أساسي لبقاء أي مجتمع وكرامة أي إنسان. وفي السودان حيث يدفع المدنيون ثمن الإفلات من العقاب فإن استعادة سيادة القانون ليست خياراً بل ضرورة وجودية

«أين الكيماوي؟».. دخانُ المباخر لا يُخفي رائحةَ السؤال!

رشاد عثمان

في مواجهة واحد من أخطر الاتهامات التي يمكن أن تُوجَّه إلى جيش دولة، خرجت في الخرطوم حملة دعائية رديئة السيناريو والإخراج، ظهر فيها بعضُ حاملي وحاملات المباخر في شوارع المدينة يسألون العالم، في ظفر أرخميديٍّ لا تنقصه إلا صيحة «وجدتها!»: «أين الكيماوي؟».

ولعل تهافت الحملة يكمن في أنها لا تدحض الإتهام بقدر ما تكشف عن سوء فهم لطبيعته؛ فبدلاً من أن يكون السؤال مدخلاً إلى التحقيق والفحص والوصول إلى المواقع والسجلات والعينات، أُخرج الأمر إلى الشارع، وكأن قضية سياسية وأخلاقية وقانونية بهذه الخطورة يمكن حسمها بكاميرا ومبخرة ولازمة شعبوية سهلة الحفظ.

لكن، ما دمنا قد سألنا: أين الكيماوي؟ فأين يُفترض، على وجه التحديد، أن يظهر؟، هل ينبغي أن يطل ذات صباح مثل كويكب جديد في سماء الخرطوم، جليّاً للأعين، فيرفع السابلة رؤوسهم إليه؟، أم يُفترض أن يظل معلقاً فوق السوق العربي سحابةً كثيفة تشهد على نفسها إلى أن يتأكد الجميع أنه موجود؟، وهل عودة بعض الناس إلى الشوارع، وفتح المتاجر، وغياب غيمة غريبة عن المدينة، دليل موضوعي على أن مادة كيميائية محظورة لم تُستخدم، في مكان وزمان محددين، أثناء هذه المحرقة؟.

هذا ليس سؤالاً يُجاب عنه بالنظر إلى السماء، وخطورة السؤال نفسها تستوجب قدراً مساوياً من الجدية في الاقتراب منه.

السؤال الحقيقي هو ما إذا كانت أسلحة كيميائية قد صُنعت أو خُزِّنت أو استُخدمت خلال حرب الجنرالات والإنكشارية، وهذا سؤال لا يجيب عنه سابلة الأسافير، ولا تستطيع حملة علاقات عامة إثباته أو نفيه، مثلما لا يستطيع تحقيق صحفي، مهما بلغت جديته، أن يصدر وحده حكماً قضائياً أو فنياً نهائياً فيه. فإذا كان سلاحٌ كيميائي - أيّاً كانت بدائيته - قد استُخدم، فلن يُبحَث عنه في أفق الخرطوم، بل في أثره: في التربة، وبقايا الذخائر، والعينات، والسجلات، وسلاسل الإمداد والوثائق، والمواقع التي يُزعم أنه استُخدم فيها، وشهادات من كانوا هناك، ثم في الفحص المخبري والتحقيق الفني المستقل.

وهنا تحديداً تتكشف هشاشة حملة «أين الكيماوي؟». فالقضية لم تعد حديثاً عابراً في الأسافير، إذ أعادتها إلى الواجهة تحقيقات استقصائية نشرتها بالتزامن صحيفتا «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز»، بما تضمنته من وثائق وشهادات ومواد وادعاءات بالغة الخطورة تستوجب الفحص والتحقق. ومع ذلك، لا «واشنطن بوست» ولا «نيويورك تايمز» تحملان صفة المحكمة الدولية، ولا لافتة مختبر مختص بحظر الأسلحة الكيميائية. والتحقيق الصحفي، مهما بلغت قوة مصادره، لا يحوّل الاتهام تلقائياً إلى حقيقة قضائية مكتملة، لكنه يستطيع أن يفعل شيئاً بالغ الأهمية: أن ينقل الادعاء من مستوى الهمس والشائعة إلى مستوى السؤال الذي يستوجب تحقيقاً.

ومن هنا فالمسألة ليست أن نختار بين أن «نصدق الصحيفتين» أو «نصدق جنرالات الخرطوم»؛ فهذه ليست مباراة في الوطنية، ولا استفتاءً في الولاء. نحن لسنا أمام سؤال: من نصدق؟ بل أمام سؤال: ما الذي يمكن إثباته؟. والاتهام بالغ الخطورة، والاتهامات الخطيرة تُفحص ولا تُزمَّل بالهتاف والتهارج. وإذا كانت السلطات السودانية على يقين من أن ما نُشر محض اختلاق، فإن التحقيق المستقل ينبغي أن يكون مطلبها قبل أن يكون مطلب خصومها، لأن فتح المواقع المعنية، وتقديم السجلات، وأخذ العينات، وفحص الذخائر، ومراجعة سلاسل الإمداد، وإتاحة الوصول للخبراء المستقلين، هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يحسم أمراً بهذه الجسامة.

المسألة ليست اختياراً بين أن «نصدق واشنطن بوست» أو «نصدق جنرالات البشير». هناك اتهام بالغ الخطورة، والاتهامات الخطيرة تُفحص، ولا تُزمَّل بالهتاف والتهارج

فإن انتهى تحقيق مهني مستقل إلى أن الأدلة لا تصمد أمام الفحص، أو أن الاستنتاجات المنشورة خاطئة، فسيكون ذلك أقوى دفاع ممكن عن جنرالات الخرطوم، وأبلغ من ألف مبخرة وألف مقطع مصور في شوارعها. أما أن يُستبدل التحقيق بالمشهد الدعائي، فذلك لا يبدد الشبهة بقدر ما يتركها معلقة، ولا سيما أن السودانيين، في نهاية الأمر، أصحاب الحق الأول في معرفة ما إذا كانت جريمة بهذا الحجم قد وقعت على أرضهم وباسم مؤسسات يفترض أنها تتحدث باسمهم.

وهنا تقع مسؤولية حكومة الأمر الواقع قبل غيرها. فالحد الأدنى من التزامها تجاه الشعب السوداني الذي اختطفت - هي وحاملو مباخرها - الحديث باسمه، أن تتعامل مع اتهام بهذا الحجم بما يليق بخطورته، لا بلغة التهاوش، ولا بالمضمضة بالشعارات والهتافات، ولا بتحويل مسألة فنية وقانونية إلى مباراة في المزايدة الوطنية. فمسؤولية الدولة، حتى وهي سلطة أمر واقع، ليست أن تنتصر في معركة علاقات عامة، وإنما أن تحمي مواطنيها من الجريمة إن وقعت، وأن تكشف الحقيقة إن وُجِّه إليها اتهام، وأن تتيح للناس حقهم في معرفة ما جرى باسمهم وعلى أرضهم. والحكومة التي تقول إنها تتحدث باسم السودانيين لا يحق لها أن تطلب منهم الثقة المجردة، بل عليها أن تقدم لهم الدليل.

الحملة، المفرطة في تهافت فكرتها وهشاشة منطقها، لا تدحض اتهام «استخدام الكيماوي» بقدر ما تكشف عن الوسيلة المبتذلة التي اختيرت لمواجهته

وللمسألة، بطبيعة الحال، وجه أقدم يعرفه السودانيون جيداً، فقد عرفت السلطة عندنا طويلاً عادة استنفار حَمَلة المباخر كلما ثقُل السؤال. وحين يصعب إنتاج الإجابة، يصبح من الأسهل استدعاء الجوقة، وحين تستعصي الوقائع على الهتاف، يُستدعى الهتاف لكي يحل محل الوقائع. وهكذا تهبط قضية سياسية وجنائية وقانونية بالغة التعقيد إلى لازمة شعبوية قصيرة: «أين الكيماوي؟»، ثم يُراد للسؤال نفسه أن يقوم مقام الإجابة!.

ولعل الأسوأ من كل ذلك أن تضيع القضية، كغيرها، في مستنقع الاصطفاف السوداني المعتاد. فالفظائع التي ارتكبتها قوات الدعم السريع، من قتل واغتصاب وعنف عرقي ونهب وتهجير، لا تمنح جنرالات الجيش رخصة لارتكاب جريمة أخرى إن ثبت وقوعها. كما أن التحقيق في استخدام محتمل لسلاح كيميائي لا يمحو جريمة واحدة ارتكبتها قوات الدعم السريع، ولا يمنح مرتكبيها صك براءة. وبعد كل هذا الدم، ربما آن لنا أن نتعلم حقيقة تبدو بديهية لكنها عصية على حرب أعادتنا، في نسختها الأخيرة، إلى عهود «حروب القيمان»: الجرائم لا يُلغي بعضها بعضاً، والعدالة ليست نظام مقايضة.

والسودان، في نهاية الأمر، دولة طرف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية منذ العام 1999، وهذا وحده يجعل من حق السودانيين أن يتوقعوا من السلطة قدراً أكبر من الجدية في التعامل مع اتهام بهذا الحجم، لا لأن الاتهام ثبت، ولا لأن الصحافة الأجنبية معصومة، بل لأن خطورة الاتهام نفسها تفرض التحقيق. ففي الدول المحترمة لا يكون الرد على الادعاء الخطير هو السخرية من سائله، أو صناعة مشهد دعائي مضاد له، وإنما فحص الأدلة وتفنيدها أو إثباتها بأدوات العلم والقانون، أما المباخر فلها، في حياة السودانيين، وظائف أخرى أكثر نبلاً.

»وأقول لكم
- وأنا محضُ روح تبوحُ -
لطفُ الله بالناس أن الخطايا
- وإن انتنت - لا تفوحُ«

ولعل لطف الله بالناس عظيم بالفعل؛ فالخطايا، مهما انتنت، لا تفوح دائماً، لكنها أحياناً تترك وراءها ما هو أكثر عناداً من الرائحة: وثيقة لا تختفي، وذخيرة يمكن فحصها، وعيّنة تحفظ أثراً، وشاهداً يتكلم، وسجلاً يبقى، وسؤالاً يرفض أن يموت. ودخان المباخر، مهما تكاثف، لا يُخفي رائحة السؤال.

وحين تنطفئ الكاميرات، وينتهي المونتاج، ويتفرق حَمَلة المباخر عائدين إلى حواضرهم البعيدة، ستبقى الخرطوم وسيبقى السؤال، لا ذلك الذي خرجوا إلى شوارعها لترديده: «أين الكيماوي؟»، بل السؤال الذي كان ينبغي أن تبدأ منه الحكاية كلها: أين التحقيق المستقل؟ والمستقل هنا لا يعني لجنة تشكلها السلطة موضع الاتهام، ولا تحقيقاً تنتقي هي شهوده وخبراءه، وإنما تحقيقاً تملكه جهة مختصة، لها حرية الوصول إلى المواقع والعينات والسجلات والذخائر والشهود، لأن اتهاماً بهذا الحجم لا يبرئ منه بيان عسكري، مثلما لا تثبته - وحدها - صفحات الصحف مهما بلغت مهنيتها. فبين الاتهام والبراءة شيءٌ اسمه التحقيق، وبين الحقيقة ودخان المباخر شيءٌ اسمه الدليل؛ حتى لا نقول: «البرهان»!.

لا سلام تحت النيران:

فرض وقف إطلاق النار هو المدخل الوحيد لإنقاذ السودان

يحيى ابنعوف

تتجه أنظار الشعب السوداني المجهد نحو أروقة المجتمع الدولي بالتزامن مع الحراك الدبلوماسي الجاري، وزيارات وفود الأمم المتحدة والآليات الدولية لتقصي الحقائق والدفع بعجلة السلام. غير أن هذه الجهود، وعلى الرغم من أهميتها النبيلة، تظل تصطدم بالحقيقة المرة التي يعيشها المواطن يومياً: لا يمكن الحديث عن سلام أو مفاوضات بينما أدخنة القصف تتصاعد، والبنادق تحصد أرواح أثمن ما نملك — الإنسان السوداني.

رسالة حازمة للمجتمع الدولي:

احذروا فخ المراوغة

إننا نتوجه بهذا النداء الإنساني والسياسي إلى الأمم المتحدة والقوى الدولية والإقليمية لنحذر من إعادة إنتاج السيناريوهات الفاشلة. يجب على المجتمع الدولي أن يعي تماماً طبيعة أطراف هذه الحرب؛ فكل من عبد الفتاح البرهان ومحمد حمدان دقلو (حميدتي) أثبتا عبر تجارب متكررة احترافهما لاستراتيجية المراوغة وتكتيك تضييع الوقت.

إن الانخراط في جولات تفاوضية طائلة ومفتوحة دون حسم ميداني صارم يُغري طرفي النزاع بـ:

استغلال المفاوضات لتعديل الخارطة العسكرية: استخدام الهدن الشكلية والجلسات المغلقة لإعادة التزود بالحيّز والتكتيك العسكري على حساب أرواح المدنيين.

كسب الوقت لفرض أمر واقع جديد: القفز على استحقاقات الشعب بالتعويل على إنهاكه، وتحويل الكارثة الإنسانية إلى ورقة ضغط وتفاوض.

لذا، فإن التعامل مع الطرفين بأسلوب النوايا الحسنة أو التساهل الدبلوماسي هو مشاركة غير مباشرة في إطالة أمد معاناة السودانيين.

أولاً: فرض وقف إطلاق النار بالضغط والحسم

إن ترتيب أولويات الخروج من هذه الكارثة يقتضي إدراك حقيقة واحدة: فرض وقف إطلاق النار فوراً وبكل الوسائل المتاحة، حتى وإن تطلب الأمر استخدام أدوات الضغط الدولي القسرية والعقوبات الصارمة.

لا تجوز تجزئة السلام أو القبول بهدن صورية؛ فالوقف الشامل والعاجل للأعمال العدائية يُعد شرطاً بنيوياً أولياً لـ:

تأمين حياة المدنيين: فتح المسارات الآمنة ودخول المساعدات الإنسانية دون عوائق لكافة أرجاء السودان.

إغلاق باب المراوغة: إجبار جنرالات الحرب على الامتثال للإرادة الدولية والوطنية بدلاً من تضييع الوقت.

ثانياً: خريطة الطريق البنيوية (المرتكزات الخمسة)

بمجرد إسكات صوت الرصاص، ينبغي الانتقال فوراً إلى بناء الانتقال السياسي عبر خمس خطوات رئيسية لضمان عدم العودة إلى مربع الحرب مجدداً:

الوقف الدائم والتفصيلي للحرب: الانتقال من الهدنة المؤقتة إلى آليات مراقبة دولية وإقليمية صارمة وميدانية لحماية المدنيين.

توسيع أطر التنسيق المدني: تعزيز مساحات الحوار بين القوى السياسية، المدنية، والمستقلين لبناء جبهة وطنية تعبر عن الأولويات الحقيقية للشارع.

عملية سلام مملوكة وطنياً: صياغة مسار سياسي سوداني-سوداني مستقل تماماً عن هيمنة طرفي النزاع المسلح ومصالح المحاور الخارجية.

المشاركة الفاعلة للقوى القاعدية: إدراج النساء، الشباب، النازحين، اللاجئين، النقابات، واللجان المحلية في صناعة القرار لضمان عدم مصادرة المستقبل.

تأسيس الانتقال المدني الديمقراطي: وضع ترتيبات انتقالية واضحة تُعيد بناء مؤسسات الدولة السودانية على أساس المواطنة المتساوية وسيادة القانون.

ثالثاً: مواجهة الجذور التاريخية للأزمة

إن توقف الحرب لا يعني انتهاء الأزمة السودانية، بل هو بداية لمواجهة القضايا المسكوت عنها منذ عقود والتي كانت الوقود الحقيقي لتفجر هذا الصراع:

قضايا التهميش والعدالة الاجتماعية: معالجة التفاوت التنموي والاجتماعي الحاد بين الإقليم والمركز، وتوزيع الثروة والفرص بعدالة.

يظل التحدي الأكبر هو كيف يمكن ضمان ألا تتحول أي ترتيبات سياسية أو أمنية جزئية إلى خطوات تؤسس للأمر الواقع وتعمق الأزمة بدلاً من حلها

مسألة الهوية والدستور: صياغة عقد اجتماعي ودستور دائم يستوعب التنوع الثقافي والعرقي للسودان دون إقصاء.

المحاسبة وسيادة القانون: إنصاف الضحايا وتطبيق العدالة بحق كل من ارتكب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوداني. لا صلح بلا عدالة، ولا استقرار بلا محاسبة.

خاتمة ونداء أخير

إن الشعب السوداني لم يعد يحتمل المزيد من المناورات السياسية. نداؤنا لوفد الأمم المتحدة والمبعوثين الدوليين واضح ومحدد: لا تقعوا في فخ تكتيكات البرهان وحميدتي لكسب الوقت.

اجعلوا البند الأول والوحيد في أجندتكم العاجلة هو الإلزام الصارم بوقف القصف والتفاوض تحت ضغوط حقيقية. إن السلام الحقيقي لا يُختزل في إعادة توزيع السلطة بين أمراء الحرب، بل يبدأ بحماية أرواح الناس، وينتهي بدولة مدنية تسع الجميع وتخضع لسيادة القانون.

فإن الدخول في تفاوض بمعزل عن وقف الحرب يعكس مخاوف حقيقية من تكريس الأوضاع الراهنة أو شرعنة واقع موازٍ قد يفضي في النهاية إلى التشظي وتقسيم البلاد، حيث يصبح الحوار مُجزأً بين أجزاء متفرقة من الجسد السوداني، بدلاً من معالجة الأزمة ككل ضمن إطار وطني شامل.

وعلى الجانب الآخر، يرى بعض المحللين والوسطاء أن العمليات السياسية ووقف إطلاق النار غالباً ما يسيران في خطين متوازيين، بحيث يُستخدم التفاوض كأداة للوصول إلى الهدنة وضمان آليات مراقبتها، معتبرين أن غياب أي قناة تفاوضية قد يُبقي الأبواب مغلقة أمام أي مخرج سلمي.

لكن يظل التحدي الأكبر هو كيف يمكن ضمان ألا تتحول أي ترتيبات سياسية أو أمنية جزئية إلى خطوات تؤسس للأمر الواقع وتعمق الأزمة بدلاً من حلها.

كيف ترون الإطار الأمثل للضغط الدولي والمحلي لفرض وقف إطلاق النار كشرط مسبق لأي عملية سياسية مستقبلية؟.

توقف الحرب لا يعني انتهاء الأزمة السودانية، بل هو بداية لمواجهة القضايا المسكوت عنها منذ عقود والتي كانت الوقود الحقيقي لتفجر هذا الصراع

من نهاية التحالف إلى سيادة المنعة

قراءة في عدد Foreign Affairs وما يقوله، وراء السطور، عن السودان

صفاء الزين

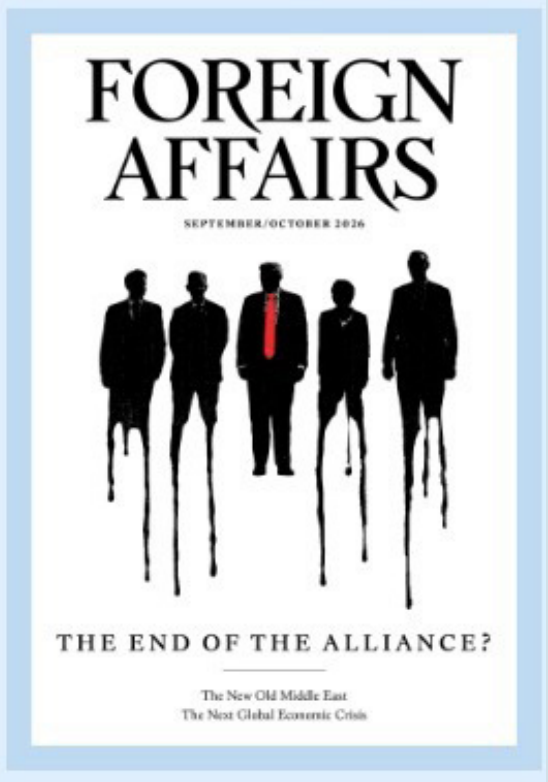

يبدو عدد سبتمبر/أكتوبر 2026 من مجلة Foreign Affairs، للوهلة الأولى، عددًا عن الولايات المتحدة وتحالفاتها، والصين، وإيران، والشرق الأوسط، والذكاء الاصطناعي، والتحولات العسكرية. غير أن قراءته كوحدة فكرية واحدة تكشف سؤالًا أعمق: هل ما يزال النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية، ثم بلغ ذروة الهيمنة الأمريكية عقب 1991، قادرًا على إنتاج الأمن والازدهار والشرعية؟.

المجلة تتمسك، منذ تأسيسها، بنشر اختلافات الرأي المدروسة، ولذلك تتجاور في العدد أطروحات تبدو متعارضة؛ مقال يرى أن التحالفات الأمريكية باقية وقابلة لإعادة البناء، وآخر يرى أن النظام الذي تستند إليه أصبح مشروعًا مهجورًا، وثالث يعلن نهاية «الشرق الأوسط الأميركي»، ورابع يجادل بأن حجم التغيير أقل مما توحي به الحروب، إلى جانب مواد عن الصين، والمعادن النادرة، والأسلحة البيولوجية، والمشتريات العسكرية، وأزمة قدرة الديمقراطيات على الإنجاز.

ومع ذلك، هناك خيط واحد يشد هذه المواد جميعًا: القوة تغيّر معناها عما كانت عليه قبل عقدين أو ثلاثة. والسؤال اليوم لا يتعلق بحجم الجيش والاقتصاد فقط، بل بمن يستطيع تنظيم شبكة من الحلفاء، والسيطرة على نقاط الاختناق، وسرعة التحول، وحماية سلاسل الإمداد، وامتلاك مؤسسات قادرة على اتخاذ القرار والتنفيذ، ومجتمع يثق في قدرة الدولة على الوفاء بما تعد به. ومن هنا تبدأ قيمة هذا العدد بالنسبة إلى السودان.

التحالفات تتغير في طبيعتها

يفتتح كيرت كامبل وراش دوشي العدد بمرافعة ضد التشاؤم بشأن النظام الحليفي الأمريكي. فسياسات إدارة ترامب الثانية أحدثت، في تقديرهما، ضررًا عميقًا في الثقة عبر تهديدات للحلفاء، ورسوم جمركية، وشكوك في الالتزامات الدفاعية، وتراجع عن بعض تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية، لكنهما يريان أن الاستنتاج بانهيار التحالفات يتجاوز ما تسمح به البنية العميقة للنظام.

فالتحالفات نجت تاريخيًا من صدمات شديدة، والتهديدات التي دفعت إلى قيامها ازدادت تعقيدًا مع صعود الصين وعودة روسيا، كما أن الدول الحليفة متشابكة اقتصاديًا وتكنولوجيًا وعسكريًا داخل شبكات يصعب تفكيكها بسرعة.

لكن الأهم في المقال هو اقتراح إعادة تعريف التحالفات، والانتقال من نموذج يكون فيه الحليف متلقيًا للحماية الأمريكية إلى نموذج «Allied Scale»، أي بناء «حجم حليفي» تتوزع فيه القدرة بين أطراف الشبكة، فتشارك أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية في إنتاج الذخائر والتكنولوجيا والتمويل والاستخبارات والصناعة والمعايير وسلاسل الإمداد. وبذلك يصبح الحليف شريكًا في إنتاج القوة لا مستهلكًا لها.

وهذه الفكرة تكشف تحولًا مهمًا: العصر المقبل مرشح لأن يكون عصر القدرة على تنظيم الآخرين داخل شبكة منتجة للقوة، أكثر من كونه عصر القوة المنفردة. وهنا يظهر أول درس للسودان؛ فالدول الضعيفة مؤسسيًا تتحول إلى موضوع داخل شبكات الآخرين، بينما تدخل الدول التي تعرف مصالحها وتبني قدرتها الداخلية الشبكات الدولية من موقع تفاوضي أكثر استقلالًا.

النظام القديم يتآكل وورثته ما يزال غائبًا

يذهب مارك ليونارد إلى منطقة أكثر جرأة، مشبّهًا النظام الدولي القائم على القيادة الأمريكية بمبانٍ غير مكتملة اضطر الناس إلى العيش داخل هياكلها وإعادة استخدامها. فالنظام القائم على القواعد فقد جانبًا من القبول والتمويل والحماية التي كانت تسنده، وفي الوقت نفسه لا توجد قوة أخرى مستعدة لتحمل تكاليف النظام بأكمله.

الصين تستطيع تحدي بعض قواعد النظام، وروسيا تستطيع تخريبه، والقوى الوسطى تستطيع المناورة داخله، لكن البديل الشامل عن الدور الأمريكي ما يزال غائبًا. ولهذا يتوقع ليونارد عالمًا متقطعًا ومجزأً وتكتيكيًا، تتقدم فيه الترتيبات المؤقتة والشبكات الإقليمية والتحالفات حسب القضية، بدل الانتقال البسيط من نظام أمريكي إلى آخر صيني.

وفي هذا العالم تحتاج الدول إلى قدر أكبر من السيادة التكنولوجية، وحماية البيانات والأسواق والسلاسل الحيوية، وقدرة دفاعية أكثر استقلالًا. كما تحتاج إلى استراتيجيات تجعل العدوان عليها مرتفع الثمن حتى في مواجهة قوة أكبر.

ومع هذه الأطروحة يتغير معنى الاستقلال الوطني نفسه؛ فالاستقلال في القرن الحادي والعشرين يتصل بإدارة الاعتماد: معرفة الدولة بمن تعتمد عليه، وفي أي مجال وبأي نسبة، وتوزيع هذا الاعتماد بما يمنع طرفًا واحدًا من امتلاك القدرة على خنقها. وهذه واحدة من أهم الرسائل التي يمكن نقلها إلى السودان.

الشرق الأوسط بين تآكل النظام وإعادة تشكيله

تصل المجلة إلى واحدة من أهم مناظرات العدد في مقالي مارك لينش وغريغوري غاوس. يعلن لينش أن «الشرق الأوسط الأمريكي» انتهى؛ فالنظام الذي قام بعد حرب الخليج الأولى استند إلى التفوق العسكري الأمريكي، وضمان أمن دول الخليج، واحتواء إيران، وتأمين الطاقة، ودفع الدول العربية وإسرائيل تدريجيًا نحو هيكل أمني واحد تحت المظلة الأمريكية. ويرى أن الحروب المتلاحقة كشفت حدود هذا النموذج وأثقلت المنطقة بتكاليف ضخمة، ويضع السودان ضمن الدول التي تعرضت لحروب مدمرة داخل البيئة الإقليمية التي تشكلت خلال العقود الماضية.

والأهم أن لينش يضع السودان داخل إعادة تشكيل المنطقة نفسها. فالدول العربية، كلما ضعفت ثقتها بواشنطن، ستستخدم استقلاليتها بدرجة أكبر، وقد يقود ذلك إلى تفاهمات مع إيران أو الصين وروسيا، أو إلى زيادة التدخل في ليبيا والسودان والقرن الأفريقي. وفي توصياته، يرى أن أي استقرار إقليمي جديد يتطلب من الولايات المتحدة ردع تدخلات شركائها العسكرية وحروب الوكالة في السودان وليبيا.

هذه الإشارة مهمة لأنها تنقل السودان في التفكير الأمريكي من خانة «أزمة داخلية» إلى خانة ساحات من ساحات إعادة توزيع القوة الإقليمية.

أما غاوس فيحذر من إعلان وفاة النظام بسرعة؛ فالإقليم تغير، وإيران وإسرائيل والخليج والولايات المتحدة أصبحت تتصرف في بيئة أكثر اضطرابًا، لكن بعض الثوابت ما تزال قائمة، وفي مقدمتها الحاجة الخليجية إلى المظلة الأمنية الأمريكية وغياب بديل قادر على أداء الدور العسكري نفسه.

وبين لينش وغاوس تظهر صيغة أقرب إلى الواقع: أمريكا فقدت جانبًا من قدرتها على تنظيم المنطقة، لكنها ما تزال قوة يصعب الاستغناء عنها، والقوى الإقليمية أصبحت أكثر استقلالًا، من دون أن تنتج حتى الآن نظامًا بديلًا مستقرًا.

وهذه البيئة شديدة الخطورة بالنسبة إلى السودان، فغياب الهيمنة الكاملة مع غياب النظام البديل يفتح مساحة واسعة لحروب الوكالة والتمويل السياسي والسلاح والتحالفات المتغيرة والتدخلات التي يستطيع كل طرف إنكارها أو إعادة تعريفها.

الصين تكشف أن الاقتصاد أصبح سلاحًا

في القسم الاقتصادي، يحذر مايكل فرومان من أن نموذج النمو الصيني بلغ حدودًا بنيوية. فقد بنت الصين خلال عقود اقتصادًا يعتمد على الاستثمار والإنتاج والصادرات، وحقق في 2025 فائضًا تجاريًا يقارب 1.2 تريليون دولار، غير أن نجاح النموذج أصبح مصدرًا للخطر، إذ يصعب على العالم استيعاب الصادرات الصينية بمعدل يفوق نمو التجارة والطلب العالمي إلى أجل مفتوح.

وإذا تعثرت إعادة الموازنة نحو الاستهلاك الداخلي، ستتصاعد الضغوط الحمائية والتجارية، وقد تنتقل الأزمة من التجارة إلى الاقتصاد العالمي كله.

ثم تأتي دراسة غلوريا شيونغ وجيسيكا تشين وايس عن العناصر الأرضية النادرة لتقدم الوجه الآخر للقوة الاقتصادية. فالصين تسيطر على نحو 85% من معالجة تلك العناصر، التي تدخل في الصناعات الدفاعية والرقائق والسيارات والطاقة النظيفة، وبذلك تتحول السيطرة على جزء صغير من سلسلة القيمة إلى أداة نفوذ هائلة.

> **السودان يتجاوز موقع الضحية داخل النظام الدولي الجديد، ويصبح إحدى الدول التي ستختبر فيها طبيعة ذلك النظام، بما يملكه من موقع جيوسياسي وموارد تجعله دولة عقدة لا دولة هامشية**

لكن الاستخدام المفرط لنقطة الاختناق يشجع الآخرين على بناء طرق التفاف حولها؛ فقد دفعت القيود الصينية السابقة الدول المستوردة إلى التنويع والبحث عن مصادر جديدة وإعادة التدوير. ولذلك فإن تسليح الاعتماد المتبادل يحمل داخله حدود فعاليته.

وهذه الفكرة ذات قيمة خاصة للسودان. فهو يمتلك موارد يمكن أن تتحول إلى مصادر قوة، كالذهب والصمغ العربي والثروة الحيوانية والأراضي الزراعية والموقع البحري، لكن المورد لا يتحول إلى قوة بمجرد وجوده. وقد يصبح أداة إضعاف إذا سيطرت عليه شبكات غير وطنية، أو أصبح طريقًا لتمويل الحرب، أو ارتبط بسوق أو مشترٍ أو منفذ واحد.

المورد يصبح قوة عندما تسيطر عليه الدولة، أما المورد الذي يسيطر على الدولة فيتحول إلى مصدر هشاشة.

التكنولوجيا تعيد تعريف الحرب والدولة معًا

في مقال «الثورة العسكرية المفقودة في أمريكا»، يضع دوغ بيك إصبعه على مشكلة تتجاوز الولايات المتحدة: التكنولوجيا تتحرك أسرع من المؤسسات. فحروب السنوات الأخيرة أثبتت أن المسيّرات والبرمجيات والخوارزميات ووسائل الحرب الإلكترونية يمكن تحديثها وتكييفها بسرعة، وهو ما يجعل سرعة التعلم عنصرًا عسكريًا يكاد يوازي حجم الترسانة. وبذلك تجاوزت القوة الحديثة كونها مخزونًا من المنصات إلى منظومة تشمل الابتكار، وسرعة الإنتاج والتعديل، ووفرة البيانات، والربط بين المدني والعسكري، وإمكان تحديث السلاح في الميدان.

ويصل العدد إلى تحول أكثر خطورة في مقال إليزابيث شيروود-راندال حول الذكاء الاصطناعي والأسلحة البيولوجية، حيث تحذر من أن دمج الذكاء الاصطناعي بالبيولوجيا والهندسة الحيوية قد يخفض الحواجز التي كانت تمنع جهات صغيرة من الوصول إلى قدرات شديدة الخطورة. وهنا يتغير توزيع القوة؛ فالتقنيات التي كانت تتطلب دولة ومؤسسات ضخمة يمكن أن تصبح متاحة لشبكات أصغر.

وهذا شديد الصلة بالسودان، لأن أحد أكبر التحولات في الحرب يتمثل في انتقال جزء من القوة من الجيوش الثقيلة وحدها إلى شبكات أصغر تستطيع الحصول على المسيّرات والاتصالات والأسلحة الدقيقة والتمويل الخارجي. والمشكلة لم تعد سؤال من يملك دبابة أكثر، بل من يملك شبكة أفضل.

أزمة الدولة أهم من أزمة الديمقراطية

ربما يكون المقال الأكثر فائدة للسودان على المدى الطويل هو «الديمقراطيات تحتاج إلى تدمير خلاق» لجنيفر هالكا وأندرو غرينواي. يرى الكاتبان أن أزمة الديمقراطيات الحديثة تتجاوز الاستقطاب والشعبوية والتضليل الإعلامي إلى سبب أكثر بساطة وخطورة: مؤسسات الدولة تعجز عن إنجاز ما يفترض أن تنجزه. فإذا أحتاج إصدار قاعدة تنظيمية سنوات، وأنفقت الدولة الأموال من دون تحسن في الخدمات، وشاهد المواطن الفجوة بين الوعود والواقع، تبدأ شرعية النظام السياسي نفسه في التآكل.

ويذهب الكاتبان إلى أن بعض المؤسسات القديمة يمكن إصلاحها، وبعضها يحتاج إلى إعادة تأسيس، وبعضها أصبح عبئًا يستوجب الاستبدال؛ والفكرة هي بناء مؤسسات مناسبة لسرعة العصر الجديد مع الحفاظ على الدولة وقدرتها.

وهذه الفكرة حاسمة بالنسبة إلى السودان بعد الحرب. فإعادة فتح مباني الوزارات، وإرجاع الهياكل الإدارية السابقة، وطباعة اللوائح القديمة، لن تعني عودة الدولة بصورتها الفاعلة. الدولة العائدة إلى الحياة ينبغي أن تكون قادرة على تقديم الأمن والخدمات والعدالة، وإدارة الموارد والسياسة النقدية والحدود والمعلومات والاستجابة للكوارث. وإذا تعذر ذلك، ستعود الدولة اسمًا، فيما تبقى السلطة الفعلية موزعة بين شبكات مسلحة واقتصادية ومحلية وخارجية.

> **المورد يصبح قوة عندما تسيطر عليه الدولة، أما المورد الذي يسيطر على الدولة فيتحول إلى مصدر هشاشة، وقد يصبح الذهب والزراعة والموانئ أدوات نفوذ أو تمويل للحرب إذا غابت الدولة**

السودان بين أزمة الدولة وساحة النفوذ

اللافت أن السودان لا يحتل صفحات كثيرة من العدد، لكنه يظهر في المواضع التي تكشف بنيته الاستراتيجية. يظهر ضمن الحروب المدمرة التي شهدها الشرق الأوسط الأوسع، وفي نقد التدخلات الإقليمية التي عجزت واشنطن عن ضبطها، وفي توقعات لينش عن انتقال استقلالية القوى العربية إلى مزيد من التدخل في السودان وليبيا والقرن الأفريقي.

أي أن المجلة، من دون أن تخصص للسودان مقالًا مستقلًا، تضعه داخل ثلاثة أطر متداخلة: أزمة دولة، وساحة نفوذ إقليمي، وجزء من إعادة تشكيل الشرق الأوسط والقرن الأفريقي.

ومن هنا يمكن الذهاب خطوة أبعد من المجلة: السودان يتجاوز موقع الضحية داخل النظام الدولي الجديد، ويصبح إحدى الدول التي ستختبر فيها طبيعة ذلك النظام.

السودان، عقدة جيوسياسية أكثر منه دولة هامشية

يقع السودان في نقطة يصعب تكرارها؛ على البحر الأحمر، ومتصل بمصر وحوض النيل، وممتد إلى القرن الأفريقي، ومتصل بالساحل عبر دارفور وتشاد وليبيا، وبوسط أفريقيا وجنوب السودان، ويملك أراضيَ زراعية وذهبًا وثروة حيوانية ومياهًا وموارد وموانئ.

هذه العناصر تجعل السودان دولة عقدة، وأمام دولة العقدة طريقان: إما أن تستخدم موقعها لبناء النفوذ والاستقلال، أو تستخدم القوى الخارجية موقعها لتحقيق مصالحها. والفارق بين الحالتين هو قدرة الدولة.

إذا بقيت الدولة السودانية مفككة، سيصبح البحر الأحمر مدخلًا لتنافس الآخرين، والذهب أداة لتمويل الصراع، والحدود ممرًا للسلاح، والمجال الجوي ساحة للمسيّرات، والزراعة رهينة الحرب، والفاعلون المحليون نقاط اتصال بشبكات إقليمية.

أما إذا أعيد بناء الدولة، فتتحول العناصر نفسها إلى أصول استراتيجية: الذهب إلى احتياطي وإيراد، والزراعة إلى أمن غذائي وتصدير، والبحر الأحمر إلى تجارة ولوجستيات، والموقع إلى نفوذ تفاوضي، والتنوع الإقليمي إلى عمق وطني.

الخطر الأكبر: انتهاء الحرب وبقاء اقتصادها

ينبغي تجاوز الفكرة المبسطة التي تفترض أن وقف إطلاق النار يعني نهاية الأزمة. فالحرب الطويلة تصنع مصالح وشبكات تجارية وطرق تهريب ووسطاء ومراكز نفوذ، وتعيد توزيع الملكية، وتخلق قوى اجتماعية واقتصادية يصبح استمرار الفوضى بالنسبة إليها أكثر ربحًا من عودة الدولة.

ولهذا فإن أي تسوية سياسية تتجاهل اقتصاد الحرب قد تنجح في وقف المدافع وتفشل في إنهاء الحرب؛ فقد تتحول البنادق إلى شركات، والحاجز العسكري إلى جباية، وقائد الميدان إلى رجل أعمال، وشبكة التهريب إلى حزب أو قوة سياسية.

ومن هنا تصبح مهمة السودان بعد الحرب مزدوجة: توحيد السلطة المسلحة، وتوحيد الدورة الاقتصادية. فالدولة التي تمتلك جيشًا واحدًا فيما يبقى اقتصادها مقسمًا بين شبكات متنازعة ستظل معرضة للعودة إلى الحرب.

الخطر الثاني: التشظي دون انفصال

أخطر سيناريو للسودان ربما يتجاوز إعلان دولتين، فقد تبقى الخريطة موحدة داخل الأمم المتحدة فيما يتشظى البلد وظيفيًا، بمصارف وأسواق ومناهج ونظم أمن وجمايات وارتباطات خارجية وأنظمة حكم محلية وشبكات تجارة وطرق إمداد منفصلة.

وعندها تصبح الوحدة القانونية غطاءً فوق واقع متعدد الدول. وهذه إحدى الرسائل المهمة التي يمكن استنتاجها من منطق العدد: السيادة في العصر الجديد تتجاوز الخط المرسوم على الخريطة إلى قدرة الدولة على إدارة الشبكات التي تمر داخل أرضها.

إدارة الاعتماد بدل الحياد التقليدي

سيبقى السودان داخل التنافس الدولي، والتحول إلى تابع لمحور واحد سيحمل كلفة استراتيجية ثقيلة. والدرس الذي تقدمه مقالات التحالفات والصين والمعادن النادرة هو أن المطلوب تنويع مدروس للاعتماد.

يحتاج السودان إلى علاقات أمنية تمنع دولة واحدة من الإمساك بمفتاح الجيش، وعلاقات اقتصادية تمنع سوقًا واحدة من امتلاك مصير الصادرات، وبنية رقمية تمنع مزودًا واحدًا من السيطرة على بيانات الدولة، وسياسة موانئ تحمي الساحل من التحول إلى امتياز طويل الأجل لقوة خارجية، مع تعاون متوازن مع الخليج ومصر وإثيوبيا والاتحاد الأفريقي والصين وأوروبا والولايات المتحدة وتركيا وغيرها، ضمن مصفوفة مصالح سودانية واضحة.

وبهذا المعنى، ينبغي أن تنتقل السياسة الخارجية السودانية بعد الحرب من سياسة الاصطفاف إلى سياسة إدارة التداخل.

المطلوب دولة جديدة، أكثر من حكومة جديدة

إذا صح أن العالم ينتقل من زمن المؤسسات البطيئة والقوة الثقيلة إلى زمن الشبكات والتكنولوجيا ونقاط الاختناق والتنافس على البيانات والممرات والموارد، فإن السودان يحتاج إلى الخروج من هذه الحرب بدولة مختلفة عن الدولة التي دخلها بها.

إعادة إنتاج المركزية القديمة ستعيد إنتاج الهشاشة، وإعادة إنتاج الجيوش المتعددة ستعيد إنتاج الحرب، وإعادة إنتاج اقتصاد الريع والذهب غير المنظم ستعيد إنتاج المليشيات، وإعادة إنتاج جهاز إداري بطيء وضعيف ستعيد إنتاج فقدان الثقة، وإعادة إنتاج السياسة القائمة على المحاصصة ستعيد إنتاج أزمة الشرعية.

السودان يحتاج إلى مشروع لإعادة تأسيس الدولة: دولة مدنية ذات شرعية دستورية، ومؤسسة عسكرية واحدة تحت سلطة الدولة، ونظام اتحادي يعيد توزيع القوة والموارد، واقتصاد يفصل السلاح عن السوق، ونظام مالي يستطيع تتبع الأموال والموارد، وسياسة موارد تجعل الذهب والزراعة والثروة الحيوانية والموانئ ملكًا للدولة والمجتمع بعيدًا عن شبكات الحرب، ومؤسسات قادرة على استخدام التكنولوجيا والبيانات واتخاذ القرار بسرعة، وسياسة خارجية تنظر إلى البحر الأحمر وحوض النيل والقرن الأفريقي والساحل باعتبارها دوائر متكاملة للأمن القومي السوداني.

من «السيادة» إلى «سيادة المنعة»

ربما تكون الخلاصة الأهم التي يمكن نقلها من قراءة هذا العدد إلى النقاش السوداني هي ضرورة إعادة تعريف السيادة.

السيادة التقليدية تسأل: من يحكم الأرض؟ أما السيادة في العالم الذي تصفه Foreign Affairs فتسأل: من يملك الغذاء؟ ومن يسيطر على الطاقة والبيانات والذهب؟ ومن يستطيع إغلاق الطريق أو الميناء؟ ومن يملك القدرة على تعطيل النظام المصرفي؟ ومن يملك المسيّرة والاتصالات؟ ومن يستطيع تمويل الفاعل المسلح؟ ومن يستطيع أن يقرر إن كانت الدولة تعمل أو تتوقف؟.

ومن هنا يمكن طرح مفهوم «سيادة المنعة». والمقصود بها أن تكون الدولة قادرة على امتصاص الصدمات مع الحفاظ على قرارها، وأن تمنع أي طرف داخلي أو خارجي من امتلاك نقطة اختناق واحدة تسمح له بابتزازها.

هذه السيادة تحتاج إلى جيش واحد، واقتصاد منظم، ومؤسسات تعمل، واحتياطات غذائية ونقدية، وسيطرة على الموارد، وتعدد في الشركاء، وبنية رقمية آمنة، وتماسك اجتماعي، وشرعية سياسية. وهي قدرة على التعامل مع العالم من موقع يصعب إخضاعه، أكثر من كونها عزلة عنه.

خاتمة

يخبرنا عدد Foreign Affairs أن العالم القديم يتراجع حتى مع بقاء بعض مؤسساته. فالتحالفات ستستمر بصيغ مختلفة، والولايات المتحدة ستظل قوة مركزية مع صعوبة متزايدة في العمل منفردة، والصين تصعد فيما تواجه حدود نموذجها، والشرق الأوسط يتحرر تدريجيًا من نظام الهيمنة القديمة قبل أن يعثر على نظام بديل مستقر، والتكنولوجيا تختصر الزمن والمسافة وتمنح الفاعلين الصغار أدوات كانت في الماضي حكرًا على الدول، فيما أصبحت الشرعية السياسية مرتبطة بقدرة الدولة على الإنجاز بقدر ارتباطها بالدستور والانتخابات.

وسط كل ذلك يقف السودان في موقع شديد الحساسية. يمكن أن يصبح أحد ضحايا هذا العالم المتشظي، ساحة لحروب الآخرين، ومصدرًا للموارد الرخيصة، وممرًا للأسلحة، ومختبرًا للمسيّرات، ومساحة تتقاسمها الشبكات.

ويمكن، إذا أعاد تأسيس دولته، أن يتحول إلى شيء مختلف تمامًا: دولة عقدة تستثمر موقعها بين البحر الأحمر والنيل والقرن الأفريقي والساحل، وتحول مواردها إلى قوة، وتدير علاقاتها المتعددة من موقع استقلال، وتبني سيادة تقوم على القدرة والمنعة.

وهنا تصبح المسألة أكبر من إنهاء حرب. المعركة السودانية الحقيقية هي أن نعرف أي دولة نريد أن ندخل بها إلى العالم الذي يتشكل الآن.

الكتلة الديمقراطية نشأة مأزومة..

من «منصة الموز» إلى هندسة الانقلاب ودعم الحرب (4-4)

محمد عبدالله إبراهيم

لم تعد أزمة السودان تسمح بترف قراءة التحالفات السياسية باعتبارها مجرد خلافات في الأسماء أو تباينات في التكتيك. فالحرب، التي دخلت عامها الرابع، لم تترك الدولة كما كانت، ولم تُبقِ المجال السياسي على حاله؛ انقسمت البلاد إلى مناطق نفوذ متنافسة، وتحولت السياسة لدى بعض القوى من فعل يفترض أن يستقل عن مراكز النفوذ العسكري وشبكات النظام البائد، إلى وظيفة ملحقة بموازينها ومصالحها.

وفي امتداد هذا الاختلال البنيوي يفرض مسار «الكتلة الديمقراطية» منذ نشأتها قراءة تتجاوز النظر إليها باعتبارها مجرد تحالف مدني أخطأ في بعض تقديراته السياسية أو اختار الوقوف إلى جانب الجيش في لحظات متفرقة. فالمسألة أعمق من مجموع تلك المواقف، لأنها تتصل بالوظيفة السياسية التي أدتها الكتلة داخل معادلة السلطة وبالسؤال عن المسافة التي تفصل فعلياً بين قرارها السياسي ومصالح المؤسسة العسكرية.

فالتحالفات السياسية لا تُعرف بأسمائها وحدها ولا بما تقوله عن نفسها، وإنما بسلوكها ومواقفها داخل بنية الصراع وبالوظيفة التي تؤديها في معادلة السلطة، ولذلك لا تكفي الصفة المدنية لكي تصبح «الكتلة الديمقراطية» قوة سياسية مستقلة عن المؤسسة العسكرية، مثلما لا يكفي وجود كلمة «الديمقراطية» في اسمها لإثبات انحيازها إلى مشروع التحول الديمقراطي. فالمدنية ليست زياً سياسياً، وإنما موقف واضح من عسكرة السلطة، والديمقراطية ليست اسماً، وإنما منظومة قيم ومبادئ تجعل الإرادة الشعبية فوق إرادة السلاح والدولة فوق الجيش والقانون فوق الجميع.

وعند قراءة مسار «الكتلة الديمقراطية»، عبر محطاته المختلفة، تتكشف علاقة يصعب فصلها عن طبيعة التحالف ووظيفته السياسية، فعندما احتاج انقلاب أكتوبر إلى غطاء مدني قدمت الكتلة خطاب «تصحيح المسار»، وعندما بدأت محاولات استعادة العملية السياسية جعلت من مقاومة الاتفاق الإطاري أحد محاور حركتها، وعندما اندلعت الحرب اصطفت إلى جانب الجيش وتبنت سرديته، وعندما تحركت مسارات التسوية انتقلت بين المنابر بحثاً عن موقع داخل ترتيباتها. وما يجمع هذه المواقف رغم اختلاف سياقاتها هو استمرار تموضع الكتلة إلى جانب المؤسسة العسكرية، وهي علاقة تتجاوز حدود التحالف السياسي العابر لتصبح عنصراً بنيوياً في تشكيل موقع الكتلة وخياراتها ومفتاحاً أساسياً لفهم مواقفها وتحالفاتها وحدود استقلالها السياسي منذ نشأتها وحتى اليوم. ولهذا لم يعد السؤال هو ما إذا كانت «الكتلة الديمقراطية» تؤيد الجيش في موقف وتختلف معه في آخر، وإنما أين تقف من اللحظة التي بلغها السودان اليوم؟ وهل تستطيع مغادرة موقع الظهير السياسي للمؤسسة العسكرية والتحول إلى قوة مدنية تمتلك مشروعاً مستقلاً لإنهاء الحرب وإعادة بناء الدولة، أم أن الحرب أعادت تثبيت الوظيفة السياسية التي صاحبت نشأتها؟.

فاستقلال القوى المدنية لا تقرره الأسماء ولا ادعاءات الحياد، وإنما قدرتها على اتخاذ موقف مختلف عندما تتعارض خيارات العسكريين مع مقتضيات الدولة المدنية الديمقراطية ومصالح المجتمع، وعلى الدفاع بوضوح عن إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، بحيث يصبح مشروع الدولة هو الذي يحدد طبيعة علاقتها بالجيش، لا أن يصبح موقع الجيش في السلطة هو الذي يرسم حدود مشروعها السياسي.

ومن دون هذا الاستقلال يصبح التمييز بين الواجهة المدنية ومركز القوة العسكرية، الذي تستند إليه، تمييزاً شكلياً أكثر منه سياسياً. فالسلطة العسكرية لا تحتاج دائماً إلى أن يتولى الجنرالات الحكم بصورة مباشرة، إذ قد يكفيها الاحتفاظ بالقدرة على تحديد سقف السياسة وحدودها، بينما تتولى قوى مدنية متحالفة معها الدفاع عن خياراتها وتوفير الغطاء السياسي لها وإعادة تقديم مصالحها وخياراتها باعتبارها تعبيراً عن مصالح الدولة نفسها. وعند هذه النقطة لا تعود المشكلة في مجرد تحالف بين مدنيين وعسكريين وإنما في اختلال العلاقة بين السياسة والسلاح، حين تصبح القوة العسكرية مرجعاً للسياسة بدلاً من أن تكون مؤسسة من مؤسسات الدولة خاضعة لسلطتها المدنية.

ومن هنا ينبغي قراءة موقع «الكتلة الديمقراطية» داخل أي تسوية مقبلة. فالمشكلة ليست في حقها في الوجود أو المشاركة السياسية، وإنما في منحها تلقائياً صفة الطرف المدني المستقل عن المؤسسة العسكرية من دون إخضاع هذه الصفة لاختبار الموقف والممارسة. فالعملية السياسية التي يجلس فيها الجيش على مقعد بوصفه طرفاً عسكرياً ثم تجد رؤيته ومصالحه تمثيلاً إضافياً عبر مقاعد تحمل أسماء مدنية، قد تبدو واسعة في شكلها بينما تظل مختلة في جوهرها، لأنها تضاعف الوزن السياسي لمركز القوة نفسه من دون أن تغيّر بنية السلطة أو تعيد تعريف مصدر شرعيتها.

وهذا هو الخطر الذي ينبغي أن تنتبه إليه القوى السودانية والوسطاء في أي عملية سياسية مقبلة. فالشمول لا يعني جمع أكبر عدد ممكن من الأسماء حول طاولة واحدة، وإنما بناء عملية تعكس التعدد الحقيقي في المجتمع، وتوازن بين المصالح والمواقف المختلفة على أسس واضحة، أما التعامل مع القوى المتحالفة مع المؤسسة العسكرية باعتبارها قطباً مدنياً مستقلاً وموازياً للقوى المطالبة بإنهاء هيمنة العسكريين على السياسة، واحتساب الطرفين بوصفهما تعبيرين متكافئين عن المجال المدني، فقد يعيد إنتاج الاختلال الذي قوض الانتقال السابق وأسهم في تهيئة البيئة السياسية التي انتهت إلى الحرب. فليس كل تعدد ديمقراطية وليس كل توسيع للمشاركة توسيعاً للقاعدة المدنية، فقد تتكاثر المقاعد بينما يظل مركز القرار واحداً، وتتعدد الواجهات بينما تبقى القوة التي ترسم حدود الممكن السياسي في مكانها، وعندئذ لا تعود العملية السياسية أداة لتغيير بنية السلطة وإنما تصبح آلية لإعادة توزيع تمثيلها، بحيث تتغير الوجوه والمقاعد بينما تبقى القواعد التي أنتجت الأزمة على حالها.

والسودان بعد كل ما دفعه من أثمان لا يحتاج إلى إعادة توزيع تمثيل السلطة العسكرية وإنما إلى إنهاء قدرتها على إنتاج السلطة السياسية من الأصل. فجوهر الأزمة لم يكن يوماً في وجود الجيش باعتباره مؤسسة وطنية ضرورية، وإنما في تمدد المؤسسة العسكرية خارج وظيفتها المهنية حتى أصبحت لاعباً في الحكم والاقتصاد والسياسة، وتحولت العلاقة بمركز القوة المسلح إلى أحد مسارات اكتساب السلطة والنفوذ السياسي أو الاحتفاظ به. ولذلك لا ينبغي اختزال الموقف من الجيش في معركة زائفة بين من يريد «الحفاظ عليه» ومن يريد «تفكيكه» كما يصور الخطاب السياسي الاستقطابي المسألة، فالقضية الحقيقية ليست وجود الجيش من عدمه وإنما هي «أي جيش نريد، وأين موقعه داخل الدولة؟». فالجيش المهني الموحد ضرورة لبقاء الدولة وحماية سيادتها، أما الجيش الذي يحدد حكامها ويعيد تشكيل مجالها السياسي ويتدخل في انتقال السلطة، فإنه ينتقل من موقع المؤسسة داخل الدولة إلى موقع السلطة فوقها، والفارق بين الحالتين هو في جوهره الفارق بين دولة عسكرية ودولة مدنية تمتلك جيشاً وطنياً مهنياً.

المدنية ليست زياً سياسياً، وإنما موقف واضح من عسكرة السلطة، والديمقراطية ليست اسماً، وإنما منظومة قيم ومبادئ تجعل الإرادة الشعبية فوق إرادة السلاح، والدولة فوق الجيش

وهذا المعيار لا يستقيم إذا طبق على المؤسسة العسكرية واستثنيت منه بقية المجموعات المسلحة. فالحركات التي تحمل السلاح بما فيها الحركات الموجودة داخل «الكتلة الديمقراطية» لا تستطيع المطالبة بدولة مدنية ديمقراطية بينما تحتفظ في الوقت نفسه بالسلاح وتستخدمه مصدراً للوزن السياسي والتفاوضي، فالمدنية لا تتحقق بمجرد إخراج الجيش من الحكم إذا ظلت بنادق أخرى تمنح أصحابها طريقاً استثنائياً إلى السلطة والمقاعد والنفوذ، لأن جوهر الدولة المدنية ليس استبدال سلاح بسلاح وإنما إنهاء الامتياز السياسي للسلاح أياً كان حامله وإعادة السياسة إلى المجتمع، والجيش إلى وظيفته، والسلطة إلى مصدرها المدني الديمقراطي.

إن الامتحان الذي يواجه «الكتلة الديمقراطية» اليوم واضح ولا يحتاج إلى مزيد من الفلسفة أو الشعارات والمناورات السياسية، وهو: هل تستطيع أن تقول بصورة لا تحتمل التأويل إن العسكريين يجب أن يخرجوا من السياسة؟، وهل تنحاز بلا مواربة إلى إنهاء الحرب لا إلى انتصار أحد أطرافها؟، وهل تقبل بسلطة مدنية ديمقراطية لا يحتفظ فيها الجيش بحق الوصاية أو النقض وبإخضاع المؤسسة العسكرية والتشكيلات المسلحة كافة للقانون والمساءلة، وإعادة بناء مؤسسة عسكرية وطنية مهنية واحدة؟، والأهم هل تستطيع اتخاذ هذه المواقف حتى عندما تتعارض مع مصالح حلفائها، أو مع مواقع قياداتها التي تشغلها حالياً داخل معادلة سلطة الحرب؟.

إذا لم تستطع فإن المشكلة لن تكون في رفض الآخرين الاعتراف باستقلاليتها، وإنما في عجزها عن إنتاج الشروط السياسية التي تجعل هذا الاستقلال قابلاً للتصديق. ولذلك فإن التعامل مع «الكتلة الديمقراطية» باعتبارها قوة مدنية مستقلة لا ينبغي أن يُحسم بالافتراض وإنما بالدليل السياسي الذي تقدمه مواقفها وممارساتها.

وإلى أن تتخذ الكتلة موقفاً واضحاً ومستقلاً عن قيادة الجيش في القضايا التي تحدد مستقبل الدولة، فإن سجلها السياسي يجعل من الأجدر قراءتها وفق الوظيفة التي أدتها فعلياً في معادلة السلطة.. «ظهيراً سياسياً للمؤسسة العسكرية أسهم في محطات مفصلية في توفير الغطاء المدني لخياراتها المتعارضة مع مشروع الدولة المدنية الديمقراطية أكثر من كونه مشروعاً مدنياً مستقلاً عنها، ينحاز إلى مصالح الدولة ويعمل من أجل إنهاء هيمنة العسكريين على السياسة وإخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية».

وهذا ليس دعوة إلى إقصائها من المجال السياسي، أو مصادرة حق مكوناتها في التنظيم والتعبير، فالإقصاء لا يبني ديمقراطية، مثلما لا تُبنى الديمقراطية بإعادة إنتاج نفوذ المؤسسة العسكرية وقوى الشمولية تحت واجهات مدنية. المطلوب هو ألا تمنح أي قوة شرعية سياسية إضافية لمجرد حملها صفة مدنية، وألا تتحول فكرة «الشمول» إلى حصان طروادة تعود عبره الوصاية العسكرية إلى بنية أي انتقال جديد، لا سيما ان الفرق كبير بين حق القوة السياسية في الوجود والمشاركة، وبين أن تعامل باعتبارها ممثلاً مستقلاً للمجال المدني، الأول حق ديمقراطي لا ينبغي المساس به، أما الثاني فلا تمنحه الأسماء وإنما تثبته المواقف والممارسة والاستقلال الفعلي عن مراكز القوة المسلحة.

ويكتسب هذا التمييز أهمية أكبر في اللحظة الراهنة مع تعدد المبادرات الإقليمية والدولية ومسارات البحث عن تسوية، فالسودان لا يعاني نقصاً في المنابر بقدر ما يعاني غياب الاتفاق على الأسئلة التي ينبغي أن تحكم أي عملية سياسية.. «أي دولة نريد؟ ومن أين تستمد السلطة شرعيتها؟، وما موقع المؤسسة العسكرية والقوى المسلحة داخلها؟». فإذا بدأ النقاش مرة أخرى بمن يحصل على المقعد قبل الاتفاق على طبيعة الدولة، ومن يشارك قبل تحديد قواعد المشاركة، ومن يحكم قبل حسم مصدر شرعية الحكم، فلن نكون أمام تسوية تؤسس لانتقال جديد، وإنما أمام إعادة ترتيب للأزمة القديمة داخل هندسة سياسية جديدة.

لقد تجاوز السودان المرحلة التي يمكن فيها التعامل مع السياسة بوصفها مجالاً مفتوحاً للتجريب. فما حدث لم يعد أزمة حكم يمكن تجاوزها بتعديل التحالفات أو إعادة توزيع المواقع، وإنما انهيار واسع دفع المواطنون ثمنه قتلاً ونزوحاً ولجوءاً وفقراً وفقداناً للأمن ومقومات الحياة. لذلك فإن أي خطأ جديد في تصميم التسوية لن يكون مجرد إخفاق سياسي آخر، بل قد يضع الأساس لأزمة جديدة يدفع السودانيون ثمنها مرة أخرى. لذا لا ينبغي أن تكون التسوية المقبلة مكافأة للقوى الأكثر قدرة على المناورة أو الأكثر قرباً من مراكز السلاح، وإنما بداية لتغيير القواعد التي جعلت القوة المسلحة طريقاً إلى السلطة والنفوذ السياسي. فلا معنى لوقف الحرب إذا توقفت المعارك وبقيت المعادلة السياسية التي أسهمت في إنتاجها، ولا معنى لانتقال مدني إذا احتفظ العسكريون بحق رسم حدوده، ولا معنى للعدالة إذا توقفت عند مصالح الحلفاء، ولا معنى للديمقراطية إذا ظل السلاح قادراً عند كل أزمة على إعادة كتابة قواعدها. فالسلام الحقيقي لا ينهي الحرب وحدها، وإنما ينهي أيضاً الشروط السياسية التي تجعل عودتها ممكنة.

ومن «منصة الموز» إلى انقلاب أكتوبر، ومن مقاومة الاتفاق الإطاري إلى الحرب، ومن خطاب «حماية الدولة» إلى التنقل بين منابر التسوية، ظل السؤال الذي يلاحق «الكتلة الديمقراطية» واحداً وهو: «أين ينتهي مشروع المؤسسة العسكرية، وأين يبدأ مشروع الكتلة؟». وحتى الآن لم يقدم مسارها السياسي إجابة واضحة وقاطعة عن هذا السؤال، والإجابة لا تحتاج إلى بيان جديد أو إعادة صياغة للخطاب وإنما إلى قطيعة سياسية واضحة مع المعادلة التي جعلت العسكريين مركزاً للسلطة ومصدراً لتحديد حدود السياسة، وانحياز صريح إلى إنهاء الحرب، وخروج كامل للمؤسسة العسكرية من السياسة، وانتقال مدني ديمقراطي، وجيش وطني مهني موحد يخضع للدستور والقانون والسلطة المدنية، وعدالة ومساءلة لا تستثنيان أحداً، عندها فقط تستطيع «الكتلة الديمقراطية» أن تطالب بإعادة تقييم موقعها باعتبارها مشروعاً مدنياً مستقلاً عن المؤسسة العسكرية.

أما قبل ذلك فإن مطالبة السودانيين بتجاوز سجلها السياسي ومنحها تعريفاً جديداً لمجرد أنها تقدمه عن نفسها، تعني مطالبتهم بفصل السياسة عن الذاكرة والنتائج عن مقدماتها والمواقف عن مسؤوليتها، فالقوى السياسية لا تبدأ من جديد كلما غيرت خطابها وإنما تظل مسؤولة عن الخيارات التي اتخذتها والتحالفات التي بنتها والسلطة التي ساندتها والنتائج التي أسهمت مواقفها في إنتاجها. والسودان بعد كل ما دفعه من أثمان لا يحتمل أن تمحى ذاكرته السياسية كلما اقتربت تسوية جديدة، كما أن القشة التي قد تقصم ظهر البلاد ليست وجود «الكتلة الديمقراطية» في المجال السياسي وإنما منح المعادلة التي مثلتها فرصة جديدة لإنتاج نفسها.. «مؤسسة عسكرية تحتفظ بمركز السلطة، وقوى مدنية توفر لها الغطاء السياسي، وتسوية تعيد توزيع المواقع من دون أن تغير بنية الحكم أو تعيد بناء الدولة».

السودان - بعد كل ما دفعه من أثمان - لا يحتاج إلى إعادة توزيع تمثيل السلطة العسكرية، وإنما إلى إنهاء قدرتها على إنتاج السلطة السياسية من الأصل، وإعادة تعريف موقع الجيش داخل الدولة

وبعد كل هذا الخراب لم يعد المطلوب تغيير الجالسين حول مائدة السلطة، وإنما تغيير القاعدة التي تحدد من يملك السلطة أصلاً، لأن أزمة السودان لم تكن يوماً في عدد المقاعد وحده، بل في مركز القوة الذي سيطر عليها وامتلك سلطة توزيعها وتحديد من يجلس عليها.

وفي نهاية المطاف لا تتعلق القضية بمستقبل «الكتلة الديمقراطية» وحدها، وإنما بنوع الدولة التي يريد السودانيون أن تخرج من تحت أنقاض هذه الحرب، وبما إذا كانت البلاد ستقطع فعلاً مع المعادلة التي جعلت السلاح مصدراً للسلطة والنفوذ، أم ستعيد إنتاجها بواجهات وتحالفات وترتيبات جديدة، فلا دولة مدنية بواجهة مدنية لسلطة عسكرية، ولا ديمقراطية يكون السلاح أحد مصادر شرعيتها، ولا سلام يعيد إنتاج الشروط السياسية التي قادت إلى الحرب.

إن الدولة التي دفع السودانيون كل هذه الأثمان من أجل الوصول إليها لن تبنى بتغيير أسماء التحالفات أو إعادة ترتيب المقاعد بينها، وإنما عندما تصبح المؤسسة العسكرية جزءاً من الدولة لا وصية عليها، وتصبح السياسة تعبيراً عن إرادة المجتمع لا امتداداً لقوة وسلطة البنادق. ولذلك فإن المعركة الحقيقية ليست حول من يحصل على مقعد في السلطة المقبلة وإنما حول من يملك الحق في منح ذلك المقعد، ومن أين تستمد السلطة شرعيتها.. «من الشعب عبر دولة مدنية ديمقراطية، أم من السلاح عبر دورة جديدة من الواجهات والتحالفات؟»

وبين هذين الطريقين لا يتحدد مستقبل «الكتلة الديمقراطية» وحدها وإنما مستقبل السودان نفسه؛ فإما دولة تستمد سلطتها من إرادة مواطنيها ويخضع فيها السلاح للقانون، أو معادلة تعيد إنتاج سلطة السلاح مهما تغيرت أسماؤها وواجهاتها، وبعد حرب دفعت البلاد إلى هذا القدر من الخراب لم يعد السودان يحتمل أن تتغير الواجهات وتبقى القواعد التي صنعت أزمته على حالها.

كيف صنع الإسلامويون في السودان أصنامهم ثم استماتوا في الدفاع عنها؟! (1)

خالد عبدالله أبو أحمد

سأل سيدنا إبراهيم عليه السلام قومه عن التماثيل التي عكفوا عليها، فلم يجد عندهم حجة ولا دليلاً، كان جوابهم كله: (وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ) (الأنبياء: 53). ولما جعل أصنامهم قِطَعاً مكسرة وترك كبيرها لم يسألوا أنفسهم كيف يُعبَد شيء لا يستطيع أن يدفع الأذى عن نفسه. سألوا عمن فعل هذا بالهتهم، ثم قالوا: (حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ) (الأنبياء: 68). في هذه القصة يجتمع ما تريد هذه المقالة أن تقوله. فالصنم يصنعه الناس بأيديهم ثم يرفعونه فوق رؤوسهم، ثم يصبح الدفاع عنه أهم عندهم من السؤال عن حقيقته.

والأصنام التي نتحدث عنها هنا لا تُنحت من الحجر، هي أشخاص رُفعوا فوق المساءلة، ومفاهيم وشعارات صارت مقدسة لا يجوز السؤال عن معناها، وتنظيمات صار الولاء لها مقدماً على الولاء للوطن والناس. وقد عرفت الحركات الإسلاموية هذه الأنواع الثلاثة كلها وعاشت عليها عقوداً طويلة.

ويلزم قبل المضيّ تحديد معنى الكلمة في هذه المقالة. فالصنم هنا وصف لظاهرة اجتماعية وسياسية هي انتزاع شيء بشري من دائرة المساءلة ورفعه فوق النقد، وليس حكماً في العقيدة، ولا قولاً في إيمان أحد، ولا تكفيراً لمن يوالي شخصاً أو تنظيماً، ولو كان الأمر على غير ذلك لوقعت المقالة في الداء نفسه الذي تصفه، فمن ينتقد إصدار الأحكام الدينية على المخالفين ليس له أن يصدرها عليهم.

وليس كل زعيم محبوب صنماً، فللأحزاب والحركات في كل مكان قادة ذوو حضور آسر وجماهير تهتف لهم وتصطف خلفهم. والحد الفاصل بين الحالتين هو المساءلة، فالزعيم يُنتقد ويُعارض ويُحاسب ويُترك إذا أخطأ، والصنم لا يُسأل أصلاً. وليست صناعة الأصنام كذلك حكراً على الإسلامويين، فقد عرف السودان شيئاً منها في أعوام مايو الأولى، وعرفتها تجارب قومية ويسارية كثيرة في المنطقة، رفعت قادتها فوق النقد، ومنحت شعاراتها حصانة الحقائق النهائية. والذي يخص النسخة الإسلاموية أن صنمها يستمد حصانته من مصدر لا يملك أحد نقضه، فيتحول نقده من خطأ في الرأي إلى معصية، ومن خلاف سياسي إلى خروج عن الدين.

صناعة الصنم وكيف تتم

الصنم لا يُصنع دفعة واحدة، ولا يصنعه القائد وحده، ولا يأتي على شكل واحد. لذلك من الضروري قبل أن ندخل في الوقائع أن نعرف كيف تسير هذه الصناعة، وما الأنواع التي تخرج منها، وما سيأتي بعد ذلك من تفاصيل هو دليل على هذا الإطار، وليس حكايات منفصلة يقرؤها القارئ وحدها.

تمر الصناعة بست مراحل متداخلة، تبدأ بمنح الحصانة وتنتهي بإعادة الإنتاج. المرحلة الأولى هي احتكار التفسير. فالجماعة التي تنجح في إقناع الناس بأنها الجهة التي تقول لهم ما يعنيه النص الديني، تحصل على حصانة لا تحتاج بعدها إلى دليل، لأن أي نقد يوجَّه إليها ينصرف من تلقاء نفسه إلى مصدر لا يجرؤ أحد على نقده. وهنا يبدأ الخلط بين الجماعة والدين، وهو أول أدوات هذه الصناعة وأطولها أثراً، ومنه تتفرع بقية المراحل.

والمرحلة الثانية هي اللقب، واللقب ليس زينة في الكلام، بل هو نقل لرصيد رمزي من موقع ديني إلى موقع سياسي. فكلمة (الشيخ) في المجتمع السوداني تحمل ظلال الطرق الصوفية، حيث يُطاع الشيخ ولا يُسأل، وتُطلب بركته، ولقب (المرشد) عند حسن البنا يجعل الجماعة طريقاً، وأعضاءها سالكين فيه، والمرشد هو من يدلهم عليه. وفي الحالتين يُستدعى المعنى الديني للقب ويُعطى لصاحب سلطة دنيوية، دون أن يسأل أحد عن شرعية هذا النقل.

والمرحلة الثالثة هي الغموض المقصود في المفاهيم. فالمفهوم الواضح يمكن قياسه، والقياس يفتح الباب للمحاسبة، أما المفهوم الغامض فيبقى فوق القياس، ويمكن تفسير كل فشل فيه بأنه لم يكتمل بعد، ويمكن اتهام كل من ينتقده بأنه لم يفهمه. ولهذا يحرص صُنّاع الأصنام على أن تبقى شعاراتهم الكبرى بلا تعريف محدد، ولا خطوات معلومة، ولا موعد للحساب.

والرابعة الطقس والوسيط، وهي المرحلة التي ينتقل فيها الصنم من الخطاب إلى الوجدان. فالندوة الجماهيرية الحاشدة، والبيعة داخل الأسرة التنظيمية، وبرامج التلفزيون الرسمي، وطقوس تشييع القتلى، كلها وسائط تحوّل الفكرة إلى شعور جماعي لا يُناقَش. وهنا تظهر حقيقة مهمة، وهي أن القداسة لا تُصنع في القمة وحدها، فالأتباع شركاء في صنعها، يتناقلون الروايات عن قائدهم ويزيدون فيها ويضيفون إليها من عندهم ما لم يقله عن نفسه.

والخامسة إلغاء المساءلة، وفي هذه المرحلة يتغير موقع السؤال نفسه، فلا يصبح السؤال عن القائد أو الشعار خطأ في الرأي يُرد عليه بالحجة، بل خيانة للجماعة أو خروجاً على الدين، وعندها يتوقف العقل الجمعي داخل التنظيم عن العمل، لأن كلفة السؤال تصبح أعلى من كلفة الصمت.

والمرحلة السادسة هي التوالد، وهي التي تجعل الصناعة قائمة في الجماعة نفسها لا في أشخاصها. فالصنم لا يبقى واحداً، بل ينتج أصناماً أخرى على صورته. فمن (الشيخ) خرج (شيخ علي)، ومن صنم واحد خرج صنمان بعد المفاصلة. ولهذا تستمر الظاهرة بعد رحيل من صُنعت لهم، فكسر صنم واحد لا يوقف الصناعة.

أنواع الأصنام

تنتج هذه الصناعة ثلاثة أنواع، لكل نوع عمر مختلف وطريقة عمل مختلفة. والخلط بينها هو الذي يجعل الناس يظنون أن سقوط رجل واحد يعني نهاية الظاهرة.

النوع الأول صنم الشخص، وهو أضعفها جميعاً وأكثرها ظهوراً للعيان. فالشخص يمرض ويموت، ويُسجن ويُعزل، وينقسم أتباعه من حوله، وما جرى للترابي نفسه يدل على أن الصنم البشري لا يحمي صاحبه، وأن الصناعة قد تلتهم من صنعوها.

والنوع الثاني صنم المفهوم، وهو أطول عمراً لأنه لا يموت ولا يُسجن ولا يُحاكَم. فالشعار المقدس يبقى بعد أصحابه، وينتقل بين الأجيال، ويُعاد استعماله في ظروف جديدة. والدليل على ذلك أن مفهوم (التمكين) ظل قائماً في الدولة السودانية بعد سقوط النظام، حتى احتاج السودانيون بعد الثورة إلى لجنة تحمل اسم إزالته.

والنوع الثالث صنم التنظيم، وهو الأخطر لأنه يعيد إنتاج النوعين الأولين معاً، فالتنظيم هو الذي ينصّب الأشخاص ويصوغ المفاهيم، ويأتي ببديل لكل من يسقط منهما. وهو الذي يحوّل الولاء من الوطن والناس إلى جماعة بعينها. ولهذا يبقى قائماً بعد أن تسقط الحكومات وتُهدم الشعارات.

صناعة الشيخ

لم يعرف السودان في تاريخه الحديث شخصاً صنعه أتباعه كما صنع الإسلامويون د.حسن الترابي. كان عندهم (الشيخ) و(المفكر المجدد) الذي يرى ما لا يراه غيره، واللقب هنا يؤدي وظيفته التي وصفناها في المرحلة الثانية من مراحل الصناعة. فكلمة الشيخ في المجتمع السوداني تحمل ظلال الطرق الصوفية حيث يُطاع الشيخ ولا يُسأل وتُلتمس بركته، أخذ التنظيم هذه المكانة الروحية العميقة في وجدان الناس ووضعها في خدمة مشروع سياسي.

وبلغت هذه الصناعة ذروتها قبيل 30 يونيو 1989م، استقبل الترابي للمرة الأولى ضابطاً مغموراً اسمه عمر حسن أحمد البشير قبل موعد الانقلاب بيومين وقال له عبارته التي دخلت تاريخ السودان «تذهب أنت إلى القصر رئيساً وأذهب أنا إلى السجن حبيساً». وهكذا ذهب البشير إلى القصر وذهب الترابي إلى سجن كوبر مع زعماء الأحزاب حتى يُخفي الطابع الإسلاموي للانقلاب عن السودانيين وعن دول الجوار.

شخصياً كنت أضع الرجل في مكانة كبيرة، مثلي مثل كل أبناء جيلي في الحركة، ولا أحتمل أن ينال منه أحد بقول أو فعل، ولعل ذلك من أثر البيئة التي كنا نعيش فيها، وما يُشاع فيها عن أهلية الشيخ للقيادة الروحية ليس في السودان فحسب، بل في العالم الإسلامي، والحديث عن مهاراته في حفظ القرآن الكريم بالروايات المختلفة، وإجادته التحدث بلغات كثيرة، وأن علمه القانوني تجاوز السودان إلى دول أخرى كتب دساتيرها وما تزال تُحكم بها، وكان الشيخ نفسه مُبهراً في حديثه، وأنا يومها في بداية العشرينيات من العمر لم أكن قد رأيت شخصاً بهذه القدرات.

ومن كثرة افتتان الشباب به، صار بعضهم يحاول تقليده؛ فمنهم من كان يقلده في لبس (المركوب الأبيض)، ووضع الشال في الرقبة، وفي طريقته أثناء الحديث وهو يرفع يديه فارداً كفيه.

أتذكر في انتخابات الديمقراطية الثالثة عام 1986م، وفي ندوات ميدان المولد بالخرطوم الشهيرة، أنه كان في أوج تجليه، ولعلها المرة الأولى في حياتي التي أشاهد فيها ندوات بهذا الشكل، من حيث الحشود التي تُعد بالآلاف والتدافع عليها. فإذا تحدث صمت الجميع صمتاً مطبقاً، لا همس فيه ولا كلام ولا يقاطعه أحد إلا التكبير والتهليل بين فترة وأخرى.

وعند انتهاء الندوات، والناس في طريقهم إلى مناطقهم بالحافلات التي خُصصت لكل منطقة، كان الجميع يتحدث عن الندوة وانطباعهم عنها، وفي حديثهم هذا كانت تُصنع القداسة يقولون إن د.الترابي عندما يتحدث ويورد في كلامه آيات من القرآن الكريم، تبدو كأنها نزلت في اللحظة!.

شيخ الحركة

وفي هذا المشهد تتجلى المرحلة الرابعة من مراحل الصناعة. فالقداسة لم تنزل من فوق والجميع صامتون، بل كانت عضوية الحركة، شبابها ورجالها ونساؤها، هي من يصنعها في أحاديثهم، ويضيفون إليها من عندهم ما لم يقله الرجل عن نفسه.

أتذكر أيضاً في عام 1998م أن أحد الزملاء طلب مني حضور اجتماع في مكتب صحيفة (المستقلة)، وكنا نلتقي فيها أحياناً مجموعة من الصحافيين. وكان الاجتماع بخصوص ما قيل عن أزمة شديدة تتصاعد بين (شيخ الحركة) و(الرئيس عمر البشير)، وقد دعا إليه الزميل المرحوم محمد طه محمد أحمد.

فقلت للزميل إن هذا كلام لا أساس له، ولا يمكن أبداً أن تحدث مشكلة بين (الشيخ) و(الرئيس). وكانت حجتي أن (الشيخ) أكبر من أن يتنازع أو يصطدم مع أحد أياً كان، وحجتي الثانية أن (الرئيس) قال صراحة، في لقاء تنظيمي معه ونحن مجموعة من الصحافيين، إنه «جندي في الحركة الإسلامية، وإنه يتلقى التعليمات مثلنا». فكيف يكون هناك نزاع بين الطرفين و(الرئيس) جندي كما وصف نفسه، ولا يمكن أن يضع نفسه في مكانة غير ذلك حتى يتنازع مع (الشيخ)؟!.

وأستطيع القول إن علي عثمان محمد طه استغل هذه القداسة، وأحدث تغييرات تنظيمية كثيرة داخل الكيان ليقوي شوكته، فكلما سأله الناس عن مرجعية هذه الخطوة أو تلك قال لهم «الشيخ قال»، بينما كانت علاقته بالشيخ مضطربة وليست على ما يرام. وفي مرحلة ما بعد منتصف التسعينيات برز بشكل واضح التنظيم الموازي بقيادة علي عثمان محمد طه، وعندها ظهرت عبارة (شيخ علي)، وكان قد جذب إلى صفه مجموعة كبيرة من العناصر الشبابية بقيادة أسامة عبدالله وآخرين كثر.

بدأت العبارة تنتشر شيئاً فشيئاً، حتى صار عند حواريه في مكانة (الشيخ) المؤسس د.حسن الترابي، وبالقدر نفسه من عبارات الإجلال والتقديس. وانتشرت عبارة (شيخ علي) بقوة بعد المفاصلة التاريخية في ديسمبر 1999م، وأصبح علي عثمان محمد طه فعلياً رئيساً وشيخاً للتنظيم الحاكم، وبلغت هذه القداسة أن البروفيسور محمد وقيع الله، وهو الباحث والأستاذ الجامعي صاحب الشهادات والجوائز العالمية في الفكر، صار يشير إليه في مقالاته بصحف النظام آنذاك بـ«شيخ علي»، رغم أنه أفقه منه وأكثر علماً. إلى هذه الدرجة كانت صناعة الأصنام، وهذه هي مرحلة التوالد في أوضح صورها، فقد أنتج الصنم الأول صنماً ثانياً باللقب نفسه وبالطقوس نفسها.

(نواصل)

لم يمت اللقب بموت صاحبه بل انتقل كاملاً من (الشيخ) إلى (شيخ علي). صنم واحد أنتج صنمين بعد المفاصلة

الصنم الذي يخص النسخة الإسلاموية أنه يستمد حصانته من مصدر لا يملك أحد نقضه، فيتحول نقده من خطأ في الرأي إلى معصية، ومن خلاف سياسي إلى خروج عن الدين

ثورة ديسمبر أسقطت النظام كله، ثم عادت اللغة والكتائب الجهادية.. لأن الذي سقط كان صنماً، أما الصناعة نفسها فلم تُمسّ

العدالــــة الانتقــالية في الســودان: بــين الداخـل والخارج

سلسلة قانونية في مستقبل المساءلة بعد الحرب (3)

استرداد الأمــوال المنهوبــة: هل تعــود ثــروة السودان إلى أصحابها؟

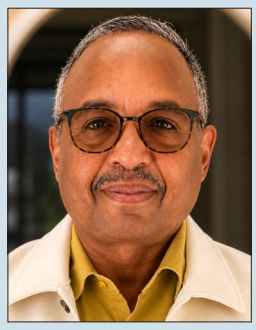

د. العبيد أحمد العبيد

لم تكن الحرب وحدها هي التي أفقدت السودان موارده. فقد ظل الفساد والاستيلاء على المال العام وتهريب الثروات إلى الخارج، بدرجات وصور مختلفة، من السمات المتكررة في تاريخ الدولة السودانية الحديثة. ومع تعاقب الأنظمة تغيرت الأدوات والأسماء، لكن بقي السؤال نفسه: أين ذهبت أموال السودانيين، وهل يمكن أن تعود يوماً؟.

نشأتُ وقضيتُ جانباً مهماً من سنوات التكوين في عهد الرئيس جعفر نميري. وما زلت أذكر كيف ارتبط في الوعي الشعبي آنذاك القرب من السلطة والاتحاد الاشتراكي، لدى بعض المنتفعين، بفرص الثراء والنفوذ وتوفير حياة مريحة لأسرهم داخل السودان وخارجه. وكانت أحاديث العمولات والامتيازات، ومن بينها ما اشتهر شعبياً بـ«السيد عشرة في المائة»، جزءاً من لغة السودانيين في وصف اقتصاد السلطة والفساد.

لكن ما حدث خلال العقود التالية كان أوسع نطاقاً وأكثر تعقيداً. ففي ظل نظام الإنقاذ، ومع اتساع موارد الدولة، ولا سيما بعد استخراج النفط ثم التوسع في اقتصاد الذهب، تشابكت السلطة السياسية والاقتصادية والأمنية بصورة غير مسبوقة، واتسعت شبكات الشركات والواجهات التجارية والمصالح المرتبطة بمراكز النفوذ.

ثم جاءت الحرب الحالية، لا لتوقف ذلك المسار، وإنما لتخلق بيئة جديدة قد يكون فيها الاستيلاء على الموارد والاتجار بها ونقل الأموال خارج البلاد أسهل وأقل خضوعاً للرقابة.

ولا يعني ذلك، بطبيعة الحال، أن كل ثروة يملكها مسؤول سابق أو قائد عسكري أو أحد أفراد أسرته هي مال مسروق. فالمصادرة ليست حكماً سياسياً، والاشتباه ليس دليلاً، والقرابة لا تنقل المسؤولية الجنائية من شخص إلى آخر. ولكن حيث توجد أدلة على اختلاس المال العام، أو الرشوة، أو إساءة استعمال السلطة، أو غسل عائدات الفساد، أو إخفائها في حسابات وشركات وعقارات داخل السودان وخارجه، يصبح التحقيق واجباً لا خياراً.

وهنا يبرز السؤال: كيف ومتى يستطيع السودانيون استرداد الأموال العامة التي نُهبت وهُرّبت إلى الخارج؟ وهل يمكن استخدام جزء منها لجبر ضرر الضحايا، وتوجيه الباقي لإعادة بناء السودان؟.

المال المنهوب والعدالة الانتقالية

لا يُعد استرداد الأموال المنهوبة عادةً واحداً من الأركان التقليدية للعدالة الانتقالية، التي تركز على المساءلة، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، والمصالحة، وضمان عدم التكرار.

لكن الحالة السودانية تستدعي فهماً أوسع.

فإذا استُخدمت السلطة للاستيلاء على موارد الدولة، وإذا ساعد الفساد في تمويل أجهزة القمع أو شبكات الحرب، وإذا حُرمت المجتمعات من مواردها بينما تحولت تلك الموارد إلى ثروات خاصة داخل البلاد وخارجها، فإن استرداد الأموال لا يعود مجرد مسألة من مسائل مكافحة الفساد.

إنه يصبح جزءاً من تفكيك البنية الاقتصادية للإفلات من العقاب.

ولذلك لا ينبغي أن يكون السؤال فقط: كم نستطيع أن نسترد؟ بل أيضاً: لمن تعود الأموال المستردة؟ ومن يقرر كيفية استخدامها؟ وهل ينبغي أن يكون للضحايا حق مباشر في جزء منها؟.

القانون الدولي: المال الذي يعبر الحدود لا يفلت بالضرورة من القانون

يمتلك السودان بالفعل أساساً قانونياً دولياً مهماً. فقد وقّع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في 14 يناير 2005، وصادق عليها في 5 سبتمبر 2014. ويكتسب ذلك أهمية خاصة لأن الفصل الخامس من الاتفاقية مخصص بالكامل لاسترداد الموجودات، وتقرر المادة 51 أن إعادة الموجودات مبدأ أساسي في الاتفاقية.

ولا تضع الاتفاقية الالتزامات على الدولة التي تطالب باسترداد أموالها وحدها. فالدولة الطرف التي توجد فيها الأصول تقع عليها أيضاً، وفق شروط الاتفاقية وقانونها الداخلي، التزامات بالتعاون في الكشف والتتبع والتجميد والمصادرة والإعادة.

ويمكن اختصار المسار في ست مراحل:

تحديد الأموال تتبعها - تجميدها أو حجزها - إثبات مصدرها غير المشروع - مصادرتها - إعادتها والتصرف فيها.

لكن هذه المراحل ليست شيئاً واحداً.

العثور على الأموال ليس استرداداً، وتجميدها ليس مصادرة، ومصادرتها لا تعني بالضرورة أنها عادت إلى السودان.

وتوفر المواد 52 إلى 57 من الاتفاقية شبكة مهمة من التدابير المتعلقة بالكشف عن الأموال، والحسابات المرتبطة بالأشخاص المعرضين سياسياً، والاسترداد المباشر، والتعاون في المصادرة، والتجميد، وأخيراً إعادة الممتلكات.

لكن الاتفاقية لا تعطي السودان الحق في أن يرسل إلى دولة أجنبية قائمة بأسماء مسؤولين سابقين أو حاليين، ثم يطلب مصادرة ممتلكاتهم.

فالدولة التي توجد فيها الأموال ستطبق قانونها، والمحكمة ستطلب الأدلة، وللمتهم ولأصحاب الحقوق من الغير ضماناتهم القانونية.

ومن هنا يبرز السؤال السوداني الأصعب:

هل يستطيع السودان أن يقدم إلى المحاكم والسلطات الأجنبية أدلة قابلة للاستخدام قضائياً تثبت أن المال المطلوب تجميده أو مصادرته هو بالفعل مال عام منهوب أو عائد لجريمة فساد؟.

ويتلوه سؤال لا يقل صعوبة: هل ستثق تلك المحاكم في التحقيقات والأحكام الصادرة عن مؤسسات عدلية سودانية أضعفتها الحرب، وعانت قبلها أصلاً من التسييس ونقص القدرات والاستقلال؟ش

وهنا تظهر مرة أخرى المفارقة التي ناقشناها في المقال السابق: كلما ضعفت مؤسسات السودان ازدادت حاجته إلى التعاون القضائي الدولي، وكلما ضعفت تلك المؤسسات أصبح الحصول على ذلك التعاون أكثر صعوبة.

القانون السوداني: المشكلة ليست غياب النصوص فقط

السودان لا يبدأ من فراغ قانوني. فهناك قواعد جنائية تتعلق بالمال العام والفساد، إلى جانب تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن بينها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2014، الذي أنشأ إطاراً للتعامل مع عائدات الجرائم والمعلومات المالية. كما توجد آليات للحجز والمصادرة في المنظومة القانونية السودانية.

لكن استرداد الأموال الموجودة في الخارج لا يحتاج إلى قانون فحسب.

إنه يحتاج إلى محققين ماليين متخصصين، ونيابة مستقلة، ووحدة معلومات مالية فعالة، وقضاة مؤهلين، وقدرة على تتبع الملكية المستفيدة للشركات، ومحامين في الولايات القضائية الأجنبية، وطلبات مساعدة قانونية متبادلة تستوفي متطلبات الدولة المطلوب منها التعاون.

ومن هنا فإن استرداد الأموال المنهوبة لا يمكن أن يُدار بمنطق اللجان السياسية المؤقتة أو الشعارات. إنه مجال قانوني ومالي دولي شديد التخصص.

النهب لم يتوقف: اقتصاد الحرب واستمرار النزاع

لكن أحد أخطر الأخطاء هو التعامل مع استرداد الأموال باعتباره مسألة تخص الماضي وحده.

فالفساد والاستيلاء على الموارد لم يتوقفا بسقوط نظام البشير. والحرب الحالية نفسها خلقت اقتصاداً يقوم على السيطرة على الموارد والأسواق والذهب والتجارة والحدود والنقل والشركات، في ظل انهيار واسع للرقابة ومؤسسات الدولة.

ولا يعني ذلك أن كل من يمارس نشاطاً اقتصادياً أثناء الحرب يستفيد منها بصورة غير مشروعة، أو أن كل ثروة تكونت خلالها هي مال منهوب. لكن من الضروري التحقيق في الأموال والأصول التي توجد أدلة على أنها نتجت عن الاستيلاء غير المشروع على الموارد العامة، أو الفساد، أو غسل الأموال، أو تحويل موارد الدولة إلى مصالح خاصة.

وهنا يجب أن نطرح سؤالاً ربما يكون أكثر حساسية من السؤال القانوني: هل أصبحت الحرب نفسها مصدراً للثراء لبعض الأطراف والشبكات، بحيث أصبح لبعض المستفيدين من اقتصادها حافز مادي لاستمرارها بدلاً من إنهائها؟. لا يجوز الإجابة عن هذا السؤال بالشعارات أو الاتهامات غير المثبتة. لكنه أيضاً سؤال لا يجوز للسودانيين تجاهله. فالحروب لا تنتج القتلى والجرحى والنازحين واللاجئين وحدهم؛ إنها تنتج أيضاً اقتصاداً للحرب ومستفيدين منه. وحين تصبح السيطرة على الذهب والموارد والتجارة والأسواق ومؤسسات الدولة مصدراً للإثراء، قد تنشأ مصالح اقتصادية تستفيد من استمرار الفوضى.

> **إذا استُخدمت السلطة للاستيلاء على موارد الدولة، وإذا ساعد الفساد في تمويل أجهزة القمع أو شبكات الحرب، فإن استرداد الأموال يصبح جزءاً من تفكيك البنية الاقتصادية للإفلات من العقاب.**

ومن هنا يكتسب استرداد الأموال بعداً يتجاوز العدالة للماضي: استرداد الأموال في السودان ليس فقط عدالةً للماضي؛ بل قد يصبح أيضاً وسيلة لحرمان اقتصاد الحرب من بعض مكاسبه في الحاضر.

ولكن من أين نبدأ؟ التدرج الاستراتيجي

إذا حاول السودان مستقبلاً فتح كل ملفات الفساد منذ الاستقلال في وقت واحد، فالأرجح أن ينتهي إلى فتح آلاف الملفات وعدم إنجاز أهمها. ولذلك نحتاج إلى التدرج الاستراتيجي في استرداد الأموال المنهوبة.

ولا يعني التدرج الاستراتيجي طي ملفات الفترات الأخرى، ولا منح حصانة لأي عهد. بل هو اعتراف بأن قدرات الدولة الانتقالية ستكون محدودة، وأن العدالة الفعالة تقتضي البدء بالملفات الأكبر والأكثر إلحاحاً والأكثر قابلية للتحقيق. وينبغي أن تحدد الأولويات وفق معايير موضوعية: حجم الأموال المحتمل استردادها، وقوة الأدلة، واحتمال اختفاء الأصول، والصلة بتمويل الحرب أو الانتهاكات، وإمكانية التعاون مع الدولة التي توجد فيها الأموال، وقيمة الاسترداد بالنسبة للضحايا والمصلحة العامة.

وبتطبيق هذه المعايير، أرى أن يبدأ السودان بمسارين متوازيين.

المسار الأول: فترة نظام البشير 1989–2019. فقد امتدت ثلاثين عاماً وشهدت تدفقات كبيرة من عائدات النفط والذهب، وتوسعاً هائلاً في المؤسسات والشركات والشبكات الاقتصادية المرتبطة بمراكز السلطة. ومن المعقول أن تكون بعض أكبر ملفات الأموال العامة القابلة للتحقيق مرتبطة بهذه المرحلة.

المسار الثاني: الحرب الحالية واقتصادها. وهذا أكثر إلحاحاً؛ لأن الأموال التي تتحرك اليوم قد تختفي غداً، والشركات يمكن إعادة هيكلتها، والحسابات نقلها، والأصول تحويلها من نقد إلى ذهب أو عقارات أو شركات، ثم نقلها بين ولايات قضائية مختلفة.

وبالتالي لا يكون الاختيار بين الماضي والحاضر: نعود إلى فترة الإنقاذ لاسترداد أكبر ما يمكن من الثروة التي فقدها السودان، ونلاحق اقتصاد الحرب الحالية لمنع استمرار النزيف المالي وقطع بعض الحوافز الاقتصادية المرتبطة بإطالة النزاع.

ولا ينبغي أن تحدد هوية الشخص أو انتماؤه السياسي أو العسكري مسار التحقيق؛ الذي ينبغي أن يقود التحقيق هو المال، ومصدره، والأدلة التي تقود إليه.

التجميد الآن... والمصادرة عندما يقول القضاء كلمته

هذه النقطة مهمة للغاية في ظل استمرار الحرب. فلا ينبغي الخلط بين التجميد التحفظي والمصادرة النهائية.

قد تسمح قوانين دولة أجنبية، عند توافر الشروط القانونية، بتجميد أصول مؤقتاً لمنع نقلها أو إخفائها قبل انتهاء التحقيق والمحاكمة. أما المصادرة النهائية فتتطلب إجراءات وأدلة وضمانات أشد.

ولذلك: التجميد المبكر يحفظ المال إلى أن يقول القضاء كلمته؛ أما المصادرة النهائية فتتطلب الإثبات والإجراءات والضمانات.

وهذه إحدى أهم المساحات التي يمكن للسودانيين أن يبدأوا العمل عليها حتى قبل انتهاء الحرب.

نيجيريا: الأموال يمكن أن تعود

تقدم نيجيريا واحداً من أهم الأمثلة الأفريقية. فقد استمرت ملاحقة الأموال المرتبطة بالرئيس العسكري السابق ساني أباتشا وأسرته سنوات طويلة، وعبر ولايات قضائية متعددة. ومن أبرز العمليات إعادة نحو 321 مليون دولار من سويسرا إلى نيجيريا بموجب ترتيبات تضمنت دوراً للبنك الدولي، واستخدام الأموال في برامج تحويلات نقدية للفقراء والفئات الهشة، مع آليات للمتابعة والرقابة.

وفي 2020، أعيد إلى نيجيريا ما يزيد على 300 مليون دولار من أموال أباتشا عبر الولايات المتحدة وجيرسي، في إطار تضمن ترتيبات لاستخدام الأموال في مشروعات بنية تحتية محددة وآليات للمراقبة. والدرس ليس أن الاسترداد سهل. بعض هذه الأموال احتاج إلى سنوات من التحقيق والتقاضي والتعاون الدولي. لكن الدرس الأساسي هو: المال الذي خرج من البلاد لا يصبح بالضرورة مالاً ضائعاً إلى الأبد.

> **لا يكون الاختيار بين الماضي والحاضر: نعود إلى فترة الإنقاذ لاسترداد أكبر ما يمكن من الثروة التي فقدها السودان، ونلاحق اقتصاد الحرب لمنع استمرار النزيف.**

بيرو وكازاخستان: ماذا نفعل بالمال عندما يعود؟

وتقدم بيرو درساً آخر. فقد استعادت أموالاً مرتبطة بشبكة فلاديميرو مونتيسينوس، رئيس جهاز الاستخبارات في عهد ألبرتو فوجيموري، بالتعاون مع دول من بينها سويسرا. والأهم أن بعض ترتيبات إعادة الأموال رُبطت لاحقاً بتعزيز المؤسسات العدلية ومكافحة الفساد. وهذا يحمل رسالة مهمة للسودان: يمكن للمال الذي ساهم الفساد في إضعاف الدولة من خلاله أن يعود ليساعد في إعادة بناء المؤسسات التي تمنع تكرار الفساد.

أما تجربة BOTA في كازاخستان، فقد استخدمت آلية مستقلة لتوجيه أكثر من مائة مليون دولار من أصول متنازع عليها إلى برامج اجتماعية تستهدف الأطفال والشباب والأسر الهشة. ولا تعني هذه التجارب وجود قاعدة دولية تلزم كل دولة بتخصيص الأموال المستردة للضحايا. لكنها تثبت أن هناك بدائل عن مجرد تحويل المال المسترد إلى خزينة الدولة دون ضمانات.

هل للضحايا نصيب في الأموال المستردة؟

وهنا نصل إلى صميم العلاقة بين استرداد الأموال والعدالة الانتقالية. إذا استرد السودان مئات الملايين، وربما أكثر، فمن هم أصحاب الأولوية؟ ضحايا القتل والتعذيب؟ أسر المفقودين؟ النازحون واللاجئون؟ ضحايا النوع الاجتماعي والعنف الجنسي؟ المجتمعات التي دُمرت قراها أو حُرمت من مواردها؟ أم إعادة بناء المستشفيات والمدارس والقضاء والشرطة ومؤسسات الدولة؟.

القانون الدولي لحقوق الإنسان يفهم جبر الضرر بصورة أوسع من مجرد التعويض المالي؛ فهو يشمل، بحسب طبيعة الانتهاك، الرد والتعويض وإعادة التأهيل والترضية وضمانات عدم التكرار. ولهذا أرى أن يتضمن النظام السوداني المستقبلي صندوقاً وطنياً مستقلاً لجبر ضرر ضحايا الانتهاكات الجسيمة، تخصص له نسبة معتبرة من صافي الأموال العامة المستردة، مع وضع قواعد قانونية دقيقة لتحديد المستفيدين، والإدارة المستقلة، والمراجعة المالية، والشفافية والرقابة العامة.

لكن ينبغي أن نكون واضحين: تخصيص نسبة من الأموال المستردة للضحايا هو خيار ينبغي للسودان أن يتبناه في إطار عدالته الانتقالية؛ وليس قاعدة عامة تفرضها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ومن هنا يبرز سؤال آخر: إلى من تُعاد أموال السودان إذا لم تكن الدولة السودانية نفسها قد استعادت بعد شرعيتها ومؤسساتها؟.

إن إعادة الأموال إلى مؤسسات فاسدة أو غير خاضعة للرقابة قد تعني ببساطة سرقة المال مرتين.

استراتيجية وطنية لاسترداد ثروة السودان

يحتاج السودان، منذ الآن، إلى تصور لاستراتيجية وطنية تقوم على هدفين مترابطين: استرداد ما نُهب في الماضي، ومنع استمرار النهب في الحاضر. وتبدأ الاستراتيجية بخريطة للأصول لا بقائمة سياسية للأشخاص. ينبغي رسم خريطة للقطاعات والأصول والشركات والحسابات والعقارات وشبكات الوسطاء وهياكل الملكية المستفيدة والدول ذات الصلة. ثم تصنيف الملفات بحسب قيمة الأصول، وقوة الأدلة، وخطر تبديدها، وإمكانية اتخاذ إجراء قانوني بشأنها.

وسيحتاج السودان كذلك إلى هيئة متخصصة ومستقلة لاسترداد الأصول، تضم خبرات في القانون الجنائي والمالي الدولي، والتحقيق المالي، والمحاسبة الجنائية، والملكية المستفيدة، والمساعدة القانونية المتبادلة، وإدارة الأصول. والأهم أن تخضع هي نفسها لرقابة صارمة. فلا معنى لإنشاء جهاز لاسترداد المال العام إذا أصبح أداة سياسية أو مصدراً جديداً للفساد.

وماذا نفعل قبل أن تنتهي الحرب؟

لا ينبغي أن ننتظر قيام الحكومة الانتقالية المقبلة حتى نبدأ التفكير. يمكن للخبراء السودانيين في القانون والمصارف والمحاسبة والتحقيق المالي، ولمنظمات المجتمع المدني والجاليات في الخارج، أن يبدأوا الآن في بناء المعرفة وحفظ المعلومات المشروعة وتحديد الولايات القضائية المهمة ودراسة أنظمتها القانونية وبناء العلاقات المهنية مع المحامين والمنظمات المتخصصة في استرداد الأصول.

ويمكن دراسة السجلات العامة للشركات والعقارات والملكية المستفيدة حيث يسمح القانون بذلك، وحفظ الوثائق المتاحة بصورة مشروعة، وتطوير قاعدة معرفة تساعد المؤسسات السودانية المستقبلية.

لكن يجب وضع خط أحمر واضح.

لا ينبغي للجاليات أو النشطاء أن يتحولوا إلى محققين سريين أو محاكم في المهجر، ولا أن ينشروا اتهامات غير موثقة، ولا أن يحصلوا على المعلومات بوسائل غير قانونية. فالهدف هو حفظ المعلومات وتحويلها، عندما تتوافر المؤسسات المختصة، إلى أدلة يمكن أن يستخدمها محقق مالي أو مدع عام أو محكمة.

وفي الحالات التي توجد فيها معلومات جديّة عن أصول قد تكون عائدات فساد أو جرائم مالية، يستطيع المحامون والمنظمات المتخصصة دراسة الطرق القانونية المتاحة لإبلاغ السلطات المختصة ووحدات المعلومات المالية في الدول المعنية.

وهكذا: يمكن أن تنتظر المصادرة النهائية قيام مؤسسات قضائية قادرة؛ أما حفظ الأدلة ومنع اختفاء الأموال فلا ينبغي أن ينتظرا نهاية الحرب.

من يملك المال.. ومن يملك القرار؟

في المقال الأول من هذه السلسلة كان السؤال: أي محكمة يمكن أن تطرق باب مجرم الحرب السوداني؟.

وفي المقال الثاني أصبح السؤال: إذا كان المطلوب أو الدليل في دولة أخرى، فكيف تعبر العدالة الحدود؟.

أما في هذا المقال فالسؤال هو: كيف تعود الثروة التي عبرت الحدود؟ لكن الإجابة تقودنا إلى سؤال أصعب من استرداد المال نفسه.

فقد تُحدد الأموال، ثم تجمدها دولة أجنبية، ثم تصدر محكمة بعد سنوات حكماً بمصادرتها، ثم يصبح من الممكن أخيراً إعادتها.

عندها نصل إلى السؤال الذي لا تستطيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإجابة عنه نيابة عن السودانيين: من يملك الشرعية ليقرر ماذا نفعل بهذه الأموال؟ من يحدد الضحايا الذين يستحقون جبر الضرر؟ ومن يقرر مقدار ما يذهب إليهم؟ ومن يقرر ما يخصص لإعادة الإعمار أو إصلاح القضاء أو التعليم والصحة؟ ومن يراقب المال؟ ومن يضمن ألا يُسرق مرة أخرى؟.

وهنا تنتهي تقريباً الرحلة الأولى من هذه السلسلة، رحلة العدالة بين الداخل والخارج، ونصل إلى عتبة سؤال مختلف تماماً. فاسترداد المال قد تحكمه قواعد القانون الدولي والتعاون بين الدول، لكن تحديد من يقرر، وما الذي يقرر، ومتى تبدأ كل مرحلة من مراحل العدالة الانتقالية، لا يمكن أن تفرضه محكمة أجنبية أو اتفاقية دولية.

ذلك قرار يجب أن يصنعه السودانيون.

وهذا يقودنا إلى السؤال الذي سيكون موضوع المقال القادم: من يقرر ماذا... ومتى؟.

ولعل علينا، قبل أن نتحدث عن المحاكم والتعويضات والمصالحة، أن نجيب أولاً عن السؤال الأكثر أساسية: من يملك الشرعية في سودان ما بعد الحرب ليقرر شكل العدالة الانتقالية، وأولوياتها، وتوقيتها؟

وأخيراً، ربما ينبغي ألا ننتظر حتى يصمت السلاح لكي نبدأ. ففي السودان، قد يكون قطع الطريق على المال المنهوب جزءاً من قطع الطريق على الحرب نفسها. والعدالة الانتقالية لا تبدأ فقط يوم يصمت السلاح؛ وقد تبدأ أحياناً بتتبع المال الذي يساعد على إبقائه مشتعلاً.

الهندسة المتناقضة في خطاب الجنرال ياسر العطا

قراءة في مآزق الوصاية والتموضع

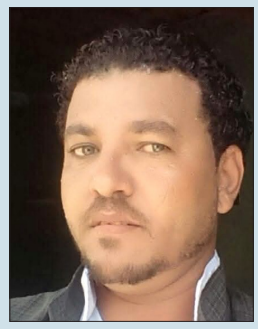

وليد عنبوور

في لحظة سياسية وعسكرية شديدة الاضطراب، لا تعود تصريحات القيادات العسكرية مجرد مواقف عابرة مرتبطة بتطورات الميدان أو ضرورات التعبئة؛ إذ تتحول إلى نصوص سياسية تكشف بنية التفكير العسكري الذي يدير المشهد، وتكشف حدود رؤيته للدولة وموقع المجتمع والقوى المدنية في مستقبل السودان. ولذلك يصبح خطاب الفريق أول ياسر العطا في حواره مع صحيفة «الشروق» المصرية مادة تتجاوز التصريح العسكري المباشر، خصوصاً عندما يجمع بين الحديث عن عدم رغبة الجيش في الحكم، والدعوة في الوقت ذاته إلى بقاء القائد العام رئيساً للدولة لثلاث أو أربع دورات انتخابية، وبين تصعيد الخطاب تجاه إثيوبيا ودول الإقليم، وتقديم تصورات تتجاوز حدود الحرب إلى شكل الدولة بعدها.

فالخطاب الذي يربط حماية الدولة باستمرار القيادة العسكرية في قمة السلطة يخلط بين حماية الحدود وخضوع الجيش للسلطة المدنية، وينقل مفهوم حماية الدولة إلى حماية بنية الحكم ذاتها، محولاً الخوف من الفوضى إلى مبرر لإدامة الوصاية، بينما تحتاج الدولة التي انهارت مؤسساتها إلى فصل واضح بين وظيفة الدفاع وحق المجتمع في اختيار السلطة وصياغة مستقبله السياسي بحرية.

تناقضات الحوار التأسيسي وسقف الوصاية فوق الدستورية

المفارقة الأولى تبدأ من العبارة التي تقول إن الجيش لا يريد حكم البلاد، ثم تنتقل مباشرة إلى تصور يجعل القائد العام رئيساً للدولة خلال ثلاث أو أربع انتخابات مقبلة، مع منح الأحزاب الفائزة مسؤولية تشكيل الجهاز التنفيذي. وهي صيغة لا تنهي الحكم العسكري، بل تتجه إلى إعادة إنتاجه داخل هندسة انتخابية؛ إذ يصبح الانتخاب قائماً تحت سقف عسكري محدد سلفاً، وتصبح شرعية الصندوق مرتبطة بوجود وصاية فوق دستورية تملك حق حماية الدولة وتحديد رئيسها في الوقت ذاته، مما يحول الانتخابات من أداة لإنتاج السلطة إلى آلية لإعادة ترتيبها داخل المجال الذي تسمح به المؤسسة العسكرية.

وقد ذهب العطا في الحوار إلى القول إن وجهة نظره تتمثل في أن القائد العام، أياً كان اسمه، يكون رأس الدولة، مع تولي الانتخابات البرلمانية إنتاج الحكومة التنفيذية.

المشكلة لا تتعلق فقط بعدد الدورات الانتخابية المقترحة، وتتجاوز ذلك إلى الفكرة المؤسسة خلفها؛ فحين يقرر القائد العسكري مسبقاً أن موقع رئيس الدولة ينبغي أن يبقى مرتبطاً بالقائد العام، تصبح المؤسسة العسكرية طرفاً في صياغة العقد السياسي قبل بدء النقاش الوطني حوله، ويغدو الحديث عن حياد الجيش منفصلاً عن وظيفته السياسية الفعلية؛ لأن من يحدد شكل الحكم ويضع سقفاً لاختيار رأس الدولة لا يستطيع تقديم نفسه باعتباره مؤسسة بعيدة عن صناعة السلطة.

وتزداد المفارقة حدة عندما يوضع هذا التصور أمام الحوار السوداني . السوداني الذي يجري تقديمه باعتباره مساراً تشارك فيه القوى السياسية والمدنية لتحديد مستقبل الدولة وترتيبات الحكم؛ فإذا كان الحوار سياسياً ومدنياً وتأسيسياً، فإن الجيش لا ينبغي أن يكون طرفاً فيه أصلاً، لأن المؤسسة العسكرية ليست حزباً سياسياً ولا هيئة تفويض شعبي ولا مكوناً مدنياً يملك حق التفاوض حول شكل الدولة ونظام الحكم ورئاسة الدولة وتوزيع السلطة، وتظل مؤسسة وطنية مهنية تنشأ وظيفتها داخل الدولة وتخضع للعقد الدستوري الذي يصوغه المجتمع.

وهذا يجعل التناقض أكثر حدة: فإذا كان الجيش غير معني بالقضايا السياسية، كما يفترض في الدولة الديمقراطية، فكيف يصبح موقع القائد العام في رئاسة الدولة قضية يحددها الجيش مسبقاً؟ وإذا كان الحوار مدنياً، فكيف تصبح المؤسسة العسكرية صاحبة تصور جاهز لشكل السلطة المفترض أن ينتجه الحوار؟ وإذا كان الحوار تأسيسياً، فكيف تسبق المؤسسة العسكرية المشاركين إلى تحديد إحدى أهم قضايا التأسيس؟.

القضية ليست أن يشارك الجيش ثم يلتزم بمخرجات الحوار؛ والحقيقة المعرفية أن الجيش لا ينبغي أن يكون طرفاً سياسياً في الحوار من الأساس، لأن مهمته تبدأ داخل الدولة التي ينتجها العقد الدستوري، لا عند صياغة ذلك العقد.

وعلى هذا الأساس، فإن طرح بقاء القائد العام رئيساً للدولة لثلاث أو أربع دورات لا يمثل مجرد رأي شخصي، بل يكشف اختلاطاً بين المجال العسكري والمجال السياسي، ورغبة في الاحتفاظ بحق تحديد جزء من المستقبل السياسي للدولة، حتى مع إعلان عدم الرغبة في الحكم؛ فالمؤسسة التي تحدد رأس الدولة، وشكل العلاقة بين البرلمان والجهاز التنفيذي والقائد العام، والمدة التي يبقى فيها العسكري في قمة السلطة، تكون قد دخلت المجال السياسي من أوسع أبوابه، مهما كانت اللغة المستخدمة لتسمية ذلك حماية أو ضرورة أو انتقالاً مؤقتاً.

ولهذا ينسف هذا الطرح الحوار السوداني . السوداني قبل بدايته؛ لأن الحوار الذي

يفترض أن يكون مساحة لصياغة عقد وطني جديد لا يستطيع أن يبدأ تحت سقف سياسي تحدده المؤسسة العسكرية مسبقاً، كما لا يستطيع أن يتحول إلى عملية تأسيس حقيقية إذا كان الجيش يحمل نتيجة سياسية جاهزة يريد إدخالها إلى الطاولة.

فالتأسيس يقتضي أن يقرر المجتمع شكل الدولة ونظام الحكم ورئاسة الدولة والعلاقة بين المؤسسات، ثم يخضع الجيش لما ينتجه هذا العقد من قواعد دستورية، لا أن يدخل لحظة التأسيس حاملاً تصوراً مسبقاً لرأس الدولة.

ضمن هذا المشهد، يصبح بعض الأفندية المدنيين الذين يروجون للحوار مع تجاهل هذه المفارقة جزءاً من وظيفة سياسية خطرة؛ لأنهم يقدمون غطاءً مدنياً لترتيب عسكري مسبق، ويتحولون بذلك إلى «دمى في يد العسكر»، سواء امتلكوا الوعي الكامل بهذه الوظيفة أم تحركوا تحت وهم فتح طريق للحل. فالمعيار الحقيقي هو الوظيفة السياسية التي يؤديها هذا الدور في إنتاج الشرعية، وحين يجري تسويق حوار تأسيسي بالتزامن مع تحديد رأس الدولة مسبقاً، تصبح المشاركة المدنية أداة تزيين لترتيب سلطوي بعيداً عن الشراكة الفعلية.

هذه المفارقة تقود إلى أصل أعمق للأزمة يتعلق بطبيعة المؤسسة العسكرية ذاتها. فالقوات المسلحة بصورتها التاريخية جزء من بنية الأزمة التي أنتجت الدولة القديمة، وتراكمت داخلها علاقة معقدة بين القوة العسكرية والسلطة والاقتصاد ومراكز النفوذ. ولذلك فإن التعامل معها باعتبارها مؤسسة تحتاج إلى إصلاحات إدارية فقط لا يمس جذور المشكلة؛ لأن حرب 15 أبريل كشفت عجز النموذج القديم للدولة وتهاوي ترتيباته الأمنية والسياسية عن حماية المجتمع، كما كشفت أن إعادة إنتاج المؤسسة ذاتها بالعقيدة والبنية والعلاقات القديمة لن تقود إلى دولة جديدة.

> **حين تحدد المؤسسة العسكرية رأس الدولة وشكل الحكم قبل الحوار، تصبح الانتخابات آلية لإعادة ترتيب السلطة داخل سقف عسكري، لا أداة حرة لإنتاج الشرعية**

> **التأسيس يقتضي أن يقرر المجتمع شكل الدولة ونظام الحكم والعلاقة بين المؤسسات، ثم يخضع الجيش للعقد الدستوري، لا أن يدخل لحظة التأسيس حاملاً تصوراً مسبقاً**

ترحيل الأزمة إلى الخارج وتوظيف الملفات الإقليمية والميدانية

في الوقت نفسه، تكشف تصريحات العطا عن انتقال الخطاب العسكري من الدفاع عن المجال الوطني إلى صناعة فضاء جيوسياسي واسع ومتشابك للتهديدات. فبعد الاتهامات المتكررة للإمارات، يتجه الخطاب هذه المرة نحو تصعيد مباشر ضد إثيوبيا، مستشهداً بادعاءات حول استخدام مطار أصوصا للانطلاق الميداني، رابطاً ذلك بمعارك النيل الأزرق والحديث عن مساع إثيوبية للوصول إلى ميناء عصب الإريتري، وهي قضايا وردت ضمن الحوار نفسه إلى جانب حديثه عن دارفور والتطورات الميدانية.

هذا المنطق لا يمنح الحرب امتداداً عابراً للحدود فحسب، بل تتجاوز أبعاده التناقضات التاريخية والتوازنات الأمنية الحساسة بين أسمرا وأديس أبابا، محوّلاً الخطاب العسكري إلى أداة لإعادة تعريف الصراع الداخلي باعتباره مواجهة متعددة الجبهات، تغذي الاستقطاب الإقليمي وتصوغ اصطفافات الخصوم والحلفاء استناداً إلى مخاوف الجوار.

هذا النمط من الخطاب يستوجب قراءة استراتيجية مستقلة؛ إذ إن نقل مركز الأزمة إلى الفضاء الخارجي قد يمنح المؤسسة العسكرية قدرة مؤقتة على حشد الداخل وتبرير الاستعانة بأطراف خارجية، لكنه لا يعالج الجذور الحقيقية للصراع. وحتى مع فرضية وجود تدخلات إقليمية، فإن ذلك لا يلغي المسؤولية التاريخية للبنية السياسية والأمنية التي أدت إلى انهيار الدولة وتحالفت مع النظام المحلول، ولا يمنح المؤسسة العسكرية مسوغاً لاتخاذ حماية السيادة ذريعة للانفراد برسم مستقبل البلاد؛ فالسيادة الوطنية الحقيقية تبنى على الإرادة الشعبية والعقد الاجتماعي، وتتعارض مع هيمنة المؤسسة العسكرية على المجال السياسي.

وإقحام الملف الإثيوبي في هذا التوقيت الحرج، بالنظر إلى ملفات الحدود والفشقة وسد النهضة، يحمل مخاطر استراتيجية قد تحول الشريط الحدودي إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، وتضع البلاد داخل محاور لا تملك أدوات التوجيه فيها، وقد تدفعها إلى خدمة حسابات إقليمية تتجاوز المصلحة السودانية المباشرة.

وتتكرر الهندسة نفسها في الحديث عن جبهات دارفور والنيل الأزرق، إذ يجري تقديم وعود باقتراب تحرير الفاشر ونيالا والجنينة، مع تصوير جبهة النيل الأزرق باعتبارها محاولة لإعاقة التقدم نحو الغرب. وهذه طريقة تصنع النصر قبل اكتماله على الأرض، وتحول التوقعات العسكرية إلى حقائق سياسية مسبقة؛ وهذه الفجوة بين الواقع والتعبئة واحدة من أشد مظاهر الهروب إلى الأمام، لأن الدولة لا تستطيع بناء شرعيتها على انتصارات معلنة قبل تحققها.

والبعد الأشد إقلاقاً أن خطاب النصر المتكرر قد يزيح النقاش عن كلفة الحرب الإنسانية والاجتماعية، وعن ملايين النازحين واللاجئين وتدمير المؤسسات وانهيار الاقتصاد، ويجعل المجتمع مطالباً بالصمت أمام كل تجاوز ما دام الخطاب يعده بانتصار قريب، فتستمر التعبئة وتتأجل معالجة أسباب الانهيار.

وتكشف قضية المعتقلين، وما ارتبط بحديث العطا عن احتجاز شقيقه منذ الأيام الأولى للحرب، ثم رفضه تمييزه عن غيره من المعتقلين، نقطة تتجاوز المأساة الفردية إلى كيفية توظيف القضية داخل الخطاب العام، بما يمكن أن يحولها سياسياً إلى مادة للتعبئة واستمرار الحرب؛ فتحويل مأساة المعتقلين إلى وقود لمزيد من الدمار لا يقدم حلاً.

أما الملف الروسي في البحر الأحمر، وما يرتبط بتأخر الاتفاق حول القاعدة البحرية بسبب غياب البرلمان، فيكشف بدوره عن سؤال السيادة الدستورية؛ إذ لا يمكن اختزال القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالموانئ والقواعد العسكرية والوجود الأجنبي في ترتيبات مؤقتة تفرضها الحرب، كما أن الاتهامات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية تحتاج إلى تحقيق مستقل وشفاف؛ لأن حماية السيادة تعني أيضاً ترسيخ أركان المحاسبة والنزاهة المؤسسية، وحظر تحويل الملفات السيادية إلى أدوات في صراعات القوى الكبرى.

من شرعية السلاح إلى شرعية التأسيس

المحصلة السياسية لهذه التصريحات تتضح في تركيبها: توسيع دائرة التهديدات الإقليمية، وتثبيت مركزية المؤسسة العسكرية، وتصنيع انتصارات مستقبلية، وربط الأزمة بمخاطر الخارج لفرض تصور معين للدولة القادمة؛ فتغدو هذه الهندسة آلية متكاملة لتأجيل استحقاق التأسيس الحقيقي، بينما جاءت حرب 15 أبريل لتكشف النهاية الفعلية للنموذج القديم للدولة، لا سقوط سلطة عابرة فقط.

لقد أعلنت الحرب النهاية العملية لدولة تآكلت بنيتها عبر عقود من الانقلابات والحروب ومراكز القوة المتعددة؛ انهارت مؤسساتها، وتفتت وظائفها، وتبعثرت سلطتها، وتحولت أجزاء واسعة من بنيتها إلى ركام، وما بقي من مؤسساتها القديمة فقد القدرة على إنتاج حياة وطنية مستقرة. ولذلك فإن محاولة ترميم ذلك الركام أو إعادة تدوير أطلاله تحت عناوين ومسميات جديدة لن تعني استعادة الدولة، بل تؤدي إلى إعادة إنتاج شروط الفاجعة ذاتها.

المطلوب بعد 15 أبريل ليس إعادة بناء الدولة القديمة، ولا ترميم مؤسساتها المنهارة، ولا إعادة توزيع مواقعها بين النخب والقوى التي عاشت داخل بنيتها؛ بل تتجلى الحاجة في إعلان القطيعة التاريخية مع النموذج الذي انتهت آخر تجلياته في الحرب، والبدء في تأسيس دولة سودانية جديدة تنشأ من عقد وطني جديد ومن إرادة السودانيين الحرة، لا من موازين القوة التي أفرزتها الحرب.

ولذلك فإن إعادة التأسيس عملية سياسية ودستورية تعيد تحديد شكل الدولة ونظام الحكم وتوزيع السلطة والعلاقة بين المركز والأقاليم والعدالة الانتقالية والعلاقة بين الجيش والمجتمع والاقتصاد السياسي للمؤسسات العسكرية.

ومن هذا المنظور يصبح موقف الجيش من الحوار واضحاً؛ فالجيش ليس طرفاً سياسياً في عملية التأسيس، ولا يملك تفويضاً شعبياً يتيح له التفاوض حول شكل السلطة أو تحديد رئيس الدولة أو وضع سقف زمني لبقاء قائده في قمة الحكم، وتتحقق مهمته بالخضوع لما تنتجه الإرادة المدنية التأسيسية من عقد دستوري، ثم العمل داخله باعتباره مؤسسة دفاع وطنية مهنية.

وفي صلب هذا التحول يأتي إنشاء وتأسيس جيش وطني جديد، لا بوصفه تفصيلاً فنياً يؤجل إلى ما بعد صياغة الدولة، بل باعتباره نتيجة طبيعية للعقد الوطني الجديد؛ جيش يولد من رحم الدستور الجديد، بعقيدة وطنية غير حزبية، وتمثيل عادل، وهيكل مهني، ووظيفة دفاعية واضحة، وخضوع كامل للسلطة المدنية، واستقلال عن المنافسة السياسية والاقتصادية، بحيث لا يصبح الجيش طرفاً في صناعة السلطة أو مركزاً موازياً للدولة.

وعليه، فإن طي الحرب لن يكون خاتمة الأزمة السودانية، بل تتشكل معه بداية المعركة الحقيقية؛ معركة الانتقال من شرعية السلاح إلى شرعية التأسيس، ومن دولة انتهت بنيتها القديمة في حرب 15 أبريل إلى دولة جديدة تستمد شرعيتها من مواطنيها، ولا يعاد فيها تدوير مؤسسات ماتت وظائفها، ولا إنتاج علاقة الجيش بالسياسة التي كانت جزءاً من أسباب الانهيار، ولا يستبدل وجه قديم بوجه جديد داخل البنية ذاتها؛ بل يفتح السودانيون مساراً تأسيسياً حراً يحدد شكل دولتهم ونظام حكمهم وعقدهم الدستوري، ثم ينشئ الجيش الوطني الذي يخضع لهذا العقد.

وعندها فقط يصبح الخروج من فانتازيا التصعيد والهروب إلى الأمام انتقالاً حقيقياً من دولة الحرب والوصاية إلى دولة المواطنة والديمقراطية والتأسيس الجديد.

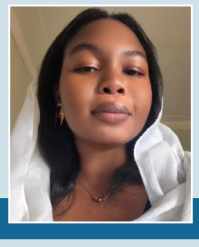

ملاك جمال بله - كمبالا

القوى المدنية بإقليم دارفور تنظم ندوة حول السلام والأوضاع الإنسانية

كمبالا: (ديسمبر)

نظّم تحالف القوى المدنية لإقليم دارفور (قوام)، ندوة عامة في العاصمة الأوغندية كمبالا، بتاريخ 11 سبتمبر 2026، تناولت أبرز القضايا السياسية والإنسانية والاجتماعية المرتبطة بالحرب في السودان، مع التركيز على الأوضاع في إقليم دارفور وآفاق السلام والاستقرار.

أقيمت الندوة في فندق Fairway Hotel، بمشاركة عدد من المهتمين بالشأن السوداني وقضايا السلام، وناقشت جملة من المحاور، من بينها الأوضاع الإنسانية والأمنية في إقليم دارفور، ورؤية (قوام) لقضايا السلام، إلى جانب أوضاع اللاجئين السودانيين.

وتحدث خلال الندوة الأستاذ موسى أديب، والأستاذ كمال الزين، فيما أدارت الجلسة الأستاذة محاسن، حيث تناول المتحدثون تداعيات الحرب المستمرة في السودان وانعكاساتها على المدنيين، خصوصاً في المناطق المتأثرة بالنزاع والنزوح.

وركز النقاش على التحديات التي تواجه المدنيين واللاجئين، في ظل استمرار الأزمة الإنسانية وتراجع الاستقرار، إلى جانب أهمية إيجاد حلول سياسية تساهم في إنهاء الحرب ومعالجة جذور الأزمة السودانية.

كما تطرقت الندوة إلى دور القوى المدنية في المرحلة المقبلة، وضرورة تعزيز الحوار بين مختلف المكونات السودانية، بما يفتح المجال أمام بناء مستقبل يقوم على السلام والعدالة والاستقرار، بعيداً عن الاستقطاب والعنف.

وأكد المشاركون أهمية استمرار المساحات المدنية للحوار والنقاش حول قضايا الحرب والسلام، وإشراك المتضررين من النزاع واللاجئين في النقاشات المتعلقة بمستقبل السودان، بما يضمن أن تعكس الحلول السياسية والإنسانية احتياجات المجتمعات المتأثرة بالحرب.

وتأتي الندوة ضمن جهود تحالف القوى المدنية لإقليم دارفور (قوام) لطرح قضايا الإقليم وتعزيز النقاش حول سبل الخروج من الأزمة، وبناء مستقبل يسوده السلام والعدالة والاستقرار.

(ديسمبر) تحاور المنسق العام للشبكة الشبابية لمناهضة خطاب الكراهية

صهيب سلمان: الحرب حوّلت خطاب الكراهية إلى أداة للتعبئة.. والسلام هو الحقل الحقيقي لمواجهته

كمبالا: (ديسمبر)

في ظل استمرار الحرب في السودان منذ أبريل 2023، تصاعدت حدة الاستقطاب المجتمعي والسياسي، وبرز خطاب الكراهية بصورة أكبر على المنصات الرقمية وفي النقاشات العامة، مستنداً إلى الانتماءات العرقية والجهوية والقبلية والسياسية. وفي مواجهة هذا الواقع، تأسست الشبكة الشبابية لمناهضة خطاب الكراهية، بهدف التوعية والرصد والتوثيق والمساهمة في بناء خطاب بديل يقوم على التسامح والسلام والاعتراف بالتنوع.

في هذا الحوار، يتحدث صهيب سلمان، المنسق العام للشبكة الشبابية لمناهضة خطاب الكراهية، عن دوافع تأسيس الشبكة، وتأثير الحرب على الانقسامات الاجتماعية، ودور وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار الخطاب المتطرف، إضافة إلى آليات الرصد والتوثيق، وحدود العلاقة بين مكافحة خطاب الكراهية وحرية التعبير، وما تسعى الشبكة إلى تحقيقه خلال عامها الأول.

تأسيس الشبكة في ظل الحرب

(ديسمبر): لماذا تأسست الشبكة الآن؟ وما الذي دفعكم للتحرك في هذا التوقيت؟

تأسست الشبكة الشبابية لمناهضة خطاب الكراهية كضرورة موضوعية للحد من انتشار هذا الخطاب، وانطلقت المبادرة من مقر المركز السوداني للإعلام الديمقراطي، الذي ساهم معنا في الأفكار والتأسيس، باعتبار أن الشبكة تأتي ضمن أنشطة المركز في مجال التثقيف المدني.

ومن الدوافع القوية التي شجعتنا على التحرك استمرار الحرب وانسداد الأفق بسبب المرارات التي خلفتها، وما أحدثته من ندوب في جسد الشعب السوداني. حرب أبريل المشؤومة عمّقت الجراح بين المكونات السودانية وزادت حدة الانقسامات، ولذلك تنادينا لمواجهة تفشي خطاب الكراهية، خصوصاً مع دخول عوامل جديدة مثل وسائل التواصل الاجتماعي وسرعة تدفق المعلومات وتمدد الخطابات المتطرفة.

المقصود بخطاب الكراهية في السودان

(ديسمبر): كيف تعرّفون خطاب الكراهية في السياق السوداني؟

بشكل مبسط، خطاب الكراهية هو تعبير يهاجم أو يحطّ من كرامة أشخاص أو جماعة بسبب صفة أو هوية معينة، مثل العرق أو الإثنية أو الدين أو الجنسية وغيرها، وقد يتضمن تحريضاً أو تشجيعاً على التمييز أو العداء أو العنف.

لكن هذا التوصيف العلمي والأكاديمي قد يتفاوت وفقاً للفروقات الثقافية وسياقات اللغة المحلية. وليس كل كلام مسيء أو جارح أو صادم يُعتبر بالضرورة خطاب كراهية، لأن الزمان والمكان والسياق عناصر مهمة في تحديد طبيعة اللفظ والخطاب.

جذور تاريخية فاقمتها الحرب

(ديسمبر): إلى أي مدى أسهمت الحرب في تصاعد خطاب الكراهية والانقسام المجتمعي؟

الحرب الحالية تعتبر أحد تجليات هذا الخطاب القبيح، لكنها ليست بدايته. فالمجتمع السوداني منقسم تاريخياً، وهناك جذور لخطاب الكراهية تعود إلى رواسب مؤسسة الرق في القرنين السابقين، وما نتج عنها من تهميش للمناطق الطرفية وحرمانها من التنمية المتوازنة.

أدى ذلك إلى هجرة أعداد من سكان الأطراف بحثاً عن الأمان نحو المركز، وبدأت مرحلة جديدة من الصراع على السلطة. ومع كل مرحلة تاريخية كان الخطاب يتجدد، وظهرت أوصاف مثل: «مرتزقة»، و«تشاديون»، و«إريتريين»، و«أحباش»، و«حلب»، و«جلابة»، و«غرابة». كل هذه التعبيرات ساهمت في انقسام المجتمع، بل وتمزيقه، وحدّت من إمكانية بناء هوية وطنية جامعة.

خطاب الكراهية كسلاح في الحرب

(ديسمبر): هل أصبح خطاب الكراهية أداة من أدوات الحرب والتعبئة ضد الآخر؟

نعم. كل طرف في الحرب أسس سردية خاصة به لجمع أكبر عدد من الأنصار، وبالتالي تحول خطاب الكراهية الناتج عن الحرب إلى مادة تشكل عصبية عمياء وصلت إلى مستويات خطيرة.

وظهرت في الحرب مصطلحات جديدة مثل «الجغم» و«البل»، وتم توظيف فنانين وموسيقيين ودراميين ومنشئي محتوى رقمي متطرفين في نشر هذه الخطابات، إلى جانب بعض الأغنيات والخطابات التي تمجّد العنف والسلاح.

المشكلة أن السلاح لا يحسم سوى حياة الإنسان، بينما المطلوب هو بناء خطاب جديد يقوم على التسامح وتضميد جراح الشعب السوداني. كا

صهيب سليمان

ساهم مضعف الوعي الجمعي بصورة كبيرة في انتشار خطاب العنف والكراهية، ولذلك أصبح من الضروري تبني نهج جديد، وهذا هو أحد واجبات الشبكة الشبابية لمناهضة خطاب الكراهية.

من التوعية إلى الرصد والتوثيق

(ديسمبر): كيف ستواجه الشبكة خطاب الكراهية عملياً، وليس عبر التوعية فقط؟

في الظرف الحالي لا توجد لدى الشبكة آليات لإنفاذ القانون لمواجهة الخطاب بالقانون، خصوصاً في ظل غياب المؤسسات القادرة على القيام بهذا الدور. لذلك يتركز دورنا حالياً في التثقيف والتوعية والرصد والتوثيق والاستفادة من تجارب الأمم الأخرى.

هل لديكم آلية لرصد وتوثيق خطاب الكراهية المنتشر في السودان والمنصات الرقمية؟

نعم. لدينا شباب يمتلكون قدرات معرفية وتقنية، ونعمل على توثيق ورصد وتحليل الخطابات المنتشرة إسفيرياً. نرصد ما ينشر عبر منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك الندوات المباشرة والإسفيرية، ونعمل على إنتاج محتوى بصري يُنشر بصورة دورية عبر صفحات الشبكة الشبابية.

حرية التعبير في مواجهة خطاب الكراهية

(ديسمبر): أين تقفون بين مكافحة خطاب الكراهية وحماية حرية التعبير؟

الفرق الأساسي هو أن مكافحة خطاب الكراهية تهدف إلى منع التحريض والتمييز والضرر ضد الأشخاص أو الجماعات، بينما حماية حرية التعبير تهدف إلى ضمان حق الناس في إبداء آرائهم، بما فيها الآراء الصادمة أو الناقدة للسلطة.

والاثنان ليسا متعارضين بالضرورة، بل يمكن أن يعملا معاً. المطلوب هو حماية الحق في التعبير، وفي الوقت نفسه مواجهة الخطابات التي تتحول إلى تحريض على التمييز أو العداء والعنف.

دور الإعلاميين والشباب

(ديسمبر): ما الدور الذي سيلعبه الإعلاميون وصناع المحتوى الشباب في عمل الشبكة؟

الهدف الأساسي هو تنسيق جهود الإعلاميين والنشطاء المدنيين ومنتجي المحتوى لصناعة خطاب يعمل على الحد من انتشار خطاب الكراهية، من خلال التثقيف المدني الذي يؤثر بشكل مباشر على مراكز صناعة القرار في الدولة والمجتمع.

وعلى صعيد المجتمع، يتمثل الهدف في بناء المستقبل على أساس التصالح والتعافي، وعلى صعيد الدولة نعمل من أجل إصلاح المنظومة العدلية وإنصاف الضحايا وجبر الضرر.

وكيف ستواجهون خطاب الكراهية القائم على العرق والجهة والقبيلة والنوع الاجتماعي؟

السؤال كبير ومتشعب، لكن المواجهة تتم عبر مسارين أساسيين: التوعية والتمدن. هناك حاجة إلى إصلاح مؤسسي في دولاب الدولة، بالتوازي مع إصلاح ثقافي يقوم على الاعتراف بالتنوع والحقوق. ومن خلال هذين المسارين نستطيع، بالصبر والمثابرة، تجاوز التخريب المتراكم الذي ظهر بشكل أكثر حدة مع حرب 15 أبريل.

الشباب بين المسؤولية والضحية

(ديسمبر): ماذا ستفعلون تجاه الشباب الذين يساهمون في نشر خطاب الكراهية دون إدراك لخطورة ما ينشرونه؟

هؤلاء الشباب ضحايا لثورة المعلومات وأدواتها في جانب من الجوانب. لقد ورثوا من المجتمع خطاب كراهية متراكماً غذته الحروب والمظالم التاريخية، ومع ضعف الوعي الجمعي نشر بعضهم هذه الخطابات دون إدراك للمخاطر التي يمكن أن تترتب عليها وعلى مستقبلهم.

من جانبنا، نعمل على تصميم حوار شامل مع هذا الجيل، ونحاول المساهمة في الإصلاح بقدر الإمكان. نحن بحاجة إلى تغيير ما يمكن وصفه بـ«السوفت وير» الخاص بالجيل الجديد، من خلال المعرفة والحوار والتثقيف.

الاستقلالية في زمن الاستقطاب

(ديسمبر): كيف ستضمنون استقلالية الشبكة وحيادها في ظل الاستقطاب السياسي والعسكري في السودان؟

الضمان الحقيقي الذي نعمل عليه هو رهاننا على وعي الضرورة التاريخية. نحن أمام تحدٍ واضح، وهو أن الحرب يجب أن تتوقف، لأنها وقود لخطاب الكراهية وعدم التسامح.

لذلك نحن لا نخاف من الاستقطاب أياً كان اتجاهه. انطلقنا من مركز إعلامي حر يعبر عن المصلحة العامة للشعب السوداني، وضمن هذا السياق لن نحيد أو ننحرف عن أهدافنا ومسارنا المرسوم.

شراكة مع المركز السوداني للإعلام الديمقراطي

(ديسمبر): ما الذي قدمته الشراكة مع المركز السوداني للإعلام الديمقراطي للشبكة على أرض الواقع؟

قدم لنا المركز الوضع القانوني الذي نعمل من خلال مظلته، كما وفر التدريب والتأهيل والمكان الذي نمارس منه نشاطنا باستقلالية ودون تدخل في عملنا.

كذلك مدّنا بالأفكار والمهارات اللازمة لإنتاج الخطاب التثقيفي وبناء منظومة العمل والاستراتيجيات. هذا بإيجاز ما قدمته لنا الشراكة.

ماذا تريد الشبكة في عامها الأول؟

(ديسمبر): كيف ستقيسون نجاح الشبكة؟ وما الذي تريدون تحقيقه خلال عامها الأول؟

الشبكة الشبابية لمناهضة خطاب الكراهية مؤسسة حديثة الإنشاء، ولذلك فإن هدفنا خلال العام الأول، بعد اكتمال مرحلة التأسيس والبناء، هو الوصول إلى نحو 30% من الفاعلين في العمل العام، بدءاً من التيارات المدنية ووصولاً إلى نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي.

نريد أن نوسع دائرة الوعي وأن تصبح مواجهة خطاب الكراهية مسؤولية مشتركة، لا مهمة مجموعة محدودة من الناشطين.

السلام بوابة مواجهة الكراهية

(ديسمبر): هل يمكن لمواجهة خطاب الكراهية أن تكون مدخلاً حقيقياً للسلام في السودان؟ وكيف؟

بالطبع. مناخ السلام هو الحقل الحقيقي لنشاط الشبكة. ومن ضمن أهدافنا تعزيز ثقافة السلام والتسامح، وأي نتيجة تقود إلى الاستقرار ستنعكس إيجاباً على عملنا.

في ظل السلام نستطيع تنظيم الندوات الجماهيرية والمعارض الفكرية والزيارات الميدانية، وفتح حوارات مباشرة بين المستهدفين. كما يمكننا التواصل مع مؤسسات الحكم المدني الديمقراطي والتأثير في نصوص القوانين والتعديلات الإيجابية لصالح السواد الأعظم من الشعب السوداني.

في النهاية، لا يمكن بناء سلام مستدام في السودان من دون معالجة الخطابات التي تغذي الكراهية والانقسام. ومواجهة هذه الخطابات لا تعني إسكات الناس أو مصادرة آرائهم، وإنما فتح الطريق أمام تعبير مسؤول يحترم التنوع والكرامة الإنسانية، ويجعل من الشباب جزءاً من الحل بدلاً من أن يكونوا وقوداً لصراعات جديدة.

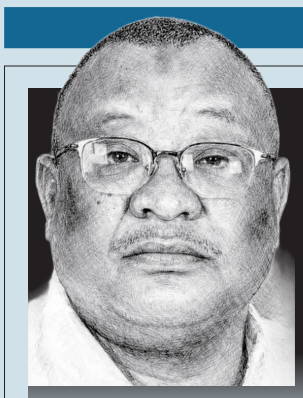

ودعت البلاد بعد ظهر الاثنين أحد أعلامها الاقتصاديين وخبرائها المقتدرين وفرسان الانتقال المدني الديمقراطي، الأستاذ عبداللطيف عثمان محمد صالح، الذي انتقل إلى جوار ربه في يوم الأحد 13 سبتمبر 2026 في مدينة القاهرة إثر علة لم تمهله طويلًا. وقد أقيمت الصلاة على جثمان الراحل المقيم بعد صلاة الظهر في يوم الاثنين في مسجد الرحمة بمدينة «مدينتي»، وتم دفنه بمقابر «بلبيس» وسط حضور كبير من السودانيين المقيمين بمصر. وأقيمت مراسم العزاء بمسجد فاطمة الزهراء بمدينة نصر في يوم الثلاثاء 15 سبتمبر 2026.

وما إن أُعلن عن وفاة الأستاذ عبداللطيف عثمان، حتى تسابق السودانيون من زملاء الفقيد في المراحل المختلفة من حياته إلى الإشادة بالراحل المقيم وتعديد مآثره.. وتنشر (ديسمبر) في هذه الصفحة جزءًا قليلًا مما كُتب عن عبداللطيف عثمان، داعين المولى عز وجل أن يشمله برحمته وأن يلهم أهله وذويه وأصدقاءه وزملاءه الصبر وحسن العزاء... «إنا لله وإنا إليه راجعون».

التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»

نعي أليم

«يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً * فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَادْخُلِي جَنَّتِي».

ينعى التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» بقلوبٍ مؤمنةٍ بأقدار الله، المغفور له، بإذن الله تعالى:

عبداللطيف عثمان محمد صالح

المفوض السابق للجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي، والمدير التنفيذي لمحفظة السلع الاستراتيجية خلال الفترة الانتقالية حتى انقلاب 25 أكتوبر 2021م، الذي اختاره الله تعالى إلى جواره مساء أمس الأحد 13 سبتمبر 2026م بالعاصمة المصرية القاهرة.

كان الفقيد وطنيًا مخلصًا، واقتصاديًا مميزًا، عمل بجهد وإخلاص لخدمة البلاد، لا سيما إبان الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة ديسمبر المجيدة، وقدم إسهامات ملموسة ومميزة في الملف الاقتصادي وأعمال لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو.

يتقدم تحالف (صمود) بأحر التعازي وصادق المواساة إلى أسرة الفقيد الكريمة، وزملائه، وعارفي جهده الوطني، سائلين المولى عز وجل أن يجعل عمله الوطني المبذول والمعلوم في ميزان حسناته، وأن يلهم أهله وذويه الصبر وحسن التعازي، وأن يتغمده بواسع رحمته.

«إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»

حركة القوى الجديدة الديمقراطية (حق)

نعي وعزاء
في الخالدين، المرحوم الرفيق عبداللطيف عثمان

بمزيد من الحزن وبالغ الأسى، تنعى حركة القوى الجديدة الديمقراطية (حق) المرحوم الرفيق عبداللطيف عثمان، الذي لبى نداء ربه أمس بالقاهرة.

كان الفقيد أحد أبكار مؤسسي الحركة، ومن أميز كوادرها، وظل مؤمنًا بمشروعها، متميزًا بالجسارة والإقدام، وقدَّم الكثير في درب النضال الوعر، إيمانًا بمبدأ ودفاعًا عن قناعة، من أجل قضايا الشعب السوداني، وتحمل الكثير في سبيل تلك القناعات، دون خشيةٍ أو وجل.

وعلى الصعيد الإنساني، كان الراحل دمث الأخلاق، طيب المعشر، كريمًا معطاءً. ومثلما كان صلبًا شديد المراس، كان لين العريكة، سلس التعامل. عرفه أهل أم درمان رمزًا اجتماعيًا في الأفراح والأتراح، خدومًا من غير تكلف، ومبادرًا بلا تصنع. فقد جُبل على روح إنسانية شفيفة، وفُطر على محبة الخير.

إن الحركة، إذ تنعى الفقيد، تتمنى أن تتنزل عليه شآبيب الرحمة، وتأمل أن يلهم المولى أهله وذويه وكافة معارفه الصبر والسلوان.

ارقد بسلام.

حزب الأمة القومي ينعى عبداللطيف عثمان محمد صالح

نعي أليم

قال تعالى: «وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ * أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ» صدق الله العظيم.

بمزيد من الحزن والأسى، تنعى الأمانة العامة لحزب الأمة القومي المغفور له بإذن الله، الحبيب الأنصاري عبداللطيف عثمان محمد صالح، الأمين العام السابق لصندوق الضمان الاجتماعي، الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى اليوم.

لقد كان الفقيد أنصاريًا مخلصًا، ووطنيًا غيورًا، مؤمنًا بقضايا وطنه، ومشهودًا له بالحرص على خدمة السودان وأهله. وقد أسهم بفاعلية في ثورة ديسمبر المجيدة، وكان حاضرًا وفاعلًا في مسيرة العمل المدني، ومؤمنًا بأهمية توحيد قوى الثورة والقوى المدنية، ومدافعًا عن ضرورة إنهاء الحرب، وتحقيق السلام، واستعادة مسار الانتقال المدني الديمقراطي، بما يحقق تطلعات الشعب السوداني في الحرية والسلام والعدالة.

وإذ تنعى الأمانة العامة لحزب الأمة القومي الفقيد، فإنها تستحضر ما قدّمه من عطاء وإسهام وطني، وتُعبّر عن عميق حزنها وصادق مواساتها لأسرته الكريمة، ولأهله وذويه، وللأحباب والأنصار، ولرفاقه في مسيرة العمل الوطني والمدني.

نسأل الله تعالى أن يتغمده بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يكرم نُزله، ويجعل قبره روضة من رياض الجنة، وأن يلحقه بالصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا، وأن يلهم آله وذويه ومحبيه الصبر وحسن العزاء.

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

الأمانة العامة – حزب الأمة القومي

الله.. الوطن.. الديمقراطية
التجمع الاتحادي
نعي أليم

بمزيد من الحزن والأسى ينعى التجمع الاتحادي الأستاذ/ عبداللطيف عثمان محمد صالح، الذي انتقل إلى رحاب ربه اليوم.

كان الفقيد من الكفاءات السودانية في مجال الاقتصاد والاستثمار، وقد تولى خلال حكومة الفترة الانتقالية إدارة صندوق المعاشات ومحفظة السلع الاستراتيجية، كما شغل عددًا من المواقع القيادية في الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي، مستندًا إلى خبرة مهنية ممتدة في مجالات الاستثمار والتمويل.

نسأل الله أن يتغمده بواسع رحمته، ويغفر له، ويكرم نزله، ويسكنه فسيح جناته، عما قدم للوطن وأهله.

خالص التعازي والمواساة لأسرته وذويه وأصدقائه وزملائه ومحبيه.

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

التجمع الاتحادي

بسم الله الرحمن الرحيم

«يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي». صدق الله العظيم.

بيان نعي وتعزية

بقلوب مؤمنةٍ بقضاء الله وقدره، وبمزيدٍ من الحزن والأسى، تُنعى لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 واسترداد الأموال العامة، المغفور له، بإذن الله تعالى:

عبداللطيف عثمان محمد صالح

المفوض السابق للجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي، والمدير التنفيذي لمحفظة السلع الاستراتيجية خلال الفترة الانتقالية.

لقد فقدت البلاد، برحيله، كادرًا وطنيًا مخلصًا، وعقلًا اقتصاديًا فذًا. وكان للفقيد سهمٌ وافرٌ وجهدٌ كبيرٌ في معالجة أعقد مشكلات القطاع الاقتصادي والاستثماري خلال فترةٍ دقيقةٍ من تاريخ بلادنا؛ حيث عُرف دائمًا بكونه مبادرًا وسبّاقًا إلى اقتراح الحلول العملية وتجاوز الأزمات.

وتستذكر اللجنة، في هذا المصاب الجلل، ببالغ التقدير والامتنان، مساهمات الفقيد القيمة والملموسة في دعم وتطوير أعمال اللجنة؛ حيث كان سندًا وعونًا بخبرته الواسعة، ومهنيته العالية، وتجرده الوطني الصادق.

وإذ تنعاه اللجنة، تتقدم بأحر التعازي وصادق المواساة إلى أسرة الفقيد الكريمة، وزملائه، وجميع أبناء الشعب السوداني، سائلةً المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته، وأن يغفر له ويعفو عنه، وأن يكرم نزله ويوسع مدخله، وأن يسكنه فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا، وأن يلهم آله وذويه الصبر والسلوان.

«إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ».

إعلام اللجنة

فُجعتُ هذا المساء بخبر رحيل الصديق عبداللطيف عثمان، الأمين العام السابق لصندوق الضمان الاجتماعي، بعد علةٍ لم تمهله طويلًا.

تصدى بكفاءة ونزاهة لمهام ومسؤوليات كبيرة، خلال الفترة الانتقالية بعد ثورة ديسمبر المجيدة، قدم فيها عطاءً نافعًا وترك أثرًا باقيًا.. وبعد اندلاع الحرب، كان ذا حضورٍ صادقٍ ومؤثرٍ في المبادرات الساعية إلى توحيد الصوت المدني المنادي بالسلام ووقف الحرب.

عاش بنهجٍ صوفيٍّ عذب المورد.. كان سمح السجايا، متأدبًا بأدب القوم؛ في تواضعه ولين جانبه وزهده في الأضواء، وإقباله على العمل في صمت، بما يعكس صفاءً داخليًا ونبلًا في التعامل مع الناس.

عليه رحمه الله ورضوانه.. وخالص العزاء لأسرته وأصدقائه ومحبيه.

عمر يوسف الدقير

نعى الناعي عصر اليوم الأستاذ عبداللطيف عثمان محمد صالح الذي حدثت وفاته بالقاهرة.

فقد موجع بحق، كان عبداللطيف نعم الأخ والصديق، كريمًا ودودًا وطيبًا نقيًا..

اللهم ارحمه واغفر له واجعل الجنة مثواه، وأفرغ صبرًا على أسرته وكل أصدقائه وعارفي فضله.

قبل أحد عشر يومًا فقط كنا نتحدث هاتفيًا عن هموم الوطن والناس والحرب، وفي كل اتصال كان يقول لي: أدعو لك بظهر الغيب بعد كل صلواتي وأورادي.

كم كان فاجعًا خبر رحيلك.

لا حول ولا قوة إلا بالله.

كان الفقيد مناضلًا شجاعًا ووطنيًا صلبًا، ومثقفًا عميقًا، وله من النبل والأصالة نصيب وافر.

رشا عوض

عبداللطيف صديق حبيب..

عميق الرؤى، ذكي الوجدان، ما استشرته في أمر إلا وكشف عمقًا لا يراه إلا مثله.

ملتزم قضايا شعبنا حتى إنه يستفرغ فعلًا لا مجازًا كلما رأى المجرمين يعتلون رقابنا ويمصمصون شفاههم الوسخة بالهراء..

عمره وصحته مما لا يشي بدنوّ الرحيل، لكن كونه مرهف الوجدان، عزيز النفس، لم يستطع قلبه احتمال نمط الإذلال العام لشعبه..

وياله من قلب توقف عن الخفقان..

جمعتنا الأرواح وكل الخطاوي،

أحتاج إلى سنوات لاستيعاب أنه لم يعد معنا،

رحيله من ذلك الذي يملأ القلب خواءً.

التعازي لكم جميعًا في متقدم المنصة كان أحد مؤسسيها ولأسرته وأصدقائه وزملائه وإخوته في الطريقة.

ربنا يرحمه بوسع ما قدم لكل من حوله ولشعبه.

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

الحاج وراق

لمن؟ لست أدري!

ربما لأحبائي وصِحابي،
من أهل السودان، جميعهم بلا فرز؛
للشيوعيين السودانيين؛
كلهم وآخرين؛ نحن ومن لفّ لفّنا،
ممن استمسك بصخرة الوطن الحلم؛
ولأهل السجادة السمانية، ولمن صاحبهم فألفهم وأحبهم؛
لقد ساورني هذا الشعور بالفراغ المفاجئ؛ صدمني، فإن هو كالقيامة يا عبداللطيف؛ يا حبيب الله. اليوم حضرني النداء الملائكي، أن «يا أهل الأرض، إن الله قد أحب فلانًا فأحبوه»؛ ولا أقول في حقك إلا ما يرضي الله.
دعوني هنا يا رفاق؛
دعوني شيئًا من الوقت؛
بضع دقائق، كيما أحقق،
ثم أصدق!
فلست أغادر هذا المكان بغير وداع.
مُسَجًّى هناك،
بوجه الرضي والجمال، أراكَ؛
ستار المَنِيّةِ بين الحضور البهيِّ، وبيني؛
فَبُعْدِي يكبل ساقي؛
وشكي يكذب عيني،
فأنّى يُحَلّ وثاقي؟
دعوني هنا يا رفاقي؛
وقد ضاق صدري، أستغفر الله؛
قد ضام دهريَ، إذ جاءني الصوت؛
فمَن بَعدُ «راقٍ»،
ومن كان «ظنّ الفراقِ»؟
هنا يا رفاقي،
هنا، حيث كنّت،
وكان الرفيق، اللطيف الوريف،
الرفيق التقيُّ، العليُّ، الوليُّ؛
وها قد أتاني الزمانُ عليَّ حين غِرَّة؛
غفلت، كأني كنت أمنت من المكر،
ليقصم ظهري؛
فأثقل ضيمي، وأيقظ قهري.
هنا يا رفاقي،
أسالَ الزمانُ الغيورُ رحيقَ الحقول،
وبدَّد حلم الوصول؛
أراق دم النهر،
أقام، استطاب المقامَ؛
أطال المكوث، تمكّن في سهلنا؛
ثم طال عزيز المقامة من أهلنا!
فيا ليت قلبي توخّى الفراق
ويا ليت نفسي أغفت،
وعقلي أفاق؛
لكنت أمنتُ من الحزنِ الغائر؛
ماتت قلوبٌ، وجفت مآقٍ!

خالد عايس

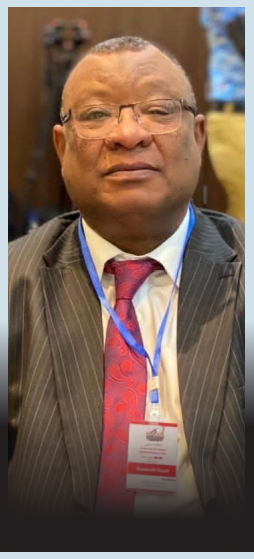

في رحاب الله صديقي وابن خالتي عبداللطيف عثمان محمد صالح

إن الخيولَ تموتُ حزنًا حين يهربُ من حناجرها الصهيل
إن الزهورَ تموتُ حين تطاولُ الأعشابَ أشجارَ النخيل
إلى جنات الخلد مع الصديقين
«إنا لله وإنا إليه راجعون»

بابكر فيصل

نعى الناعي اليوم، بقلب يعتصره الألم وببالغ الحزن والأسى، الخبير الاقتصادي والمالي، الأستاذ/ عبداللطيف عثمان محمد صالح.

لقد خسر السودان برحيله عقلًا اقتصاديًا مُختلفًا، وفقدنا إنسانًا نبيلًا، تميز بتدين صوفي سمح ونقاء سريرة. فكان طيب الخلق، دمث الطباع، وكريم المعشر.

أستذكر اليوم بغصّة لقاءاتنا العديدة؛ حين زرته في منزله بالسودان وطاف بنا في أرجائه مبرزًا زاوية التدين الصوفي فيه، كما زرته في قاهرة المعز التي تجمع غالب أهل السودان الآن. وفي جميع هذه اللقاءات، وعلى المستوى الشخصي، لم ألمس منه إلا حرارة الاستقبال الصادقة، وبشاشة الوجه، وكرمه الأصيل الذي كان مرآة تعكس طيب أصله وروحه النقية.

خالص العزاء وأصدق المواساة لأسرته الكريمة وزملائه ومحبيه، نسأل الله أن يتغمده بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته.

الرب أعطى والرب أخذ.

إيليا وليام

إن العين لتدمع، وإن القلب ليحزن، وإنا لفراقك يا عبداللطيف لمحزونون.

عرفت الراحل عبداللطيف عثمان خلال أيام الفترة الانتقالية، حيث اضطلع وقتها بدور محوري في الملفات الاقتصادية. كان صاحب عقل اقتصادي استثنائي، نافذ البصيرة، بعيد النظر، استراتيجيًا في تفكيره، وما من أزمة طرأت إلا وجدته مبادرًا لابتكار حلولها، مواجهًا أعقد الملفات بابتسامة هادئة وروح متصوفة تمنحه السكينة والثبات.

تحادثنا قريبًا، فوجدت فيه الروح ذاتها.. إيمانًا راسخًا بالسودان، وتفاؤلًا بأن بلادنا ستخرج من محنتها، وأن هذا الكابوس عابر لا محالة. أسأل الله أن يتحقق حلمه قريبًا، فالسودان الذي أحبه عبداللطيف وأحب أهله لا يستحق هذا الدمار الذي يحيق به.

رحم الله عبداللطيف عثمان رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته، وألهم أهله وذويه وأصدقاءه الصبر وحسن العزاء. «إنا لله وإنا إليه راجعون»، ولا نقول إلا ما يرضي الله.

المهندس خالد عمر يوسف

وداعًا عبداللطيف... يا صديقي النبيل!!

استيقظت اليوم متأخرًا، لأجد أمامي خبرًا لم أكن مستعدًا له؛ رحيل صديقي وزميلي القديم عبداللطيف عثمان محمد صالح. قرأت الخبر أكثر من مرة، وكانني أبحث بين كلماته عن خطأ يعيد الرجل إلى الحياة. فبعض الناس حين يرحلون لا تستوعب غيابهم بسهولة، لأنهم لا يسكنون الذاكرة في مكان واحد، بل ينتشرون فيها على امتداد سنوات طويلة من العمر.

عرفت عبداللطيف في كلية الاقتصاد بجامعة الخرطوم، في سنوات تشكّلنا الأولى. كنت يومها بعيدًا عن السياسة، بينما كان هو حاضرًا بقوة في ساحاتها، مفكرًا، ومناضلًا، ومتحدثًا مؤثرًا، يمتلك قدرة لافتة على التحليل والإقناع. وحين بدأت في سنوات الجامعة الأخيرة أقترب من السياسة وأسئلتها، كان عبداللطيف من أولئك الذين تعلمت من حواراتهم وتحليلاتهم الكثير، وأسهموا، ربما دون أن يعلموا، في تشكيل جانب من وعيي السياسي المبكر.

ثم فرقت بيننا دروب الحياة؛ مضيت أنا إلى أمريكا، ومضى هو إلى قطر، حتى جمعتنا الدوحة من جديد عام 2008 بعد سنوات طويلة من الغياب. وهناك رأيت عبداللطيف في مرحلة أخرى من حياته؛ صاحب الخبرات الواسعة في الاقتصاد والإدارة والاستثمار، ثم الرجل الذي اتجه بقلبه وروحه إلى التصوف، حتى أصبح من شيوخه وأهل الذكر فيه. تغيرت مسارات الرجل، لكن شيئًا واحدًا لم يتغير فيه؛ ذلك العقل المتقد، والحضور الآسر الدافئ، والقدرة المدهشة على الحديث والتحليل، ولطف المعشر الذي كان يسبق اسمه وكأنه كتب له أن يكون من اسمه نصيب.

وكان عبداللطيف، فوق ذلك كله، عقلًا اقتصاديًا سودانيًا فذًا. حمل خبرته لأهل السودان ومن أجل أهل السودان، ليضعها في خدمة وطنه خلال الفترة الانتقالية، وكان في قلب تجربة محفظة السلع الاستراتيجية؛ فكرةً وتخطيطًا وتنفيذًا وإدارة. وحين كتبت مؤخرًا عن تلك التجربة ودافعت عنها، عادت بيننا أحاديث طويلة أعادت إليّ عبداللطيف الذي عرفته قديمًا؛ حاضر الذهن، غزير المعرفة، شديد الثقة فيما يعرف، ومهمومًا بالسودان وقضاياه. ويا للمفارقة المؤلمة.. كانت آخر أحاديثنا تدور حول الكتابة. كنت ألح عليه أن يعود إليها، لأن رجلًا يحمل كل هذه المعرفة والتجربة لا ينبغي أن يحتفظ بها لنفسه. وكان يقول لي إن التصوف ومسؤولياته أخذت كثيرًا من وقته، لا أنها أبعدته عن الفكر أو الكتابة. ولأنني كنت أعرف أنه لا يجد دائمًا الوقت للرد على رسائلي، قلت له؛ لا تكتب لي.. سجّل صوتك فقط. فقد كنت أحب حديثه، وأستمتع بطريقته في السرد والونس. ولم يخطر ببالي لحظة أن تلك التسجيلات التي كنت أنتظر المزيد منها ستصبح بهذه السرعة بعضًا من آخر ما تبقى لي من ذكراه.

اليوم لا أعزي أسرة عبداللطيف وحدها؛ أعزي إخوته وأهله وأحبته، وأعزي مشايخه ومريديه، وأعزي زملاءنا وأصدقاءنا في جامعة الخرطوم، وكل من عرفه في السودان وخارجه، وكل من تعلم منه أو عمل معه أو جلس إليه واستمتع بحديثه. وأعزي السودان في رجل كان يستطيع أن يمنحه أكثر لو أمهله العمر. وقبل هؤلاء جميعًا أعزي نفسي في صديق وفيّ، جميل الروح، لطيف المعشر والحديث، صاحب عقل لا يمر بك دون أن يترك فيك شيئًا. وداعًا يا عبداللطيف... ما أقسى أن يصبح الصوت الذي كنت تنتظر رسالته ذكرى، وأن يتحول حديث الأمس فجأة إلى شيء تحفظه لأن صاحبه لن يرسل حديثًا آخر.

وإلى أسرته الكريمة أقول؛ يحق لكم، رغم فداحة الفقد، أن ترفعوا رؤوسكم فخرًا بعبداللطيف؛ فقد ترك وراءه سيرة طيبة، وعلمًا نافعًا، وأثرًا جميلًا في كل من عرفه. نحن عرفناه صديقًا وزميلًا ومفكرًا وإنسانًا نبيلًا، وأنتم عرفتم منه ما هو أجمل وأقرب. فافخروا به كما نفخر نحن به، وليكن عزاؤكم أن الرجال يرحلون، لكن السيرة الجميلة لا ترحل.

اللهم إن عبداللطيف قد أفضى إليك، وأنت أرحم به منا؛ فاغفر له وارحمه، واعفُ عنه وأكرم نزله، ووسّع مدخله، واجعل ما قدّمه من علم ومعرفة وخير في ميزان حسناته. اللهم آنس وحشته، ونوّر قبره، واجعله روضةً من رياض الجنة، واجزه عن أهله وأصدقائه ووطنه خير الجزاء، وألهم أسرته ومحبيه وتلاميذه وإخوانه الصبر والسلوان. إنا لله وإنا إليه راجعون.

«يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً * فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَادْخُلِي جَنَّتِي».

علاء الدين محمد عبدالرحيم

كلمات في حق الراحل عبداللطيف عثمان

للراحل العظيم عبداللطيف تاريخ عظيم ومتفرد، أجد نفسي ملزمًا برواية بعض ما أعرفه عن قرب. تاريخ يتمازج فيه البُعد السياسي والفكري والاقتصادي والديني. فقد انتقل الرجل من باب اليسار، الذي كان أحد أهم رموزه بجامعة الخرطوم في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، إلى رحاب الصوفية بعد مخاض فكري كثيف، مزج فيه تلك القيم والمواقف التي تشربتها روحه من اليسار بالعمق الروحي الذي قدمه له التصوف، في سلام وانسجام كاملين، دون أن يشعر البتة بالغربة بينهما.

من الصعب أن يصادف المرء رجلًا يتسم بالاتساق الفكري والأخلاقي مثل عبداللطيف عثمان. فسيرته ناصعة في كل فضاء تحرك فيه. تقلّد مواقع إدارية ومهنية يصعب الوصول إليها والاستمرار فيها. فقد عمل، قبل عودته إلى السودان من رحلة الاغتراب الطويلة، في مواقع رفيعة كان آخرها نائبًا لرئيس أحد الصناديق الاستثمارية الكبرى في قطر، بل كان الرئيس الفعلي في الواقع، يدير أصولًا تفوق العشرين مليار دولار. لكنه ترك الوظيفة بكل بساطة عندما شعر بعدم الرضا عن نشاطه في التصوف الذي كان مركزه في منزله.

غير أن قصته مع محفظة السلع الاستراتيجية، التي أسست لفهم جديد في إدارة الاقتصاد السوداني، تستحق أن تُسجّل وأن تُروى. فقد كنت شاهدًا على بدايتها ومعي ثلة محدودة من الأصدقاء الاقتصاديين والمصرفيين، وكان الراحل أحد أركانها، نتداول فيما يمكن أن نساعد به حكومة الثورة الانتقالية للخروج من الضغوط الاقتصادية والمالية التي كانت تواجهها. أثمر النقاش عن فكرة المحفظة، ونقلناها بعد ساعات من انطلاقها إلى الأخ الشيخ خضر، الذي أبدى تفهمًا وتفاعلًا وتشجيعًا حارًا وسريعًا لها، وأظن أنه طرح المقترح على الأخ حمدوك وحظي بموافقته. ومنذ تلك اللحظة أصبحت الفكرة عنوانًا لأحد أنجح وأغنى التجارب الاقتصادية في السودان.

بعد أن حصلت الفكرة على الضوء الأخضر من الحكومة، انطلق الراحل العظيم بقوة غير عادية، نهارًا وليلًا، في تجهيز التصور المفصّل للفكرة، وتحديد الدور المناط بكل من أصحاب المصلحة، والتنسيق بينهم، ووضع اللوائح الخاصة بإدارتها، وتحديد الهيكل التنظيمي والإداري لها. بل وصلت دقة العمل حدّ وضع الأسس واللوائح الخاصة بالعطاءات التي ستصدر عنها.

وفي غضون أسابيع قليلة، وألحق يقال، أُنجز ما يتطلب شهورًا من العمل، إن لم يكن أعوامًا، ونحن نتحدث عن بلد هُدّمت كل مؤسساته الرسمية وغادرها معظم أصحاب الكفاءة والمقدرة.

ومضى الحال بسرعة غير معتادة، وتوفرت السلع الأساسية، وأصبح بنك السودان يقيم مزادًا أسبوعيًا حرًا للعملات الأجنبية، ولا من مشترٍ. لقد أسست المحفظة لأساليب جديدة في تحقيق الشفافية والنزاهة غابت عن البلاد لعقود متطاولة. فلأول مرة يتم طرح عطاءات استيراد السلع الأساسية من بترول وقمح وأدوية علانية، ويتم فتح مظاريفها والبت فيها بحضور المتنافسين أنفسهم. لقد كان الأمر أشبه بالمعجزة في الواقع!.

وعند توليه مسؤولية الجهاز الاستثماري لصندوق الضمان الاجتماعي (أتمنى أن يكون الاسم صحيحًا)، قطع الراحل شوطًا طويلًا في الترتيب لإعادة الخطوط البحرية السودانية والخطوط الجوية السودانية أيضًا، لكن للأسف قطع الانقلاب المشؤوم تلك الرحلة المباركة.

الحمد لله، قام الراحل بتوثيق جزء من هذه الرحلة، لكن أظن أن هناك الكثير مما يتطلب التوثيق، وفاءً له، وخدمة للجيل المقبل من قادة الاقتصاد في بلادنا. وفي هذا أظن أن لدى الأخ الدكتور سليمان بلدو الكثير مما يمكن عمله في هذا التوثيق، بحكم متابعته اللصيقة لتلك الرحلة.

رحم الله أخانا الحبيب عبداللطيف عثمان، وأسكنه فسيح جناته، وألهم أسرته وأحباءه وعارفي فضله المصدومين الصبر على هذا الفقد الجلل.

جمال عبدالرحيم صالح

الموت نقّاد.. يختار الجياد

فجعنا أمس برحيل الأخ والصديق عبداللطيف عثمان محمد صالح، أحد أولئك الذين يرحلون عن الدنيا لكنهم يتركون خلفهم أثرًا لا ترحله الأيام.

برحيله انطفأ قنديل من قناديل الوطن المنكوب، وفقدنا واحدًا من فرسان الثورة، وواحدًا من جنودها الذين آمنوا بالشباب وبالتغيير وعملوا من أجله منذ بواكير شبابهم دون انتظار لمكافأة أو منصب أو جاه.

كان عبداللطيف في مقدمة الصفوف، مؤمنًا بأن الوطن يستحق أن نبذل من أجله العمر والجهد، ودفع ثمن مواقفه من حريته بين المعتقلات والمطاردات، حتى اضطره القهر إلى مغادرة وطنه الذي أحبه، حاملًا معه أحلامه وآماله في سودان أفضل.

لم يكن رحيله اليوم مجرد فقدٍ لشخص عزيز، وإنما هو فقد لجزء من ذاكرة جيل ناضل وحلم وتحمل الكثير من أجل أن يرى وطنه حرًا ديمقراطيًا آمنًا، تسوده العدالة والسلام.

رحل عبداللطيف، لكن مواقفه باقية، وذكراه ستظل بين رفاقه وأصدقائه وكل من عرفه، شاهدة على رجل عاش مؤمنًا بقضيته ومخلصًا لوطنه حتى آخر الطريق.

نم قرير العين يا عبداللطيف..

فقد كنت من الجياد التي اختارها الموت، لكن الوطن لن ينسى خطاها.

نسأل الله أن يتغمده بواسع رحمته، وأن يجعل قبره روضة من رياض الجنة، وأن يلهم أهله ورفاقه الصبر وحسن العزاء.

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

أسامة عثمان

ترجل عن صهوة جواده
وألقى عصا النضال والترحال
في صمت رهيب..
إن القلب ليحزن والعين تدمع، وإنا لفراقك لمحزونون...
وداعًا يا عبداللطيف.

محمد الشابك

بفقدك تفتقد بلادنا أحد مفكريها الاقتصاديين النجباء، ويفقد أهلك وأصدقاؤك وأحبابك المحبة والصدق والنقاء الإنساني في تجليه بكل خطاويك. لترقد روحك بسلام كما أحببته وأشعته، وداعًا الصديق الإنساني الأنيق عبداللطيف عثمان، ولك الرحمة والمغفرة.

رشيد فهمي

إلى جنات الخلد الدكتور عبداللطيف عثمان مهندس محفظة السلع الاستراتيجية كل من عليها فان، ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام. صدق الله العظيم. رحل بالأمس الأخ الصديق الصادق الكريم الصوفي المفكر الدكتور عبداللطيف عثمان، نسأل الله له الرحمة والمغفرة والقبول الحسن في جنات الخلد مع الصديقين والشهداء، ولأسرته والأهل والأصدقاء الصبر وحسن العزاء.

كان الدكتور عبداللطيف اقتصاديًا ومفكرًا متميزًا، اكتسب خبرات عالمية حيوية في عدة مجالات، من بينها سوق المال والصيرفة وقطاع الأعمال، وكان وفير العطاء والمساهمة في الحوار الإيجابي والمقترحات العملية لخدمة الاقتصاد والوطن بكل تجرد ومسؤولية وإخلاص.

قدم الراحل خبرات متميزة للوطن في فترة الحكومة الانتقالية من خلال ابتكار وقيادة محفظة السلع الاستراتيجية، التي ساعدت على توفير النقد الأجنبي لاستيراد البترول والدقيق والغاز وغيرها من السلع الاستراتيجية في وقت اقتصادي عصيب. وساعدت مساهماته الفكرية والتطبيقية على تطوير هيكل المحفظة وتمويلها وإعادة تدوير رأسمالها كرافعة للاقتصاد، ساهمت بجانب الإصلاحات الاقتصادية الأخرى في استقرار سعر صرف الجنيه السوداني وانخفاض معدلات التضخم الشهرية والانتعاش الذي تهاوى بسبب انقلاب 25 أكتوبر 2025.

رحل الدكتور عبداللطيف والسودان في أمس الحاجة إلى أمثاله من أبنائه الذين يحملون المعرفة والخبرة والعطاء. نسأل الله أن تستفيد الأجيال القادمة من كتاباته ومساهماته العملية.

آدم الحريكة

رحم الله الأستاذ عبداللطيف عثمان، الخبير الاقتصادي والأمين العام الأسبق للصندوق القومي للضمان الاجتماعي، الذي رحل عن دنيانا بعد مسيرة حافلة بالعطاء المهني والوطني.

عرفه الناس خبيرًا اقتصاديًا مقتدرًا، وإداريًا صاحب تجربة ورؤية، تولى وتصدى لمسؤوليات عامة في فترة بالغة التعقيد من تاريخ السودان، فكان حاضرًا بعلمه وخبرته، مؤمنًا بأن المسؤولية العامة تكليف، وأن قيمة المعرفة تكتمل حين توضع في خدمة الناس والوطن.

ولم ينحصر عطاؤه في المواقع التي شغلها، فقد ظل مهمومًا بالشأن العام وقضايا السودان.. صاحب رأي وموقف.. وحين اندلعت هذه الحرب اللعينة كان من الأصوات الداعية إلى وقفها.. وإلى تغليب صوت العقل والسلام والحفاظ على الدولة والمجتمع.. وظل منحازًا إلى حق السودانيين في وطن آمن ومستقر.

كان عبداللطيف صوفيًا في نهجه وسلوكه.. أخذ من التصوف سماحته وزهده في الأضواء.. وتواضعه بين الناس، وصفاء المعاملة.

لم يكن التصوف عنده مظهرًا أو قولًا، بقدر ما كان أدبًا ينعكس في حياته، فهو لين بلا ضعف، وهدوء بلا انكفاء، وتسامح لا يلغي وضوح الموقف.

برحيله يفقد السودان واحدًا من كفاءاته الاقتصادية والإدارية، ويفقد أصدقاؤه ورفاقه إنسانًا عزيزًا ترك أثرًا طيبًا وذكرًا حسنًا.

اللهم ارحم عبداللطيف رحمة واسعة، واغفر له، وأكرم نزله، واجعل ما قدّمه من علم وعمل وخدمة للناس والوطن في ميزان حسناته، وألهم أسرته وأهله وأصدقاءه ومحبيه جميل الصبر وحسن العزاء.

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

غانم الطيب

اليوم يوم من أيام البكاء والنحيب، ويوم من أيام رحيل أحد أبناء البلد الأفذاذ، وستبكي أشجار جامعة الخرطوم العتيقة التي رواها الصلد عبداللطيف عثمان بنقاشاته العميقة، ورأيه السديد، وشجاعته الصلدة التي هزمت الطفابيع وبيوت الأشباح اللعينة.

اقتصادي فذ وسياسي ضليع، وأخ أكبر نبيل كريم، صادق القول، مرح، محب للوطن وللخير، علم اقتصادي. تعاليمه روت الأرض السودانية بالعلم والمعرفة والحب الكبير لهذا الوطن.

حزين أنا ومكلوم، ودمعي ثخين في هذا الرحيل الفاجع لصديقي الجميل والمرشد.

وتعمقت صلاتنا عقب أيامنا القديمة في الجامعة إلى أرض المهجر التي هطل إليها عبداللطيف بعلمه وذكائه الثاقب ومهنيته الاقتصادية الرفيعة، والتي جعلت من وجوده في قطر حينها علمًا فوق رأسه نار.

حزن ونحيب يا عبداللطيف يا صاحبي الجميل، وسأفتقد رسالتك اليومية التي كانت وستظل مدونة عصب زماننا الأشتر.

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

ووداعًا عبداللطيف، يا زول يا لطيف.

عبدالكريم الأمين

سبحان الله الحي الدائم

كنت أظنك الناعي

فإذا السطور تفاجئنا بنعيك ورحيلك الصادم المفاجئ، أخي عبداللطيف، يا لألطاف الله، فالموت حقيقة معاشة، أكثر الأحداث حضورًا كل لحظة، لكنه الحقيقة الوحيدة التي (ما بتتوالف)، الواقعة الوحيدة المنكرة، الموت أكثر الحقائق وحشة وخوفًا ومأساة.

الأخ عبداللطيف، طوفان من الورع، ودفق طيب من الألفة والثقة والطاقة الإيجابية، كدرنا رحيلك المفاجئ، شق نعيك المنتشر على كل المنصات الإعلامية على ذويك ومحبيك وعارفي فضلك والمترددين على مجلسك المحضور الكامل العدد حيثما حلت بك الرواحل..

فعلًا، الموت ينتقي الأنقياء من بين ظهرانينا، ربما جزاءً لنا على ما تقترفه جوارحنا، كأنه عقاب لنا أنكم غير جديرين بمثل هؤلاء الطيبين، مكانهم أسمى وأغلى، هم زينة مجالس الملأ الأعلى، حيث الجلال والصدق والملكوت، الحق الساطع، بحور النور وبساتين الحق المبين..

رحمك الله أخانا عبداللطيف.

خالص التعازي وصادق المواساة لأسرتك وذريتك ورفيقة دربك وعارفي فضلك.

نسأل الله أن يجعل الفردوس دارك ومستقرك، والكوثر شربك، ومحبة الله لك في داره إلى الأبد.

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

عبدالإله عثمان
14 سبتمبر 2026

ديسمبر
حريـــة.. ســـلام.. وعـــدالة

الخميـــس
17 سبتمبر 2026م

https://decembernews.com

الأخيرة

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

أثارت الأحداث الأخيرة داخل نقابة الصحفيين السودانيين قلقًا وإشفاقًا لدى الكثير من أعضائها وأصدقائها، الذين خافوا على النقابة الوليدة، وعلى النموذج الذي قدمته بعد أن خرجت من حالة الغياب الطويل. وربما كان من حق هؤلاء أن يشفقوا ويقلقوا، لأن دافعهم هو الحرص على النماذج النقابية الوليدة، على قلتها، لكني ما رأيت فيما يحدث إلا أنه تمرين ديمقراطي، حتى لو كان عنيفًا بعض الشيء.

الخلافات التي حدثت ليست شيئًا جديدًا في العمل النقابي، فالجدل حول العلاقة بين النقابات والتحالفات السياسية هو جدل قديم، فيه نقاش وإرث نظري، وفيه تجارب عملية. كانت النقابات جزءًا من جبهة الهيئات التي أسقطت نظام الفريق عبود في عام 1964، وكانت جزءًا من التجمع الوطني الديمقراطي الذي خاض النضال ضد حكومة الإنقاذ منذ عام 1989، ثم كان بعضها عضوًا في تجمع المهنيين الذي قاد الحراك الجماهيري المؤدي إلى إسقاط نظام البشير، وأخيرًا كانت شبكة الصحفيين، وهي الجسم الذي كان أشبه بنقابة الظل، عضوًا مؤسسًا في تجمع المهنيين.

سيبقى هناك أناس يؤمنون فعلًا بأن النقابة يجب ألا تنخرط في أي شأن سياسي، وآخرون يرون صعوبة الفصل بين الشأن النقابي والسياسي، خاصة لدى نقابات الرأي مثل الصحفيين والمحامين، لكن تبقى المرجعية عند الأغلبية الحاسمة من قاعدة العضوية، وهي التي تقرِّر. فإن كان الموقف السياسي لا يلقى إجماعًا، ويمكن أن يهدد وحدة الجسم النقابي، فإن من الأفضل تجنُّب ذلك، وتقديم مصلحة المحافظة على الجسم النقابي على كل اعتبار آخر.

سجَّل العمل النقابي الحقيقي غيابًا طويلًا في فترة الإنقاذ، وغابت النقابة كذلك، ولهذا فهي عادت في مرحلة فراغ وغياب لإرث العمل النقابي، مثلما غاب النقابيون القدامى. وجاءت النقابة بعد مخاض عنيف وعمل طويل ومعقد، لم يَسِرْ في خط مستقيم، بل مر بمنحنيات كثيرة، ولهذا لا أرى بأسًا في أن نخطئ كلنا ونتعلم من بعضنا بعضًا.

لا تزال أمامنا مرحلة صعبة نتعلم فيها أسس العمل النقابي وآدابه وتجاربه وممارساته، ومن ذلك القبول بأسس الديمقراطية، ولو جاءت على عكس رغباتنا، وتمرين أنفسنا على القَبول، في النهاية، بقرار الأغلبية، وفي الوقت نفسه نحتفظ بتحفظاتنا وآرائنا.

إذا نظرنا حولنا إلى النقابات الأخرى، وظروفها ومجالات عملها.. أين هي وماذا تفعل؟ سنجد، بأمانة شديدة، أنه لا توجد نقابة تتفاعل وتعمل، وتخطئ بطبيعة الحال، مثل نقابة الصحفيين.

علينا أن نقدِّر هذا، ونقدِّر طبيعة الظروف التي تعمل فيها، وما حققته لنا حتى الآن. هذا أفضل لنا، بدلًا من أن يخرج كل طرف، بمجرد أن يختلف مع الآخرين أو لا يجد تأييدًا من بقية الأعضاء، ليسجل موقفًا هو في الأساس موقف سياسي وشخصي، على حساب وحدة النقابة ووحدة الصحفيين بشكل عام.

في شـــأن النقـــابة

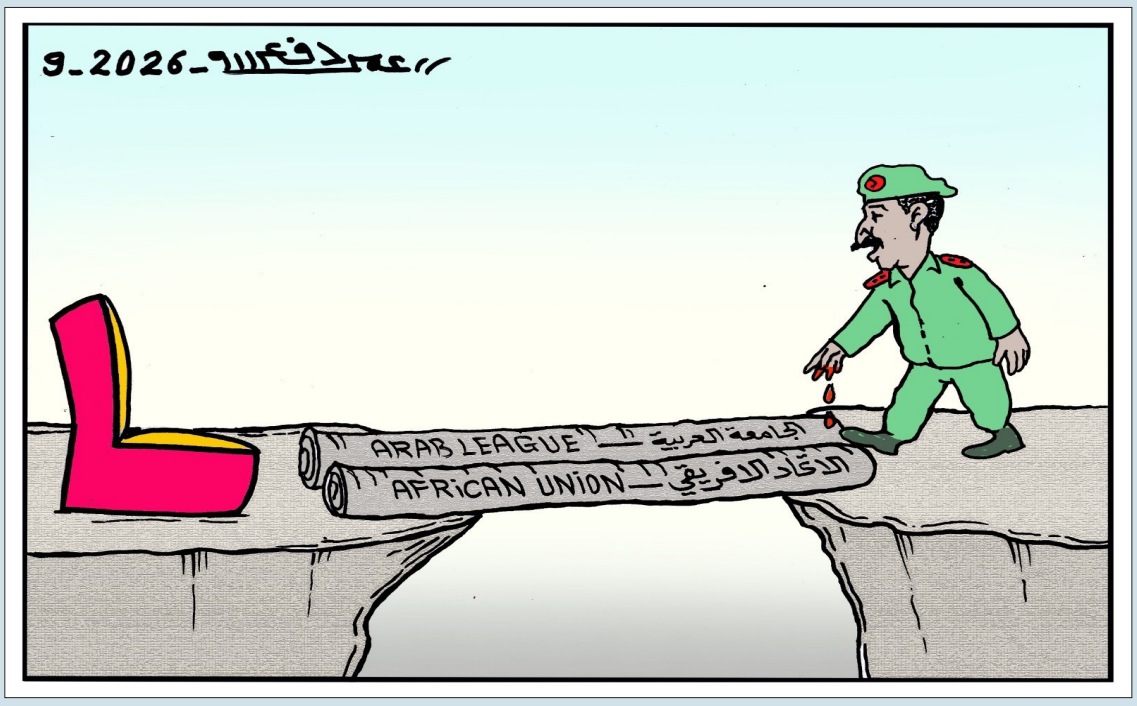

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

(كِسرة بي مويه) في حدائق الأهرام..!

في حوار صحفي مع (شيخ الزين) قال إنه مشغول هذه الأيام بمتابعة (سفر أولاده إلى ماليزيا).. وعندما استفسره محاوره: لماذا لا يقاضي من اتهموه بحادثة شنيعة (اغتصاب فتاة وفتوى بإجهاضها).. قال لمحاوره: «سأقاضيهم في الوقت المناسب»..!

هنا قال حمار الحكيم: وهل هناك وقت (أكثر مناسبة) من تبرئة النفس من اتهامات بهذه الجسامة و(الخشونة).. خاصة وأن الشيخ يقول إنه يعرف الذين أثاروا هذه الاتهامات ضده؟!.

كما إن الشخص موضع الاتهام (إمام جامع) وعالم دين.. يضع نفسه (مسؤولاً أوحد) عن حماية الرسالة الخاتمة...!

قال الشيخ لمحاوره: «أنا لن أكون أفضل من السيدة عائشة ولا سيدنا يوسف»..!

يا مولانا هؤلاء برأهم القرآن.. فهل تكتفي بتبرئة نوائح وقونات لا هم في العير ولا النفير؟!.

شيخ الزين قال إنه كان شريكاً في (مطعم وكافيه) في القاهرة..! وهو حالياً يشارك في مطعم بالمحروسة.. وللأمانة (والشهادة لله) ننقل هنا ما قاله بصوته.. قال: «تنتشر في وسائل الإعلام إعلانات ودعاية لمطعم يسمى «تيم الزين» بمدينة نصر وفي المهندسين.. هذا المطعم كانت لي شراكة فيه ومنذ عام طلبت حذف اسمي ولا علاقة لي به حالياً... والمطعم الذي أشارك فيه حالياً هو مطعم في حدائق الأهرام يسمى (دار الزين)» انتهى...!

من أين لإمام جامع (زاهد وَرِع) أن يتاجر في المطاعم ويذهب بأولاده تعليماً وسكناً وإعاشة في ماليزيا؟!.

وما دام الله قد وهبه ثروة.. لماذا لا ينشئ (معهداً أو مدرسة قرآنية) بدلاً عن المطاعم والكافيهات.. ليس في وطنه ولكن في أحياء القاهرة الراقية بمدينة نصر والمهندسين وحدائق الأهرام؟!.

**

مع هذه المعمعة (المطعمية) وجدت نسخة بخط اليد في وسائط الإعلام تصوّر درجة الغلاء الذي ضرب السودانيين بما جعلهم يبحثون عن بقايا علف الماشية وجذور الأعشاب الخلوية و(دريشة الأمباز)..!

في هذه الوريقة المصوّرة وجدنا رصداً لتكلفة وجبة زهيدة «كسرة بالموية»..(رقائق من عجين الذرة إدامها الماء).. وهي أكلة شعبية حبيبة للسودانيين الذين كانوا (ولا يزالون إن شاء الله) من أهل القناعة في المأكل والملبس والمركب..!

تكلفة (كسرة بموية) حالياً كما وجدناها في رصد الوريقة هي:

3 حبات طماطم: 5000 جنيه
نصف ملوة دقيق: 4000 جنيه
دكوة: 200 جنيه
زيت سمسم: 2000 جنيه
شطة وملح: 1000 جنيه
توم وفلفل» 1000 جنيه
الجملة: 15,000 جنيه

كل ذلك أصبح من (الأشياء العزيزة) على أهلنا السودانيين بالداخل وفي معسكرات النزوح.. فصبراً آل ياسر..!

الله لا كسّبكم..!

تأثير الهالة

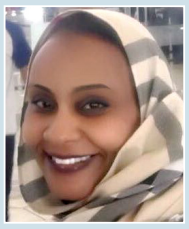

بروفيسور/نعمات الزبير

أحيانًا لا نرى الشخص كما هو.. بل كما جعلتنا صفة واحدة فيه نراه.

قد يكون الشخص جميل المظهر، فنميل إلى اعتباره أكثر لطفًا وذكاءً وجاذبية.

وقد يكون واثقًا في حديثه، فنفترض أنه يعرف ما يقول.

وقد يكون ناجحًا في عمله، فنمنحه صفات أخرى لم نكتشفها فيه أصلًا.

وهنا يحدث شيء في أذهاننا يُسمّى تأثير الهالة.

صفة واحدة تلفت انتباهنا، فتؤثر في حكمنا على بقية الشخص.

والأمر المثير أن هذا قد يحدث قبل أن نعرف الإنسان حقًا.

لذلك قد نحب شخصًا من خلال الصورة التي كوّنّاها عنه، لا من خلال معرفتنا الحقيقية به.

وقد نرفض شخصًا آخر للسبب نفسه.

فهل انطباعك عن شخص ما مبني على معرفتك به فعلًا.. أم على شيء واحد لفتك فيه؟.

بعد إعلان نتيجة الشهادة السودانية:
كيف نقيس نجاح المدرسة بعيداً عن الأوائل؟

أماني أبو سليم

عندما تشاهد أخبار المدارس الخاصة وما أحرزه طلبتها في امتحان الشهادة السودانية، ستفهم أن نتائج الامتحان أصبحت من أهم إعلاناتها لنيل ثقة أولياء الأمور: هذه المدرسة أو تلك أوصلت طلابها إلى هذه المستويات، وهذا عدد من أحرزوا نسباً مرتفعة، وهذه أسماء من دخلوا قائمة المائة الأوائل.

ومن الطبيعي أن تفخر المدرسة الخاصة بطلابها المتفوقين، وأن تحتفي بإنجازاتهم. لكن هل يكفي وجود عدد من طلابها ضمن قائمة المائة الأوائل، أو إحرازهم أكثر من 90%، للحكم على أدائها في عملية تعليمية متعددة الأبعاد؟ وإذا لم يكن هذا هو المعيار، فما المعيار الأكثر عدلاً؟.

لنأخذ مدرسة أعلنت أن لديها عشرة طلاب أحرزوا أكثر من 90%. هذه معلومة مهمة، لكنها لا تخبر ولي الأمر إلا عن هؤلاء العشرة. ماذا حدث للطلاب الآخرين؟.

هنا يبدأ السؤال الحقيقي عن أثر المدرسة.

قد يكون الطالب المتفوق قد دخل المدرسة وهو متفوق أصلاً، وقد تكون قدراته الفردية ودعم أسرته وعوامل أخرى أسهمت في نتيجته. لذلك تخبرنا النتيجة النهائية أين وصل الطالب، لكنها لا تخبرنا بالضرورة كم أضافت المدرسة إلى رحلته.

أما الطالب الذي دخل المدرسة بمستوى متوسط، أو كان يعاني ضعفًا في مادة أو أكثر، فقصته مختلفة. نجاح المدرسة معه لا يظهر في قائمة الأوائل، وإنما في مقدار ما استطاعت أن تضيفه إليه: هل اكتشفت نقاط ضعفه؟ هل فهمت أسبابها؟ هل قدمت له الدعم المناسب؟ وهل أصبح أفضل مما كان عليه؟.

وهذا لا يعني التقليل من قيمة التفوق. فالطالب الذي يحقق نتيجة مرتفعة إنجاز يستحق الاحتفاء، والمدرسة التي ساعدته على ذلك تستحق التقدير. لكن جودة المدرسة لا يمكن أن تُقرأ من الطلاب الذين وصلوا إلى القمة فقط، فالتعليم مسؤولية تجاه جميع الطلاب.

وهنا تظهر قيمة قياس النمو. فبدل أن نعرف فقط نسبة من تجاوزوا 90%. يمكن أن نعرف أيضاً كم طالباً تحسَّن مستواه مقارنة، بنقطة البداية، وكم طالباً تجاوز صعوبة كان يعاني منها، وكم طالباً انتقل من مستوى إلى آخر بفضل ما تلقاه من تعليم ودعم.

هذه المعلومات قد لا تصنع قائمة لامعة من الأوائل، لكنها تخبرنا شيئاً أكثر عمقاً عن المدرسة: ماذا تفعل عندما لا يكون الطالب متفوقًا.

وتزداد أهمية هذا السؤال في المدارس الخاصة، حيث تدفع الأسر رسوماً مقابل الحصول على تعليم أفضل وفرص أوسع لأبنائها. فإذا حصل بعض الطلاب المتفوقين على منح أو إعفاءات من الرسوم، فهذا يمكن أن يكون وسيلة مهمة لتشجيع التفوق ودعم الطلاب المتميزين. لكن من حق بقية الأسر أيضاً أن تعرف كيف تتعامل المدرسة مع الطالب الذي يحتاج إلى دعم أكبر، وما الذي تقدمه له إذا تراجع مستواه.

فالمعيار العادل لا ينبغي أن يكون فقط عدد الطلاب الذين حققوا نتائج استثنائية، وإنما قدرة المدرسة على التعامل مع اختلاف مستويات طلابها، وعلى مساعدة كل طالب على التقدم من النقطة التي بدأ منها.

كما أن التعليم لا ينتهي عند الدرجة. فما الذي يكتسبه الطالب إلى جانب المنهج والامتحان؟ هل يتعلم التفكير، وحل المشكلات، والتعلم بصورة مستقلة، والتعبير عن نفسه؟، وهل تساعده المدرسة على بناء قدرات تستمر معه بعد انتهاء الامتحان؟.

بهذه الصورة تصبح نتيجة الشهادة السودانية جزءاً من صورة أكبر. لا نسأل فقط: كم طالباً وصل إلى القمة؟ وإنما نسأل أيضاً: كم طالباً تقدم؟ وماذا أضافت المدرسة إلى كل طالب مقارنة بما كان عليه عندما بدأ؟.

ولي الأمر الذي يدفع رسوم مدرسة خاصة يحتاج إلى معرفة أكثر من أسماء المتفوقين. يحتاج إلى أن يعرف ماذا سيحدث لابنه إذا كان متوسط المستوى، أو إذا تعثر، أو إذا تراجع مستواه. فهذه هي اللحظات التي يظهر فيها أثر المدرسة الحقيقي.

فالطالب هو غاية التعليم، وليس وسيلة لبناء العلامة التجارية للمدرسة.

وعندها يمكن أن تصبح نتائج المدرسة أكثر من قائمة بأسماء المتفوقين، أن تخبرنا ليس فقط من وصل إلى القمة، وإنما كم طالباً تقدم، وكيف ساعدت المدرسة كل طالب على أن يصبح أفضل مما كان عليه.

عندها تصبح النتيجة شهادة على أثر المدرسة في طلابها، لا مادة إعلانية عنهم.